

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com



ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام العاشر – العدد 39: ديسمبر 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي
المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحيوي



DOI Prefix: 10.33685/1411

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. ساحلي مبروك (جامعة أم البواقي، الجزائر)

أ.د. نورالبصراي (جامعة بني سويف، مصر)

د. زوبر الخواجة (جامعة براغ، جمهورية التشيك)

د. عمر عبدالله الكروش (جامعة الموصل، العراق)

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمت.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهتمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

الصفحة	
09	• الافتتاحية
11	• السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان أمن البيانات؛ علويط حمزة - حريزي عادل (جامعة خنشلة، الجزائر)
25	• عوامة المياه ... الآليات وسبل الاستفادة (العراق أنموذجاً)؛ نوار جليل هاشم (الجامعة المستنصرية، العراق)
45	• الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة: تحديات اللاتمرکز المالي ورهانات العدالة المجالية في ضوء قانون المالية لسنة 2026؛ خالد بوعدو (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، المغرب)
65	• صراع المعاني في حروب غزة: تحولات الخطاب الرئاسي المصري بين الأيديولوجيا، الدلالة، والبراغماتية (2008-2023) — نحو إطار تكاملي لتحليل الخطاب متعدد الأبعاد؛ مجاهد فرج (جامعة تونس) - إبراهيم العكة - ضحى مزيد (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين)
85	• نظريات العلاقات الدولية وتفسير الحرب الروسية الأوكرانية: من التفسير التقليدي إلى المتجدد؛ ليلى الإدريسي العزوزي (جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدر هيئة تحرير مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد التاسع والثلاثين، في سياق دولي وإقليمي تتلاحق فيه التحولات التكنولوجية، وتعمّد التحديات البيئية، وإلحاح الحاجة إلى أطر حوكمة توازن بين متطلبات الابتكار ومقتضيات حماية الحقوق والمصلحة العامة.

9

فقد تناولت المقالات التي تضمنها هذا العدد مجموعة من المواضيع العلمية التي تعالج قضايا راهنة ذات أبعاد استراتيجية، في مقدمتها السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان أمن البيانات، بما يعكس مركزية موضوع الحوكمة الرقمية في النقاش الأكاديمي المعاصر. كما يتناول العدد إشكاليات عولمة المياه وآليات إدارتها في ظل الندرة المتزايدة بفعل العوامل الطبيعية والبشرية المستمرة، إلى جانب تحليل برامج التنمية الترابية المندمجة ورهانات العدالة المجالية، بالإضافة إلى دراسة تحولات الخطاب السياسي في سياقات النزاع، من خلال مقارنة تحليلية متعددة الأبعاد. كما تضمن العدد دراسة تناولت نظريات العلاقات الدولية وتفسير الحرب الروسية الأوكرانية.

ويعكس هذا التنوع الموضوعي التزام المجلة بتشجيع المقاربات البيئية ويندرج ضمن سياستها في تعزيز البحث العلمي النوعي النظري- التطبيقي، بما يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي ودعم صناعة السياسات العامة. وتتقدم هيئة التحرير بخالص الشكر والتقدير للباحثين الذين أسهموا بأعمالهم في هذا العدد.

والحمد لله رب العالمين الذي فضله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / أ. د. هادية يحيى

السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان أمن البيانات International Policies To Regulate Artificial Intelligence And Ensure Data Security

د. علويط حمزة - د. حريزي عادل (جامعة خنشلة، الجزائر)

Alouit Hemza - Harizi Adel (University of Khenchela, Algeria)

Abstract:

As artificial intelligence (AI) technologies continue to revolutionize industries and societies, the need for a robust legal framework to regulate their development and deployment has become an imperative. AI offers broad and growing societal benefits, including advancing medical research, addressing climate change, transforming industries, and modernizing governments. At the same time, the rapid introduction and adoption of new applications, such as generative AI chatbots and image generators, have intensified existing concerns and raised new questions regarding privacy and data protection, transparency and explainability, human rights, intellectual property, security, bias, workforce impacts, and the generation and dissemination of misinformation. In response, many organizations and governments are developing operational controls and governance frameworks to ensure the responsible development and deployment of AI. Through these efforts, industry experts are developing standards, policymakers are drafting new laws, and testing the limits of existing authorities and proposing new ones. However, there is no consensus among these stakeholders on the best approach to regulating AI. Accordingly, this study seeks to provide an international perspective on the efforts to regulate AI, undertaken by various governments and global regulatory bodies. It aims to promote the responsible development of AI on one hand, and to bridge the gap between technological progress and ethical governance on the other. The study also offers policy recommendations to ensure that the benefits of AI are maximized while its potential harms are minimized.

Keywords: Artificial Intelligence - Challenges - Governance - International Organizations - Data Security.

مستخلص:

مع استمرار تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي في إحداث ثورة في الصناعات والمجتمعات، أصبحت الحاجة إلى إطار قانوني متين لتنظيم تطويره ونشره أمراً حتمياً، إذ يقدم الذكاء الاصطناعي فوائد مجتمعية واسعة ومتنامية، بما في ذلك تعزيز البحث الطبي، ومعالجة تغير المناخ، وتحويل الصناعات وتحديث الحكومات، وفي الوقت نفسه أدى الطرح والاعتماد السريع للتطبيقات الجديدة، مثل روبوتات الدردشة التوليدية للذكاء الاصطناعي ومولدات الصور إلى زيادة المخاوف القائمة وإثارة أسئلة جديدة تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات، والشفافية والقدرة على التفسير، وحقوق الإنسان، والملكية الفكرية، والأمن، والتحيز، وتأثيرات القوى العاملة، وتوليد ونشر المعلومات المضللة وغيرها من الآثار المجتمعية، واستجابة لذلك تعمل العديد من المنظمات والحكومات على تطوير ضوابط تشغيلية وأطر حوكمة لضمان التطوير والنشر المسؤول للذكاء الاصطناعي، من خلال جهود خبراء الصناعة على تطوير المعايير، وصياغة صانعي السياسات لقوانين جديدة، فضلاً عن اختبار حدود السلطات الحالية واقتراح قوانين جديدة. ومع ذلك لا يوجد إجماع بين هؤلاء حول أفضل نهج لتنظيم الذكاء الاصطناعي. وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدراسة إلى تقديم منظور دولي حول الجهود المبذولة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، التي تتبعها مختلف الحكومات والهيئات التنظيمية العالمية في صياغة هذه الأطر لتعزيز التطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي من جهة، وسد الفجوة بين التقدم التكنولوجي والحوكمة الأخلاقية من جهة أخرى، مع تقديم توصيات سياسية لضمان تعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي مع تقليل أضراره المحتملة إلى أدنى حد.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي - التحديات - الحوكمة - المنظمات الدولية - أمن البيانات.

I- مقدمة:

برز الذكاء الاصطناعي كأحد أكثر التطورات التكنولوجية تحولا في القرن الحادي والعشرين، إذ أثر على قطاعات مختلفة بما في ذلك الرعاية الصحية، والمالية، والتعليم، والأنظمة القانونية. وقد أحدثت قدرته على معالجة كميات هائلة من البيانات، وأتمتة عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز التحليلات التنبؤية ثورة في الصناعات، مما زاد من الكفاءة والابتكار، ومع ذلك فإن هذه التطورات تأتي مع تحديات قانونية وأخلاقية كبيرة، مما يستلزم أطرا تنظيمية متينة لضمان نشر الذكاء الاصطناعي بمسؤولية، فمع تزايد دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجتمع، برزت المخاوف بشأن خصوصية البيانات، والتحيز الخوارزمي، والمساءلة، وحقوق الملكية الفكرية، وحقوق الإنسان. مما يثير تساؤلات جوهرية حول المسؤولية القانونية تجاه تفاقم التحيزات، أو انتهاك الخصوصية، أو العمل دون آليات مساءلة واضحة، ففي حالات الضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي لا يزال تحديد من يتحمل المسؤولية القانونية - المطور أو المستخدم أو نظام الذكاء الاصطناعي نفسه - غامضا، بالإضافة إلى ذلك تثير أنظمة الذكاء الاصطناعي المدربة على مجموعات بيانات ضخمة مخاوف بشأن خصوصية البيانات والموافقة وانتهاكات الأمان.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأطر القانونية الدولية للذكاء الاصطناعي، وحماية مستخدميها من الأضرار المحتملة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والاستفادة من مزاياها، حيث تشكل التشريعات المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي وتقنيات تشغيلها أساسا لتنظيم آثارها، وتحيط بظواهر العالم الافتراضي ضمن إطار قانوني يتناول نتائج العلاقات القانونية الناشئة عن هذه الأنظمة بشكل عام، إلا أن عدم التوافق والانسجام بين القانون والتكنولوجيا قد يحدث فجوة بين الإطار القانوني النظري والتطبيق التقني، مما يعيق التطور التكنولوجي ويؤدي إلى ظهور ممارسات سلبية تلحق الضرر بالمستهلكين والمنتجين على حد سواء. ولعل أنجع وسيلة لتجنب السلبيات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي هي أن يكون التقنيون على دراية

بالأطر التشريعية ذات الصلة، وأن يكون القانونيون على دراية تامة بالجوانب التقنية للعملية بشكل عام، وهذا يتطلب بالضرورة أن تواكب التشريعات التطور التكنولوجي، حيث يتم تنظيم تنفيذ النتائج التقنية من خلال الأطر التشريعية ذات الصلة. وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمثل أبرز السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان أمن البيانات؟

أهمية الدراسة: تكمن الأهمية العلمية لموضوع الدراسة إثراء المعرفة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي و أمن البيانات وآليات الحوكمة الرقمية من خلال تحليل النماذج الدولية لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما تتجلى الأهمية العملية لموضوع الدراسة في مدى تمكن الدول والمؤسسات من وضع سياسات وتشريعات فعالة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي بما يضمن حماية البيانات من الانتهاكات.

مناهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلًا كافيًا لاستخلاص دلالاتها و الوصول إلى نتائج عن الموضوع محل الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة و هو منهج يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً و تم استخدام منهج دراسة حالة في هذه الدراسة بالتركيز على بعض الدول لدراسة السياسات المنتهجة من طرفها في مجال الذكاء الاصطناعي وأمن البيانات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تناول مفهوم الذكاء الاصطناعي وأمن البيانات، مع إبراز أهم المخاطر الناجمة عن التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي، كما تسعى إلى تحليل نماذج من السياسات التي تعتمدها الدول الرائدة وبعض المنظمات الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات.

محاور الدراسة:

- مقدمة
- تعريف الذكاء الاصطناعي.
- تعريف أمن البيانات.
- مخاطر الذكاء الاصطناعي على أمن البيانات.
- السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي.
- خاتمة

II- مفهوم الذكاء الاصطناعي:

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه أداء أجهزة الكمبيوتر لمهام معقدة في بيئات معقدة، ويصف عالم الحاسوب نيلز جون نيلسون الذكاء الاصطناعي بأنه "تقنية تعمل بشكل مناسب وبنظرة ثاقبة لبيئتها"، في حين يرى البعض بأنه القدرة على إدراك الأهداف والسعي لتحقيقها وبدء الإجراءات، والتعلم من حلقة التغذية الراجعة. وقد طرحت مجموعة الخبراء رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي (AI HLEG) التابعة للمفوضية الأوروبية تعريفاً للذكاء الاصطناعي على أنه: "أنظمة تظهر سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ إجراءات - بدرجة معينة من الاستقلالية - لتحقيق أهداف محددة"¹.

¹ Haroon Sheikh, Corien Prins, Erik Schrijvers The, Mission AI The New System Technology, Research for Policy Studies by the Netherlands Council for Government Policy, Netherlands, 2023, p: 16.

هناك من يرى أن الذكاء الاصطناعي هو: "القدرة على استخدام الخوارزميات، ويشير مصطلح "الخوارزمية" هنا إلى تعليمات محددة لحل مشكلة أو إجراء عملية حسابية"، أو "محاكاة جميع القدرات الفكرية البشرية بواسطة أجهزة الكمبيوتر" بمعنى محاكاة مختلف المهارات البشرية المعقدة بواسطة الآلات"، أو "تقنية قادرة على العمل بكفاءة وحكمة في بيئتها".¹

ويرجع تاريخ الذكاء الاصطناعي إلى عالم الرياضيات الإنجليزي آلان تورينج الذي عمل على تطوير آلة فك شيفرة تسمى "القنبلة" للحكومة البريطانية، بهدف فك شيفرة "إنجما" التي استخدمها الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية، وتعتبر القنبلة أول حاسوب كهروميكانيكي مكن من فك شيفرة إنجما، وهي مهمة كانت مستحيلة سابقا حتى على أمهر علماء الرياضيات، مما جعل تورينج يتساءل عن ذكاء هذه الآلات. وفي عام 1950 نشر مقاله الرائد "آلات الحوسبة والذكاء، حيث وصف كيفية إنشاء آلات ذكية، وعلى وجه الخصوص كيفية اختبار ذكائها، ولا يزال اختبار تورينج هذا يعتبر حتى اليوم معيارا لتحديد ذكاء أي نظام اصطناعي".²

وصيغ مصطلح الذكاء الاصطناعي رسميا بعد حوالي ست سنوات، عندما استضاف مارفن مينسكي وجون مكارثي (عالم حاسوب في جامعة ستانفورد) في عام 1956 مشروع دارتموث الصيفي للأبحاث حول الذكاء الاصطناعي (DSRPAI) الذي استمر قرابة ثمانية أسابيع في كلية دارتموث وكان الهدف من مشروع هو جمع باحثين من مختلف المجالات لإنشاء مجال بحثي جديد يهدف إلى بناء آلات قادرة على محاكاة الذكاء البشري.³

ويعتبر جون مكارثي أول من صاغ مصطلح الذكاء الاصطناعي، يقدم تعريفه للذكاء الاصطناعي في مقال نشر في جامعة ستانفورد عام 2004 وكان هذا جوابه على السؤال: "ما هو الذكاء الاصطناعي؟": "هو علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة برامج الحاسوب الذكية، وهو مرتبط بمهمة مشابهة وهي استخدام الحاسوب لفهم الذكاء البشري، ولكن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على الأساليب القابلة للملاحظة بيولوجيا".⁴ أما التعريف الأحدث للذكاء الاصطناعي فهو أنه "فرع واسع من علوم الحاسوب يُعنى بإنشاء آلات قادرة على التعلم واتخاذ القرارات وأداء المهام بمستوى يحاكي مستوى الإنسان"، وبخلاف ذلك تعرف شركة آي بي إم الذكاء الاصطناعي بأنه "تقنية تمكن الحواسيب والآلات من محاكاة الذكاء البشري وقدراته على حل المشكلات". ويعرف راسل ونورفيج الذكاء الاصطناعي بأنه "مجال بحث في علوم الحاسوب يطور ويدرس أساليب وبرامج تمكن الآلات من إدراك بيئتها، وتستخدم التعلم والذكاء لاتخاذ إجراءات تعزز فرصها في تحقيق الأهداف المحددة".⁵

III- تعريف أمن البيانات:

يبدأ تاريخ أمن البيانات بأمن الحاسوب، نشأت الحاجة إلى أمن الحاسوب - أي الحاجة إلى تأمين المواقع المادية والأجهزة والبرمجيات من التهديدات - خلال الحرب العالمية الثانية عندما استخدمت أول أجهزة الحاسوب المركزية، التي طورت للمساعدة في عمليات حسابية لفك شيفرة الاتصالات، وطبقت مستويات أمنية متعددة لحماية هذه الأجهزة المركزية والحفاظ

¹ Ibid, p: 20.

² Michael Haenlein and Andreas Kaplan, A Brief History of Artificial Intelligence: On the Past, Present, and Future of Artificial Intelligence, The Regents of the University of California, États-Unis, 2019, p: 03.

³ Ibid, p: 03.

⁴ John McCarthy, WHAT IS ARTIFICIAL INTELLIGENCE?, Stanford University, Computer Science Department, États-Unis, 2007, p: 02.

⁵ Imad A. Moosa, The Economics of Artificial Intelligence, A Normative Assessment, Edward Elgar Publishing, Tallinn Estonia, 2025, p: 04.

على سلامة بياناتها. فعلى سبيل المثال كان الوصول إلى المواقع العسكرية الحساسة يتم التحكم فيه عن طريق الشارات والمفاتيح، بالإضافة إلى تقنية التعرف على وجوه الأفراد المصريح لهم من قبل حراس الأمن، وأدت الحاجة المتزايدة إلى الحفاظ على الأمن القومي في نهاية المطاف إلى إجراءات حماية أمنية حاسوبية أكثر تعقيدا وتطورا من الناحية التكنولوجية¹.

تطور مفهوم أمن الحاسوب في السنوات الأخيرة قبل أن تنتشر مشكلة أمن البيانات على نطاق واسع في وسائل الإعلام، أين كان مفهوم أمن الحاسوب لدى معظم الناس يقتصر على الأجهزة المادية تقليديا، أين كان الحاسوب محميا ماديا لثلاثة أسباب²:

- منع سرقة أو إتلاف الأجهزة.
- منع سرقة أو إتلاف المعلومات.
- منع انقطاع الخدمة.

ويطبق الأمن على أجهزة الحاسوب مثل الحواسيب والهواتف الذكية، بالإضافة إلى شبكات الحاسوب، كالشبكات الخاصة والعامة، بما في ذلك شبكة الإنترنت. وفي عصرنا الرقمي الحالي أصبحت البيانات تعد من أهم الأصول للأفراد والشركات والحكومات، وقد جعل الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية والحجم المتزايد للبيانات المولدة يوميا، أمن البيانات أولوية قصوى حيث يمكن أن تؤدي الخروقات إلى عواقب وخيمة، تشمل خسائر مالية، وعقوبات قانونية، وفقدان ثقة العملاء. ويعرف أمن المعلومات بأنه "الحفاظ على سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها ويشمل ذلك عادة منع أو على الأقل تقليل احتمالية الوصول غير المصرح به، أو الاستخدام، أو الإفصاح، أو التعطيل، أو الحذف، أو الفساد، أو التعديل، أو التفتيش، أو التسجيل، أو تخفيض القيمة"³. كما يتطلب أمن المعلومات أيضا فهما واضحا لقيمة أصول المعلومات، بالإضافة إلى نقاط ضعفها والتهديدات المرتبطة بها وهو ما يعرف بإدارة المخاطر⁴.

ويعد التطبيق الدقيق لضوابط أمن المعلومات أمرا بالغ الأهمية لحماية أصول المعلومات الخاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى سمعتها، ومركزها القانوني، وموظفيها، وغيرها من الأصول الملموسة وغير الملموسة، ففي بيئة اليوم المليئة بالبرمجيات الخبيثة، واختراقات الأنظمة، والتهديدات الداخلية، يمكن أن تكون لقضايا أمن المعلومات عواقب وخيمة، لا سيما على ربحية المؤسسة وسمعتها، حيث تحسن مؤسسات القطاعين الخاص والعام من الربح والخدمة المقدمة للعملاء عبر تطبيق إجراءات الحماية الأمنية المناسبة، لذا يعد أمن المعلومات وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته⁵.

وقد أثارت التطورات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي في أواخر عام 2022، تحديات تتعلق بحوكمة البيانات والخصوصية، وقد برزت أسئلة متشابهة حول استخدام بيانات الإدخال والإخراج

¹ Michael E. Whitman, Herbert J. Mattord, Principles of Information Security, Kennesaw State University, Cengage Learning, Boston, USA, 2017, p: 04.

² Sumitra Kisan And Chandrasekhar Rao, Information Security Lecture, Department of Computer Science and Engineering & Information Technology, Veer Surendra Sai University of Technology, India, 2018, p:03.

³ United Nations, Information Security and Privacy, Asian and Pacific Training Centre for Information and Communication Technology for Development (APCICT/ESCAP), Republic of Korea, 2021, p: 03.

⁴ Ibid, p: 04.

⁵ Michael Niles, Kelley Dempsey, Victoria Yan Pillitteri, An Introduction to Information Security, Computer Security Division Information Technology Laboratory, U.S. Department of Commerce, 2017, p: 07.

وجودة البيانات وتوافرها لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وتحديدًا كيفية حماية حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم الأفراد الذين تتعلق بهم البيانات التي جمعت واستخدمت وأنتجت بواسطة هذه النماذج والأنظمة. وعلى النقيض من أنظمة الذكاء الاصطناعي السابقة، أدت التطورات الحديثة في الشبكات العصبية والتعلم العميق إلى نماذج وأنظمة ذكاء اصطناعي أكبر وأكثر تقدماً وأكثر كثافة في الحوسبة، وكان للتطورات في البنية التحتية للحوسبة للذكاء الاصطناعي - مثل وحدات معالجة الرسومات (GPUs) - وتوافر البيانات وجودتها، دوراً أساسياً في تعزيز القفزات التكنولوجية في مجال التعلم الآلي، ومع تطور تقنيات التعلم الآلي الجديدة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدية على وجه الخصوص، أصبحت الدعوات ملحة للنظر في آثار ذلك على أمن البيانات المتعلقة بتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها¹.

IV- مخاطر الذكاء الاصطناعي على أمن البيانات:

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على مجموعات بيانات ضخمة للتدريب والتشغيل، وغالباً ما تعالج معلومات شخصية حساسة، بشكل قد يثير احتمال إساءة استخدام البيانات والوصول غير المصرح به والمراقبة مما ي طرح مخاوف بشأن حقوق الخصوصية الفردية²، ففي حين يقدم الذكاء الاصطناعي فوائد كبيرة لمجال الأمن السيبراني، فإنه يمثل أيضاً مخاطر وتحديات جديدة على غرار³:

- الذكاء الاصطناعي المعادي: مثلما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للدفاع السيبراني، يمكن أيضاً استخدامه من قبل مجرمي الإنترنت لشن هجمات أكثر تعقيداً واستهدافاً، مثل رسائل التصيد الاحتيالي المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي أو اكتشاف الثغرات الأمنية تلقائياً.
- مخاوف خصوصية البيانات: غالباً ما تتطلب حلول الأمان المعتمدة على الذكاء الاصطناعي الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات، مما يثير مخاوف بشأن خصوصية المستخدم وحماية البيانات.
- التحيز الخوارزمي: يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي أن تديم عن غير قصد، التحيزات الموجودة في البيانات التي تدرب عليها، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية.
- الاعتماد على الذكاء الاصطناعي: يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على حلول الأمان المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى خلق شعور زائف بالأمان، وقد يعرض المؤسسات والأشخاص للخطر في حال فشل أنظمة الذكاء الاصطناعي أو اختراقها.
- التجسس الإلكتروني المدار بالذكاء الاصطناعي: يمكن للجهات الفاعلة من الدول القومية والمجموعات الإجرامية استخدام أدوات وتقنيات مدارة بالذكاء الاصطناعي لشن حملات تجسس إلكتروني، حيث يمكن أن تتضمن هذه الحملات استخدام برمجيات خبيثة مدارة بالذكاء الاصطناعي للتسلل إلى الشبكات المستهدفة، وجمع المعلومات، واستخراج معلومات حساسة دون أن يتم اكتشافها⁴.

¹ Ai, Data Governance and Privacy Synergies and Areas of International Co-Operation, Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Artificial Intelligence Papers, June 2024 No. 22, Paris, p:13.

² Pooja Kumari, Legal Frameworks for AI Regulation: A Comparative Study, Advances in Consumer Research, Vol. 2, Issue 2, Kuwait, 2025, p: 217.

³ Steve Wilson, Cybersecurity and Artificial Intelligence: Threats and Opportunities, Contrast Security, Usa, 2025, p: 22.

⁴ Ibid, p: 23.

وعلى هذا الأساس وفي ضوء الانتشار المتزايد للهجمات الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري أن تكون الدول والمؤسسات والأفراد على دراية بتطور مشهد التهديدات، وأن يتخذوا الخطوات المناسبة لحماية أصولهم الرقمية، وذلك من خلال فهم قدرات التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والاستثمار في حلول أمنية متقدمة.

7- السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي:

إن أهمية الكميات الكبيرة من البيانات في تحقيق نتائج موثوقة وسليمة للذكاء الاصطناعي، إلى جانب العدالة والتوقعات الأخلاقية لتصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتشغيلها، قد عززت اهتمام صانعي السياسات بحماية البيانات، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للتضليل والتلاعب من خلال التزييف العميق، مما يؤدي إلى أشكال معقدة بشكل متزايد من الاحتيال والتضليل. وهذا يجعل من الضروري تطوير وتشغيل أنظمة ذكاء اصطناعي آمنة، أي متوافقة مع القيم المجتمعية.

01- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ للذكاء الاصطناعي والتي وردت سابقاً في توصية عام 2019 بشأن الذكاء الاصطناعي والمحدث في عام 2024، حيث تنقسم هذه المبادئ إلى فئتين¹: أ- خمسة مبادئ قائمة على القيم تعد بمثابة دليل للحكومات لتطوير استراتيجيات وسياسات الذكاء الاصطناعي من أجل ذكاء اصطناعي جدير بالثقة، والتي يمكن أن تستخدمها أيضاً الشركات ومطورو الذكاء الاصطناعي والتي تتمثل في:

- النمو الشامل والتنمية المستدامة والرفاهية.

- احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، بما في ذلك العدالة والخصوصية.

- الشفافية والقدرة على التوضيح.

- المتانة والأمن والسلامة.

- المساءلة.

ب- خمس توصيات للحكومات بشأن السياسات الوطنية، لكي تفيده أنظمة الذكاء الاصطناعي المجتمعات والتي تتمثل في:

- الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.

- تعزيز نظام بيئي شامل يدعم الذكاء الاصطناعي (البيانات والحوسبة والتقنيات).

- تشكيل بيئة حوكمة وسياسات مترابطة وممكنة للذكاء الاصطناعي.

- بناء القدرات البشرية والاستعداد لتحول سوق العمل.

- التعاون الدولي والقياس بشأن الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة.

وتنص قوانين الخصوصية المضمنة في إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على معالجة الحد الأدنى فقط من البيانات الشخصية اللازمة لتحقيق الغرض المقصود وفق مبدأ "تقليل البيانات"، والتي تشمل على وجه

¹ Ai, Data Governance and Privacy Synergies and Areas of International Co-Operation, OECD Artificial Intelligence Papers, No. 22, Paris, June 2024, p: 26.

الخصوص: الأساس القانوني للمعالجة، تحديد الغرض وتقييد الاستخدام، تقليل البيانات إلى الحد الأدنى، الدقة، والشفافية، الأمان، والخصوصية من حيث التصميم والافتراض، وحقوق أصحاب البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بالقرارات الآلية والمساءلة. وتتطلب حوكمة الذكاء الاصطناعي الثقة في جوانب مختلفة من استخدام البيانات، مثل الحصول على بيانات موثوقة، ومعالجتها بشكل قانوني، واستخدامها بمسؤولية، والحفاظ عليها آمنة، والشفافية بشأن استخداماتها. غير أن نماذج أعمال الذكاء الاصطناعي، وخاصة في أعقاب ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي، تفترض أن جمع كميات هائلة من البيانات ضروري للتشغيل الفعال لأنظمة الذكاء الاصطناعي خاصة خلال مرحلة التدريب، مما يتعارض مع مبدأ تقليل البيانات، إذ قد لا يكون من الممكن تحديد البيانات الشخصية التي يحتاجها نظام الذكاء الاصطناعي مسبقاً¹.

02- هيئة الأمم المتحدة:

يتضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3384 المؤرخ 10 نوفمبر 1975، الإعلان المتعلق باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح السلام ولصالح البشرية، هذا بالإضافة إلى المقرر الخاص بالحق في الخصوصية الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2022، وتشكل المبادئ التوجيهية التي تقوم عليها الخصوصية وحماية البيانات في هذا القرار جزءاً هيكلياً من النظم القانونية، وتوفر إرشادات للتفسير تساعد في سد الثغرات القانونية، والمبادئ الواردة في هذا القرار هي: مبدأ الشرعية والمشروعية، مبدأ الموافقة، مبدأ الشفافية، مبدأ الغرض، مبدأ الإنصاف، مبدأ التناسب، مبدأ التقليل، مبدأ الجودة، مبدأ المسؤولية، ومبدأ الأمن، و يلعب تطبيق القانون الدولي على الذكاء الاصطناعي دوراً في العديد من العمليات الجارية المتعلقة بالإطار التنظيمي للفضاء الرقمي، لا سيما ضمن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والفريق العامل مفتوح العضوية. ففي هاتين المجموعتين التابعتين للأمم المتحدة تتشارك الدول معتقداتها وممارساتها القانونية، موضحة كيفية تطبيقها للقانون الدولي العام القائم لمواجهة تحديات العالم الرقمي، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي².

كما تم مناقشة موضوع الذكاء الاصطناعي ضمن أعمال مجلس حقوق الإنسان، بهدف ضمان احترام هذه الحقوق عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد اعتمد المجلس قراراً يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية وتنظيمية بشأن الذكاء الاصطناعي، ويدعو القرار الذي قدمته كل من كوريا الجنوبية والنمسا والبرازيل والدنمارك والمغرب وسنغافورة، إلى تعزيز "شفافية" أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان جمع البيانات المستخدمة في هذه التقنية واستخدامها ومشاركتها وتخزينها وحذفها بطرق تتوافق مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان³.

03- الاتحاد الأوروبي:

في عام 2024 اعتمد الاتحاد الأوروبي قانونه التاريخي للذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) وهو أول إطار تنظيمي شامل في العالم للذكاء الاصطناعي، ويعكس هذا القانون نهج الاتحاد الأوروبي مع اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، بهدف إنشاء إطار تنظيمي شامل ومتعدد القطاعات يمكن أن يكون بمثابة معيار عالمي. ويعد هذا القانون جزءاً لا يتجزأ من جهود المفوضية الأوروبية الرامية إلى خلق "أوروبا ملائمة للعصر الرقمي"، ويلعب دوراً هاماً في المشهد التنظيمي الشامل الذي طور خلال الفترة 2019-2024، والذي يشمل أكثر من عشر لوائح رقمية مهمة تغطي أمن البيانات والأمن

¹ Ibid, p: 33.

² Belbey ikram, International legal regulation of artificial intelligence, Journal of Science and Knowledge Horizons, Vol. 05, No. 1, Algeria, June 2025, p:16.

³ Ibid, p: 16.

السيبراني وحوكمة المنصات الرقمية، ويظهر هذا القانون الموقف الاستباقي للاتحاد الأوروبي في تطوير إطار تنظيمي رقمي شامل إلى جانب لوائح مهمة أخرى، مثل قانون الأسواق الرقمية وقانون الخدمات الرقمية¹.

يطبق قانون الذكاء الاصطناعي إطاراً قائماً على المخاطر لتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتصنيفها بناءً على مخاطرها المحتملة. على سبيل المثال يجب على أدوات الذكاء الاصطناعي مثل التزييف العميق، وروبوتات الدردشة، والتحليلات البيومترية، الإفصاح عن طبيعتها للأفراد المتأثرين، في الوقت نفسه يفرض القانون قواعد أكثر صرامة على التطبيقات عالية المخاطر، ويحظر تماماً أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل "مخاطر غير مقبولة"، وبالتالي يختلف النهج التنظيمي تبعاً لنوع تطبيق الذكاء الاصطناعي ومستوى خطورته، ويصنف القانون تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى أربعة مستويات بناءً على احتمالية خطورتها²:

- مخاطر غير مقبولة: تحظر أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل تهديداً واضحاً للحقوق الأساسية (مثل التقييم الاجتماعي من قبل الحكومات).

- مخاطر عالية: يجب أن تستوفي تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية (مثل الرعاية الصحية، وإنفاذ القانون، والتوظيف) معايير امتثال صارمة.

- مخاطر محدودة: تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل روبوتات الدردشة، إجراءات شفافية، لكنها تواجه قيوداً أقل.

- مخاطر ضئيلة: تخضع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل ألعاب الفيديو التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أو مرشحات البريد العشوائي، لمدونات سلوك طوعية.

ويغطي القانون كلا من الذكاء الاصطناعي أحادي الغرض والذكاء الاصطناعي متعدد الأغراض، ويضع معايير لدخول السوق، والرقابة، والحوكمة، لتعزيز التطوير الأخلاقي للذكاء الاصطناعي والحفاظ على ثقة الجمهور. كما يشجع هذا القانون الابتكار المسؤول والمركز على الإنسان في مجال الذكاء الاصطناعي، مع حماية القيم الديمقراطية والحقوق الأساسية والصحة والسلامة العامة، علاوة على ذلك يهدف القانون إلى توحيد تشريعات الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وإدارة مخاطر وفوائد الذكاء الاصطناعي بفعالية³.

04- الولايات المتحدة الأمريكية:

تفتقر الولايات المتحدة حالياً إلى قانون فيدرالي شامل ينظم الذكاء الاصطناعي، وبدلاً من ذلك يتمحور تنظيم الذكاء الاصطناعي حول استراتيجيتين رئيسيتين: إصدار الوكالات الفيدرالية للمبادئ التوجيهية والمعايير، والاعتماد على التنظيم الذاتي للقطاع. وعلى عكس قانون الذكاء الاصطناعي الشامل للاتحاد الأوروبي، يعتمد النهج الأمريكي على الاعتقاد بأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى مساحة للنمو والتطور قبل أن تصبح اللوائح التنظيمية الشاملة والملزمة ضرورية، وقد صدرت العديد من الأوامر التنفيذية لصياغة السياسات والممارسات الفيدرالية المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، مع تركيز لوائح الوكالات المختلفة على الاستخدام الحكومي للذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تشتت المشهد التنظيمي، فضلاً عن

¹ Tatevik Davtyan, Aa Overview Of Global Efforts Towards Ai Régulation, Banner University Yerevan: Law, Vol. 15, No. 2, Armenia, December 2024, p:160.

² Pooja Kumari, Legal Frameworks for AI Regulation: A Comparative Study, Advances in Consumer Research, Vol. 2, Issue 2, Kuwait, 2025, p:218.

³ Tatevik Davtyan, Op cite, p: 161.

ذلك يمكن هذا النهج اللامركزي الوكالات الفيدرالية من استخدام صلاحياتها الحالية لمعالجة القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي¹.

ويمكن تلخيص الإجراءات التنظيمية الرئيسية للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة الأمريكية²:

1- قانون المساءلة الخوارزمية 2022: يلزم الشركات بإجراء تقييمات لتأثير الذكاء الاصطناعي لتقييم التحيز والإنصاف والشفافية، كما يلزم بالإفصاح عن عمليات صنع القرار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في قطاعات حيوية مثل القطاع المالي والرعاية الصحية.

2- إرشادات لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) بشأن الذكاء الاصطناعي: تطبق لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) لوائح الذكاء الاصطناعي بموجب قوانين حماية المستهلك، مما يضمن عدم انخراط نماذج الذكاء الاصطناعي في ممارسات غير عادلة أو مُضللة، في عام 2021 حذرت لجنة التجارة الفيدرالية الشركات من خوارزميات الذكاء الاصطناعي المتحيزة، مشيرة إلى أنها قد تواجه إجراءات قانونية إذا ألحقت أنظمة الذكاء الاصطناعي الضرر بالمستهلكين.

3- الأوامر التنفيذية بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي: في أكتوبر 2023 أصدر الرئيس بايدن أمراً تنفيذياً يوجه الوكالات الفيدرالية لوضع معايير سلامة الذكاء الاصطناعي وتقييم المخاطر. كما قدم المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) إطار عمل إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي لتوجيه نشر الذكاء الاصطناعي المسؤول.

وبعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة سعى للحفاظ على الريادة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، انطلاقاً من تحرير القطاع الخاص الأمريكي من القيود البيروقراطية، وقد اتخذ الرئيس ترامب بالفعل خطوات عديدة نحو هذا الهدف، بما في ذلك إلغاء الأمر التنفيذي رقم 14110 الصادر عن بايدن بشأن الذكاء الاصطناعي والذي فرض نظام تنظيمي مرهق على حد قوله، سواء على مستوى الولايات أو المستوى الفيدرالي. إذا ينبغي على الحكومة الفيدرالية ألا تسمح بتوجيه التمويل الفيدرالي المتعلق بالذكاء الاصطناعي إلى الولايات التي تفرض لوائح معرقله تبدد هذه الأموال، ولكن ينبغي أيضاً ألا تتدخل في حقوق الولايات في سن قوانين حكيمة لا تقيد الابتكار بشكل مفرط. وجاءت إجراءات السياسة الأمريكية بقيادة ترامب حول الذكاء الاصطناعي كمايلي³:

• بقيادة مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا (OSTP) يقدم طلب معلومات إلى الشركات وعمامة الجمهور حول اللوائح الفيدرالية الحالية التي تعيق ابتكار الذكاء الاصطناعي وتبنيه، والتنسيق مع الوكالات الفيدرالية المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

• بقيادة مكتب الإدارة والميزانية (OMB) وتماشياً مع الأمر التنفيذي رقم 14192 الصادر في 31 يناير 2025 "إطلاق العنان للرخاء من خلال تحرير القيود التنظيمية"، يعمل المكتب مع جميع الوكالات الفيدرالية لتحديد أو مراجعة أو إلغاء اللوائح والقواعد والمذكرات والأوامر الإدارية ووثائق التوجيه وبيانات السياسات والاتفاقيات بين الوكالات التي تعيق تطوير الذكاء الاصطناعي أو نشره.

¹ Ibid, p: 161.

² Pooja Kumari, Op cite, p: 218.

³ Michael J. Kratsios, David O. Sacks, Marco A. Rubio, Winning the Race America's Ai Action Plan, The White House, Washington, July 2025, p: 05.

• بقيادة مكتب الإدارة والميزانية يعمل المكتب مع الوكالات الفيدرالية التي لديها برامج تمويل تقديرية متعلقة بالذكاء الاصطناعي لضمان مراعاة المناخ التنظيمي للذكاء الاصطناعي في الولاية عند اتخاذ قرارات التمويل، والحد من التمويل إذا كانت أنظمة تنظيم الذكاء الاصطناعي في الولاية قد تعيق فعالية هذا التمويل.

• بقيادة لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC)، العمل على تقييم ما إذا كانت لوائح الذكاء الاصطناعي الحكومية تتعارض مع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وصلاحياتها بموجب قانون الاتصالات لعام 1934.

• مراجعة جميع تحقيقات لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) التي بدأت في عهد الإدارة السابقة لضمان عدم طرحها لنظريات تثقل كاهل ابتكار الذكاء الاصطناعي، علاوة على ذلك مراجعة جميع الأوامر النهائية للجنة التجارة الفيدرالية، ومراسيم الموافقة، والأوامر القضائية، والسعي عند الاقتضاء إلى تعديل أو إلغاء يعرقل ابتكار الذكاء الاصطناعي.

05- المملكة المتحدة:

لا يوجد لدى المملكة المتحدة لائحة قانونية عامة للذكاء الاصطناعي وبدلاً من ذلك يتم تنظيم الذكاء الاصطناعي من خلال الأطر القانونية القائمة للقطاعات التي يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي، وقد عملت حكومة المملكة المتحدة على تطوير استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي من خلال سياسات وخطط عمل ومعاهد بحثية. وتفاوتت الأساليب المتبعة تجاه الذكاء الاصطناعي لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تنظيم جديد وواسع النطاق، على سبيل المثال في سبتمبر 2021، نشرت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة في ظل حزب المحافظين اليميني الوسطي، تلاها ورقة بيضاء للسياسة لعام 2023 بعنوان "تنظيم الذكاء الاصطناعي: نهج مؤيد للابتكار". وقد حددت ورقة السياسة نية حكومة المملكة المتحدة "وضع إطار عمل جديد لإضفاء الوضوح والاتساق على المشهد التنظيمي للذكاء الاصطناعي"، ويهدف إطار العمل البريطاني إلى إتباع نهج مرن يراعي سرعة تطور هذه التقنيات، ويرتكز على خمسة مبادئ: السلامة والأمن والمتانة، والشفافية الملائمة وقابلية التفسير، الإنصاف، المساءلة والحوكمة، والتنافسية¹.

ومنذ ذلك الحين بذلت حكومة المملكة المتحدة جهوداً لدعم الابتكار والعمل على وضع لوائح تنظيمية أوسع نطاقاً للذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال تكرر نهج دعم الابتكار في "خطة عمل فرص الذكاء الاصطناعي" الصادرة في جانفي 2025 والتي صدرت تحت قيادة حزب العمال الذي فاز في الانتخابات العامة البريطانية في جويلية 2024، كما قدم مشروع قانون إلى مجلس اللوردات لوضع أحكام لتنظيم الذكاء الاصطناعي، ويوجه مشروع القانون وزير خارجية المملكة المتحدة لإنشاء هيئة للذكاء الاصطناعي لضمان توافق النهج بين الجهات التنظيمية المعنية واعتماد مدقي حسابات مستقلين في مجال الذكاء الاصطناعي. ويمكن القول أن نهج المملكة المتحدة في تنظيم الذكاء الاصطناعي قائم على المبادئ، يهدف إلى موازنة الابتكار والسلامة، ومع ذلك يرى العديد من الخبراء أنه من المتوقع أن يزداد النشاط التنظيمي للذكاء الاصطناعي منذ انتخاب حكومة حزب العمال، خاصة بعد خطاب الملك في جويلية 2024 الذي تضمن الحديث حول تشريعات ملزمة بشأن الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تشريعات لتنظيم تطوير أحدث نماذج الذكاء الاصطناعي، كما أعلن عن مشروع قانون المعلومات الرقمية والبيانات الذكية ليشمل إصلاحات في القوانين المتعلقة بأمن البيانات لضمان التطوير والنشر الآمن للتقنيات الجديدة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي².

¹ Laurie Harris, Regulating Artificial Intelligence: U.S. and International Approaches and Considerations for Congress, Congressional Research Service, R48555, Washington, June 2025, p: 13.

² Ibid, p: 14.

بين عامي 2017 و2020 اتبعت الحكومة الصينية نهجا حذرا تجاه الذكاء الاصطناعي، مؤكدة على أهميته الاستراتيجية ومعززة التنظيم الذاتي للصناعة، وخلال هذه الفترة صدرت خطة تطوير الجيل القادم من الذكاء الاصطناعي لعام 2017، وشكلت لجان استشارية ولكن لم تكن هناك قواعد إلزامية تستهدف تقنيات الذكاء الاصطناعي. وبداية من عام 2020 إلى عام 2022 بدأت الصين في إدخال معايير وطنية طوعية لتوجيه تطوير الذكاء الاصطناعي، مما يشير إلى بدء الرقابة التنظيمية، وركزت هذه الفترة على وضع اللمسات الأخيرة على قوانين حماية البيانات الرئيسية، بما في ذلك قانون حماية المعلومات الشخصية الذي مهد الطريق للوائح المستقبلية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وقد استكمل قانون أمن البيانات لعام 2021 قانون الأمن السيبراني لعام 2016 الذي دخل حيز التنفيذ في 2017¹.

ومنذ عام 2022 اتجهت الصين نحو الإشراف المباشر على تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث طبقت إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية لوائح إلزامية تشمل: أحكام خوارزمية التوصيات لعام 2021، وأحكام الترفيه العميق لعام 2022، وتدابير الذكاء الاصطناعي التوليدي لعام 2023. وتعد تدابير الذكاء الاصطناعي التوليدي أول لائحة إدارية في البلاد تستهدف صراحة إدارة خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتهدف إلى تعزيز التطوير والاستخدام المسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي بما يسمح بحماية المصالح الوطنية وحقوق المواطنين. وتعد هذه التدابير جزءا من إطار تنظيمي أوسع يشمل قوانين تتعلق بالأمن السيبراني، وأمن البيانات، وحماية المعلومات الشخصية، والاحتيايل، وانتهاكات الخصوصية، وقضايا الملكية الفكرية، بهدف تحقيق التوازن بين الابتكار والأمن².

طورت الصين نموذجا حكوميا لحكومة الذكاء الاصطناعي يركز على الأمن، مع إعطاء الأولوية للأمن القومي والرقابة والسيادة التكنولوجية، وتفرض الحكومة الصينية لوائح تنظيمية صارمة للذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجالات أمن البيانات، ووسائل التواصل الاجتماعي، وآليات صنع القرار. ويعد قانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL) في الصين نظيرا للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، ويضع قواعد صارمة لخصوصية البيانات، والموافقة، ونقل البيانات عبر الحدود، حيث يجب على الشركات الحصول على موافقة حكومية قبل نقل البيانات المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي خارج الصين، وبذلك تنصدر الصين تطبيقات المراقبة وإنفاذ القانون المعتمدة على الذكاء الاصطناعي³.

VI- خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح جليا اختلاف تنظيم الذكاء الاصطناعي عالميا، حيث تتبع كل دولة منهجا مختلفا بناء على أولوياتها وتقاليدها القانونية وقيمها الثقافية. ومع تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وازدياد تأثيرها، تعمل الدول على تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وحماية المصالح العامة مع إدارة المخاطر المحتملة، ففي اعتمد الاتحاد الأوروبي أطرا تنظيمية مفصلة وقابلة للتنفيذ، فإن دولا أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قد اعتمدت إرشادات أكثر مرونة ومحددة للقطاع، أو مبادئ غير ملزمة، لتشجيع الابتكار والتطوير.

وفي المقابل تزايد مشاركة المنظمات الدولية والهيئات متعددة الأطراف في تشكيل المشهد العالمي لحكومة الذكاء الاصطناعي، انطلاقا من إدراكها للآثار المحتملة للتكنولوجيا على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والأمن الدولي، من خلال

¹ Tatevik Davtyan, Op cite, p: 163.

² Ibid, p: 164.

³ Pooja Kumari, Op cite, p: 219.

تسليط مبادرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الضوء على جهد جماعي لوضع معايير أخلاقية وإرشادات تتجاوز الحدود الوطنية، مما يعزز تطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول والمستدام في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من إبراز التقدم السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي أهمية وجود أطر تنظيمية متسقة ومرنة ومتوافقة عالمياً، إلا أنه نظراً للطبيعة المعقدة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، ومشاركة جهات فاعلة متنوعة، والسياق الجيوسياسي، من غير المرجح التوصل إلى حل عالمي موحد لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة جملة من التوصيات التي قد تساهم مستقبلاً في حوكمة السياسات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان أمن البيانات على النحو التالي:

- يعد التعاون الدولي أمراً أساسياً لتنسيق حوكمة الذكاء الاصطناعي وتجنب تجزئة اللوائح التنظيمية، مما يتطلب اتفاقيات متعددة الأطراف ترسي مبادئ تنظيمية مشتركة.

- ينبغي على الحكومات التعاون من خلال المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، لوضع مبادئ توجيهية عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى ذلك يمكن أن يساعد إنشاء هيئة تنظيمية دولية للذكاء الاصطناعي في تنسيق جهود الامتثال، وتسهيل حوكمة البيانات عبر الحدود، وتوحيد منهجيات تقييم مخاطر الذكاء الاصطناعي.

- ولتشجيع الابتكار مع الحفاظ على الضمانات الأخلاقية، ينبغي على الحكومات تحفيز التطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي من خلال تمويل أبحاث أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يتيح اختبار التقنيات الجديدة تحت إشراف تنظيمي، مما يمكن صانعي السياسات من تكييف الأطر القانونية مع قدرات الذكاء الاصطناعي الناشئة.

- ينبغي تعزيز برامج محو الأمية في مجال الذكاء الاصطناعي لتزويد صانعي السياسات والمهنيين القانونيين والجمهور بالمعرفة اللازمة لمواجهة التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بفعالية.

- يمكن أن تساهم جهود التعاون والعمل على قضايا خاصة بقطاعات تتقاطع فيها الذكاء الاصطناعي والخصوصية، مثل الصحة أو التوظيف أو التمويل في تقييم مدى الحاجة إلى تحديث توصيات الذكاء الاصطناعي والخصوصية لتعكس أوجه التآزر بين مجتمعي الذكاء الاصطناعي والخصوصية.

VII- قائمة المراجع:

- Ai, Data Governance and Privacy Synergies and Areas Of International Co-Operation, Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Artificial Intelligence Papers, No. 22, Paris, June 2024.
- Ai, Data Governance and Privacy Synergies and Areas Of International Co-Operation, OECD Artificial Intelligence Papers, No. 22, Paris, June 2024.
- Belbey ikram, International legal regulation of artificial intelligence, Journal of Science and Knowledge Horizons, Vol. 05, No. 1, Algeria, June 2025.
- Haroon Sheikh, Corien Prins, Erik Schrijvers The, Mission AI the New System Technology, Research for Policy Studies by the Netherlands Council for Government Policy, Netherlands, 2023.
- Imad A. Moosa, The Economics of Artificial Intelligence, A Normative Assessment, Edward Elgar Publishing, Tallinn Estonia, 2025.

- John McCarthy, What is Artificial Intelligence? Stanford University, Computer Science Department, États-Unis, 2007.
- Laurie Harris, Regulating Artificial Intelligence: U.S. and International Approaches and Considerations for Congress, Congressional Research Service, R48555, Washington, June 2025.
- Michael E. Whitman, Herbert J. Mattord, Principles of Information Security, Kennesaw State University, Cengage Learning, Boston, USA, 2017.
- Michael Haenlein and Andreas Kaplan, A Brief History of Artificial Intelligence: On the Past, Present, and Future of Artificial Intelligence, The Regents of the University of California, États-Unis, 2019.
- Michael J. Kratsios, David O. Sacks, Marco A. Rubio, Winning the Race America's Ai Action Plan, The White House, Washington, July 2025.
- Michael Nieves, Kelley Dempsey, Victoria Yan Pillitteri, An Introduction to Information Security, Computer Security Division Information Technology Laboratory, U.S. Department of Commerce, 2017.
- Pooja Kumari, Legal Frameworks for AI Regulation: A Comparative Study, Advances in Consumer Research, Vol. 2, Issue 2, Kuwait, 2025.
- Pooja Kumari, Legal Frameworks for AI Regulation: A Comparative Study, Advances in Consumer Research, Vol. 2, Issue 2, Kuwait, 2025.
- Steve Wilson, Cybersecurity and Artificial Intelligence: Threats and Opportunities, Contrast Security, Usa, 2025.
- Sumitra Kisan And Chandrasekhar Rao, INFORMATION SECURITY LECTURE, Department of Computer Science and Engineering & Information Technology, Veer Surendra Sai University of Technology, India, 2018.
- Tatevik Davtyan, An Overview Of Global Efforts Towards Ai Régulation, Banner University Yerevan: Law, Vol. 15, No. 2, Armenia, December 2024.
- United Nations, Information Security and Privacy, Asian and Pacific Training Centre for Information and Communication Technology for Development (APCICT/ESCAP), Republic of Korea, 2021.

عولمة المياه ... الآليات وسبل الاستفادة (العراق أنموذجاً)

Water Globalization: Mechanisms and Paths to Utilization (Iraq as a Mode

أ.د. نوار جليل هاشم (كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العراق)

Pr. Nawar Jalil Hashim (College of Political Science – Al-Mustansiriyah University, Irak)

مستخلص:

لقد برزت اتجاهات تنادى بفكرة (عولمة المياه) على اعتبار ان المياه مورداً عالمياً، وعنصر يجتاز المقاييس المحلية ويعبر الحدود الدولية. ولعل ابرز هذه الاتجاهات إصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي، يجد بأنها تروح لمجموعة من المفاهيم تندرج ضمن إطار ما يطلق عليه الفكر المائي الجديد ويبني هذا الطرح على فكرة شرح المياه وندرته (عولمتها)، في محاولة لإعطاء حلول فعالة، كتبني سياسات ترشيد استهلاك المياه وإدارة الطلب، وقد تبني البنك الدولي ومعه العديد من الدول والمؤسسات الدولية فكرة تدويل المياه، وطرح مشاكلها على المستوى الدولي، والتعامل مع المياه كسلعة اقتصادية هو جوهر مفهوم عولمة المياه لذا يحاول هذا البحث في بيان ماهي عولمة المياه واهم آلياتها وسبل التي على العراق انتهاجها للاستفادة من هذا الطرح الجديد.

الكلمات المفتاحية: عولمة المياه، إدارة المائية المتكاملة، المياه الافتراضية، البصمة المائية، تسعير المياه.

Abstract:

Trends have emerged that call for the idea of (the globalization of water, considering that water is a global resource and an element that transcends local standards and crosses international borders. The most prominent of these trends is the World Bank's publications related to the German issue. It is found that they promote a set of concepts that fall within the framework of what is called the new water thought, and this proposition is based on the idea of explaining water and its scarcity (its globalization), in an attempt to provide effective solutions, such as adopting policies to rationalize water consumption and manage demand, the World Bank, along with many countries and international institutions, have adopted the idea of internationalizing water and presenting its problems at the international level, and dealing with water as an economic commodity is the essence of the concept. The globalization of water. Therefore, this research attempts to explain what the globalization of water is, its most important mechanisms, and the ways that Iraq should follow to benefit from this new proposition.

Keywords: water globalization, integrated German management, virtual water, German footprint, water pricing

مقدمة:

تعد عوامة المياه من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة ازدياد الطلب على المياه مقابل تراجع الكميات الصالحة للاستعمال منها، لاسيما بعد أن أصبحت ندرتها مقارنة مع الطلب المتزايد عليها واقع معاش، وينبني هذا الطرح (عوامة المياه) على فكرة شح المياه وندرتهما في محاولة لإعطاء حلول فعالة. وقد تبني البنك الدولي ومعه العديد من الدول والمؤسسات الدولية فكرة تدويل المياه وطرح مشاكلها على المستوى الدولي أن يتم التعامل مع المياه كسلعة اقتصادية لا بد أن تخضع لقوانين السوق من منطلق أن الندرة أساس التسعيرة. كذلك يشير إلى انتشار وتأثير قضايا المياه على نطاق عالمي، بحيث تتداخل مشكلات المياه في دولة ما مع مشكلات المياه في دول أخرى. وايضاً يشمل تبادل المعرفة والتكنولوجيا والسياسات المتعلقة بالمياه بين الدول، فضلاً عن تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية على إدارة الموارد المائية هو جوهر مفهوم عوامة المياه الذي يندرج ضمن إطار ما يطلق عليه الفكر المائي الجديد.

لذا تعد عوامة المياه مفهوماً يعكس الترابط المتزايد بين قضايا المياه على مستوى العالم، إذ تتداخل مشاكل الموارد المائية مع التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على نطاق دولي في ظل التغير المناخي وزيادة الطلب على المياه، أصبحت الدول تواجه صعوبة متزايدة في تأمين مواردها المائية بشكل مستدام.

يشمل هذا المفهوم ايضا تبادل التكنولوجيا والخبرات والسياسات المتعلقة بالمياه بين الدول، مما يفتح الباب أمام تعاون دولي أوسع لإدارة الموارد المائية بشكل أكثر فعالية واستدامة، وبما ان العراق دولة تقع في منطقة تعاني من ندرة المياه وتأثيرات بيئية كبيرة، يمكنه الاستفادة من عوامة المياه عبر تطبيق الياتها المتعددة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتبني تقنيات حديثة في إدارة الموارد المائية، فضلاً عن الاستفادة من البرامج التنموية والتمويل الدولي لتحسين بنيتها التحتية المائية. وبناء على ذلك ستتم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية يتم البحث خلالها عن مفهوم عوامة المياه والعوامل التي أدت الى ظهور هذا المفهوم في المبحث الأول منه، اما المبحث الثاني فسيتناول الاليات التي من خلال يتم تطبيق عوامة المياه اما في المبحث الثالث سبل استفادة العراق من عوامة المياه.

إشكالية البحث: وينطلق البحث من إشكالية مفادها ماهي عوامة المياه وماهي اهم الياتها وماهي سبل التي على العراق انتهاجها للاستفادة منها؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ندرة الموارد المائية العالمية أدى الى بروز مفهوم عوامة المياه والذي يتجسد من خلال العديد من الاليات التي روجت من خلالها المنظمات العالمية ومن خلال العديد من الاليات التي من الممكن استفادة العراق منها.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على اليات التي يتم من خلال ابراز عوامة المياه وكذلك التعرف مدى إمكانية العراق من الاستفادة من هذا الطرح.

المبحث الأول: مفهوم عوامة المياه

يشير مفهوم العوامة بشكل عام إلى عملية معقدة تنطوي على تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. والتي تهدف التكامل والاعتماد المتبادل المتزايد بين بلدان العالم المختلفة، ويمكن النظر إلى العوامة بعدها تكثيفاً للعلاقات الاجتماعية العالمية، التي تربط بين المناطق البعيدة على نحو يجعل الأحداث المحلية تتشكل من خلال الأحداث التي تقع على بعد عدة كيلومترات، والعكس صحيح¹. لذا فان العوامة تعمل على توسيع نطاق السياسات العامة إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية،

¹- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعملة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا-دمشق، 2021، ص329.

كما أصبحت السياسات العامة تتأثر بشكل متزايد بالظروف العالمية، وبذلك لا تؤثر العولمة على إنتاج واستهلاك المنتجات فحسب، بل تؤثر أيضاً على الثقافة والأمن والبيئة وتبادل الأفكار، وهي بذلك تشكل اتجاهاً رئيسياً لإدارة الشؤون العالمية¹. إذ أن العولمة عملية تعمل على تعميق مدى وشكل المعاملات عبر الحدود بين الشعوب والأصول والسلع والخدمات، وتعمل على تعميق الترابط الاقتصادي بين الكيانات العولمية، والتي قد تكون مؤسسات خاصة أو عامة أو حكومات". مع استمرار العولمة، أصبحت المشاكل البيئية تُعالج بشكل متزايد من خلال الإدارة الدولية ولاسيما قضايا المياه التي تعد أهم القضايا التي تواجه العالم في الوقت الحالي.

إذ يعد قطاع المياه محورياً مهماً في سياق العولمة، إذ تشكل قضية الوصول إلى المياه وتوافرها كتحديات حاسمة للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. لاسيما مع ازدياد الاستهلاك والطلب، وعدم المساواة في الحصول على المياه، وتدهور جودتها². لذلك برزت اتجاهات تنادي بفكرة (عولمة المياه) على اعتبار ان المياه مورداً عالمياً، وعنصر يجتاز المقاييس المحلية ويعبر الحدود الدولية³.

أبرز هذه الاتجاهات إصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي، يجد بأنها تروج لمجموعة من المفاهيم تندرج ضمن إطار ما يطلق عليه الفكر المائي الجديد ويبني هذا الطرح على فكرة شرح المياه وندرتها (عولمتها)، في محاولة لإعطاء حلول فعالة، كتبني سياسات ترشيد استهلاك المياه وإدارة الطلب، وقد تبني البنك الدولي ومعه العديد من الدول والمؤسسات الدولية فكرة تدويل المياه، وطرح مشاكلها على المستوى الدولي، والتعامل مع المياه كسلعة اقتصادية هو جوهر مفهوم عولمة المياه، وبموجب هذا المفهوم يتم إنشاء بنوك للمياه يمكن من خلالها التزايد على أسعارها بحيث تصبح متاحة لمن يملك ثمنها، من جهة أخرى تعد الدولة التي تستورد طن واحد من القمح دولة مستوردة المياه أيضاً بحيث يضاف إلى رصيدها المائي 2000 م من المياه وهي قيمة الاستهلاك المائي للحصول على هذا المنتج من السوق العالمية⁴.

وبذلك يمكن تعريف عولمة المياه بأنه عملية إنشاء البنية التحتية الاقتصادية والسياسية لمعالجة المياه كسلعة، لاسيما ان فكرة تسويق المياه يجب ان تكون مدفوعة بالإصلاحات الاقتصادية، وبذلك فقد ارتبطت فكره عولمة المياه ارتباطاً وثيقاً بالعملة الاقتصادية. إذ أدت الإصلاحات مثل التعديلات البنوية، وتحرير التجارة والخصخصة إلى تغييرات جذرية في طرق إدارة الموارد المائية. كما تشير إلى تزايد التكامل والتفاعل بين الأنظمة المائية والموارد المائية على مستوى العالم. وبذلك فالعمليات والتأثيرات العالمية المتعلقة بالمياه، تتمثل جوانب عديدة أهمها:

1. إدارة الموارد المائية التركيز على الإدارة المشتركة والعادلة للموارد المائية بين الدول والمجتمعات المختلفة، خاصة في المناطق التي تشترك في موارد مائية مثل الأنهار الدولية.

¹ Arjen Y. Hoekstra and Ashok K. Chapagain , Globalization of Water Sharing the Planet's, First published by Blackwell Publishing Ltd Freshwater Resources, Australia,p.24.

²-محمد مداحي، إشكالية تسعير الموارد المائية ومتطلبات الحفاظ عليها في الدول العربية في ظل عولمة المياه، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد3، الجزائر، ايلول-2018، ص94.

³- Vishal Narain Chanda Gurung Goodrich Jayati Chourey Anjal Prakash, Globalization of Water Governance in South Asia, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business, First published in India,2014,pp115.

⁴-MARIA F. ZARAGOZA-MARTÍ, THE EFFECTS OF ENVIRONMENTAL GLOBALIZATION ON WATER RESOURCES: IN SEARCH OF THE HUMAN RIGHT TO WATER", Urban Growth and the Circular Economy, WIT Transaction on The Built Environmem, Vol 174, 2018 WIT Press.

2. التجارة الدولية في المياه: نقل المياه بين الدول عبر خطوط الأنابيب أو السفن لتلبية احتياجات مائية مختلفة.

3. إدارة الأحواض النهرية المشتركة: التعاون بين الدول التي تتشارك نفس الأحواض النهرية لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام.

4. الشركات العالمية في قطاع المياه: الشركات متعددة الجنسيات التي تدير وتستثمر في البنية التحتية للمياه في مختلف أنحاء العالم.

5. نقل التكنولوجيا والمعرفة: تبادل التقنيات والبحوث بين الدول لتحسين إدارة الموارد المائية¹.

6. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: الاتفاقيات القانونية بين الدول التي تحدد كيفية استخدام وتقاسم الموارد المائية العابرة للحدود، مما يساهم في تعزيز التعاون ومنع النزاعات².

7. العدالة المائية العالمية: مفهوم يركز على توزيع الموارد المائية بشكل عادل بين الدول والمجتمعات، مع مراعاة احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا.

8. الاستدامة المائية العالمية: تتعلق بتطوير واستخدام الموارد المائية بطريقة تحافظ على توفرها للأجيال القادمة، من خلال ممارسات الإدارة المستدامة والتعاون الدولي³.

9. البصمة المائية العالمية: مفهوم يشير إلى مقدار المياه المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات على مستوى العالم، ويشمل ذلك المياه المستخدمة في الزراعة والصناعة والاستخدامات الشخصية

10. التعاون المائي الدولي: يعبر عن الشراكات والاتفاقيات بين الدول لتحسين إدارة الموارد المائية المشتركة، والتصدي للتحديات البيئية المتعلقة بالمياه⁴.

11. اقتصاديات المياه العالمية: تتعلق بدراسة كيفية توزيع واستخدام الموارد المائية في السياق الاقتصادي العالمي، بما في ذلك تأثيرات العولمة الاقتصادية على الموارد المائية⁵.

وعليه يمكن النظر إلى عولمة المياه على أنها جزء من العولمة الأوسع، إذ ترتبط بإمكانيات تحقيق فوائد كما تشير إلى تحولات عديدة تحدث في قطاع المياه على مستوى العالم نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذه العوامل تتمثل بما يلي:

1- Subhdeep Basu (IWMI), Shilp Verma (IWMI), Syed Ruhul Kuddus (CML) Living with floods Pragmatic approaches to flood-resilient lives and livelihoods in Assam. international Water Management Institute, July 19, 2024, <https://www.iwmi.cgiar.org/blogs/living-with-floods>.

2- حداد شفيعة، معضلة ندرة المياه واثرها على الامن الإنساني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد19، الجزائر، حزيران 2019، ص596.

3- محمد الأمين سديرة، تسعير خدمات المياه ودورها في المحافظة على الثروة المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021،

4- مهدي صالح حسن وكوثر طه ياسين، أزمة المياه العربية التحديات والاحطار وموقف القانون الدولي منها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة، العراق - بغداد، 2020، ص55.

5- Elizabeth *A. Larson Macalester College, The Political Ecology of Water: Globalization and Transboundary Water Management, Macalester International, Volume 25, The Article ,10 Spring 2010, pp.12.

أولاً: الندرة المائية، ثانياً: الزيادة السكانية. ثالثاً: التغيرات المناخية رابعاً: الصراعات المائية بين الدول، خامساً: أزمة الغذاء سادساً: التنمية الاقتصادية¹⁾. من جهة أخرى، قد تستطيع دولة متقدمة أن تتعايش مع ندرة المياه، بينما لا تستطيع دولة نامية تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية أن تواجه أعباء التنمية المرتبطة بالموارد المائية، وعليه فهناك علاقة تأثير وتأثر بين المورد الاقتصادية ومستوى التنمية في الدولة، كما أن مستويات استهلاك المياه في كثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان النامية لا تعكس مستويات التنمية الحقيقية، إذ تعاني هذه البلدان من هدر كبير في استخدام الموارد المائية، إن ذلك يعنى أن مشكلة المياه على الصعيد التنموي ليست مشكلة طبيعية ومشكلة ندرة فحسب، بل هي مشكلة القدرة على إدارة وتنظيم استخدام الموارد المائية المتاحة مهما كان حجمها، بكفاءة علمية عالية لتحصيل أكبر قدر من الفائدة منها، وعليه يتضح أن لعلوم الاقتصاد صلة كبيرة بعلم الموارد المائية، باعتبار أن المياه في أحد عناصر الإنتاج، هي تدخل في أغلب الصناعات²⁾. ولذلك فإن تحديات عوامة المياه تستدعي استجابة عالمية تتضمن تعاوناً دولياً لضمان توفير المياه النظيفة والصحية للجميع من خلال التعاون الدولي، ولكنها تحمل أيضاً تحديات معقدة تتطلب حلولاً وإجراءات منسقة وعادلة لإدارة ملف المياه عالمياً.

المبحث الثاني: اليات عوامة المياه

لقد تمثلت سياسات عوامة المياه التي دعت إليها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والعديد من المنظمات الأخرى من خلال مجموعة من الآليات وأهمها هي:

أولاً: -الادارة المتكاملة للموارد المائية

تعد فكرة الإدارة المتكاملة للموارد المائية من ابرز اليات عوامة الموارد المائية، أصبحت محل تأييد منذ أوائل التسعينات، إذ اكتسبت قبولاً واسعاً حول العالم، إذ أصبحت معظم دول العالم اليوم لديها استراتيجيات شاملة للمياه أو خطط مائية، لاسيما ان الإدارة المتكاملة للموارد المائية تنطلق من فلسفة أساسية تؤكد أن أزمة المياه أو ندرة المياه في العالم إنما هي في أساسها أزمة أسلوب إدارة وأزمة استخدام هذا المورد المائي، وعلى هذا الأساس، فإنها تسعى إلى ترشيد استغلال الموارد المائية على اختلاف صورها سواء تعلق الأمر بالمياه الجوفية المحصلة من الامطار والمخزنة في جوف الأرض أو المياه السطحية المعبرة عن مياه الانهار، وتصريف الينابيع والأودية الجارية ومياه الفيضانات، أو المياه غير التقليدية مثل المياه المعالجة الخارجة من محطات الصرف الصحي³⁾.

لذا فقد عرفت اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية من أجل المياه الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها عملية تتيح التنمية المنسقة للموارد المائية البرية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الايكولوجية الحيوية مما يعنى إن إدارة الموارد المائية هي عمل دقيق يوازن بين تلبية الطلب والحفاظ على استمرار الموارد لاستعمالها في المستقبل من دون تعريض سلامة البيئة للخطر⁴⁾. فيما تعرف اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية من اجل المياه على ان (الادارة المتكاملة للموارد المائية هي عملية تتيح التنمية

¹- زوبيدة محسن ومحمد حمزة بن قرينة، التسيير المتكامل للمياه باستعمال نظام المعلومات، تسيير كأداة للتسيير، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2017، ص103

²- للمزيد ينظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <http://www.fao.org>;

³- سلمان محمد احمد، دانييل د. برادلو الأطر التنظيمية لإدارة الموارد المائية دراسة مقارنة، البنك الدولي لإعادة الأعمار والتنمية: 2006 ص19.

⁴-ستيفن بريشوري أزمة المياه في العالم، وجوه أخفاق ادارة الموارد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 1998، 117

المنسقة للموارد المائية البرية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الايكولوجية الحيوية¹.

أما هيئة إدارة التعاون الفني التابعة للأمم المتحدة فتعرف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها إدارة العرض والطلب، وإدارة العرض تشمل كافة الأنشطة اللازمة لتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها واستغلالها، وإدارة الطلب تشمل كافة الآليات اللازمة لتحقيق المستويات والأنماط الأفضل لاستعمال المياه².

ولذلك تتبع إدارة المتكاملة الموارد المائية أساليب متعددة لتحقيق اهداف السياسات المائية بشكل متكامل وصحيح، وهذه الأساليب تتمثل بما يلي:

• **الاسلوب الشمولي:** يقوم هذا الأسلوب على تقييم وتنمية وإدارة الموارد المائية السنوية ووضع السياسات المائية في السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة نظراً لمحدودية الموارد المائية وأزمة المياه.

• **الاسلوب الاقتصادي:** يقوم هذا الأسلوب على التعامل مع المياه على انها سلعة اقتصادية لها انعكاسات مهمة على الاقتصاد الوطني، وينادي بهذا المبدأ الكثير من العاملين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يجب استخدام المبادئ الاقتصادية في حل المشكلات المائية كونها تعمل وبشكل فاعل على رفع كفاءة استخدامات المياه وتقليل الهدر³. ويعد هذا الأسلوب هو الأفضل عن تطبيقه على وضع العراق المائي مع دول المنبع والتي يستلزم فيها اتباع نهج يحقق له الاستفادة من كمية المياه الواصلة اليه بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• **الاسلوب التشاركي:** يقوم هذا الأسلوب على التفاعل السليم بين واضعي السياسات المائية والمستفيدين من هذه السياسات من الجمهور والقطاع الخاص ويلعب كل من التثقيف والارشاد والتوعية دوراً فاعلاً في تحقيق التكامل بين الجمهور وصانعي القرار، ويتم اشراك الجمهور في المشروعات المائية وجميع العمليات التي تمر بها السياسات المائية من تخطيط وتنفيذ⁴.

وعلى هذا الأساس فالإدارة المتكاملة للمياه تعتمد على المساهمة ولللامركزية ونقل ادارة الموارد المائية من المستخدمين على اسس قانونية وذات نظم منسقة⁵. وبذلك تعد سياسات إدارة الطلب على المياه ضمن الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بصفة عملية. وتستخدم تلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية آليات واختيارات متعددة

¹- كاري لين بنقوتون، مقدمة لموارد المياه وقضايا البيئة، ترجمة: عبد رب الرسول بن موسى العمران، دار جامعة الملك سعود للنشر، الطبعة الاولى، المملكة العربية السعودية-الرياض، 2016، ص29.

² صاحب الربيعي الإدارة المتكاملة للموارد المالية، دار الزمان، دمشق، 2002، ص 109، ينظر محمد احمد السامرائي، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان، ماء 14،06 ص 104-105. ينظر ايضا يومي عطية، المشاركة بين القطاعين العام والخاص الدارة الطلب على المياه)، تحرير اليسار بارودي وآخرون، الدار العربية للعلوم - بيروت نشر مشترك مع مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا 2005، ص 27.

³ رفيق علي صالح، الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010 - 2030) المركز العربية لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، جامعة الدول العربية، تموز 2004 ص 21.

⁴ محمد احمد السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص105.

⁵ بيومي عطية المشاركة بين القطاعين العام والخاص ادارة الطلب على المياه، تحرير اليسار بارودي وآخرون، الدار العربية للعلوم - بيروت نشر مشترك مع مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا، ٢٠٠٦، ص 26.

الإدارة الطلب على المياه وذلك لصلتها الوثيقة بالإدارة المتكاملة وليس مجرد تنمية الموارد المائية. كذلك ينظر البنك الدولي إلى مفهوم إدارة المياه بشقيه العرض والطلب كألية لتحقيق الاستخدام الأمثل والنوعي للمياه¹.

ولكن لهذين المفهومين (العرض والطلب) تفسيرات مختلفة في المنظمات الدولية فالبنك الدولي يركز بشكل أساسي على مفهوم إدارة الطلب للوصول إلى تحديد الاستخدام الأمثل للمياه دون الأخذ بالاعتبار المعايير الإيجابية لإدارة العرض وتأثيراتها الاجتماعية، في حين نجد هيئة (إدارة التعاون الفني للأمم المتحدة (لها تفسير آخر لمفهوم العرض والطلب " فتلك الإدارة لا تفصل بين هذين المفهومين اللذان يشكلان وحدة جدلية على النحو المتعسف الذي يتبعه البنك الدولي. فإدارة العرض لديها تتمثل في الإجراءات المؤثرة في كمية المياه أو نوعيتها لدى دخولها في نظام التوزيع بينما إدارة الطلب تتمثل في الإجراءات التي تؤثر في استعمال المياه أو هدرها بعد دخولها نظام التوزيع بعبارة أخرى فإن إدارة العرض تتمثل في الإجراءات الموجهة نحو عمليات البناء والأعمال الهندسية بينما تهتم إدارة الطلب بالمعايير الاجتماعية والسلوكية. وكما يتمحور مفهوم (إدارة الطلب) لدى البنك الدولي حول وجوب دفع المستهلك للقيمة وكذلك وجوب دفع القيمة الحقيقية لمسيبي التلوث². لكن يحتاج تبني وتطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى تغيير في الأساليب المستخدمة حالياً في تقييم وتنمية المصادر المتاحة في إدارة المياه وعملياتها وكيفية تطبيقها تحت الى الشراكة Global Water Partnership ظروف مختلفة. وقد دفع هذا الأمر بالمنظمات العالمية في مجال ادارة المياه والتي تبدأ بتحديد الطلب وامداد المياه الذي يرتبط بدوره بإجراء دراسات تقييم لإمدادات المياه السطحية والجوفية، وتحليل التوازنات المائية، والعمل على إعادة استخدام المياه العادمة، وتقييم الآثار البيئية لخيارات التوزيع والاستخدام³.

ثانياً: اليه تسعير المياه (تسويق المياه)

تعد آليه تسعير المياه من أبرز اليات عولمة المياه وضوحاً، اذ لطلما ما كان ينظر إلى قضايا المياه على أنها عامل حيوي في الاقتصاد العالمي، لذلك فقد بذلت الجهود لإنشاء إطار عالمي الإدارة المياه، لاسيما مع ان ارتفاع مستويات التجارة والاستثمار الدوليين، وزيادة السفر والهجرة عبر الوطنية، وتوسيع شبكات الاتصالات، وظهور وسائل الإعلام العالمية. وتحرير الأسواق المالية، وتجانس الثقافات الاستهلاكية العالمية المتنامية. فضلاً عن عمليات العولمة التي ساهمت في زيادة معدلات التنمية الحضرية والصناعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التنافس على موارد المياه الشحيحة بين الاستخدامات الزراعية والاستخدامات الأخرى.

إذ ان للعولمة آثار متفاوتة إلى حد كبير بين الأفراد والمجتمعات والفئات الاجتماعية. أحد جوانب العولمة ذات التأثيرات الهامة بشكل خاص من حيث النتائج غير المتكافئة هي فكرة تسعير (تسويق المياه) وقد أكدت ذلك جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت في موضوع السياسة المائية أن الدعائم الاقتصادية كانت ولا تزال هي الأنسب في تسعير المياه، ومن ذلك تقرير البنك العالمي عن التنمية المستدامة، إذ يؤكد أن أنجح وسيلة لحمل الناس على حسن استعمال الماء وترشيد استهلاكه هي أن تطلبهم بدفع ثمن استهلاكهم للماء ، التي ظهرت بوادرها في مؤتمر لاهاي عام 2000، لبحث قضايا المياه،

وقد تم تحديد سبع تحديات أساسية يجب أن يواجهها العالم تتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية البشرية تأمين الغذاء حماية الأنظمة البيئية، مقاسمة مصادر المياه، التحكم في المخاطر الناجمة عن الفيضانات والجفاف والتلوث إدارة

¹- ODI/ Arcadis Euroconsult Transboundary water management as an international public good, Prepared for Ministry of Foreign Affairs, 2001. p89

²-Falkenmark, M. and Lindh G. Water and economic development, in Gleick p. (Ed.) Water in Crisis, OUP, Oxford, 1993, p109.

³- محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، لبنان-بيروت، 2001، ص56.

قيمة المياه، وتوافر الإدارة المائية الحكيمة، وأعلن المؤتمر على جملة من الالتزامات الدولية في ختام المؤتمر والتي جاء بها في مقدمتها إعلان الحكومة الهولندية التزاماتها بمضاعفة الاستثمارات في قطاع المياه وتخصيص 100 مليون دولار لهذا مشاريع في الدول النامية وإنشاء معهد اليونيسكو المخصص الشؤون المياه، وتعدت الحكومة البريطانية برفع اهتمامها بقضايا المياه خلال السنوات المقبلة¹. وأيضا في مؤتمر دبلن للمياه 2002، الذي أبرز القيمة الاقتصادية للمياه، إذ بين أن مفهوم قيمة الماء أكثر تعقيدا من حجم التقييم المالي أو الاقتصادي وأنه يتضمن أبعادا أخرى اجتماعية وثقافية وتاريخية إنه من المسلم به اليوم عالميا، وبناء على ذلك فقد أرسى المؤتمر ثلاث مفاهيم يجب دراستها في تسعير المياه هي²:

- 1- القدرة على الدفع وغالبا ما تقاس بالنسبة لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي. بنسبة تكاليف تلك الخدمات إلى الميزانية العائلية الكلية حيث ينبغي ألا تزيد النسبة عن 5%.
- 2- القيمة المضافة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية أي أن تسعير المياه لهذه القطاعات ينبغي أن يعكس الإيرادات المتحققة من استخدام المياه.
- 3- الاستعداد للدفع حيث يكون المستخدمين مستعدين لقبول زيادة أسعار الخدمات إذ توقعوا تحسنا ملموسا موازيا في مستوى أداؤها³.

كما عرف البنك الدولي تسعير المياه بأنه: "العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر للمياه يحقق التوازن بين الطلب والعرض عليهما، ويساوي التكاليف الحقيقية لاستخراجها، بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة، وبذلك يتضمن هذا السعر جميع التكاليف المتعلقة بنقل ومعالجة، تشغيل المياه، وكذلك تكاليف الصيانة والتكاليف الرأسمالية، فضلاً عن تكلفة استنفاد هذه الموارد والأضرار البيئية، بمعنى أنه عملية إنشاء البنية التحتية الاقتصادية والسياسية لمعالجة المياه كسلعة اقتصادية، كذلك بأنه عملية لتطوير سياسات تسعير للمياه التي تديرها شركات خاصة وعمامة من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تعد وسيلة فعالة لتخصيص الموارد المائية الشحيحة ونقل الموارد المائية من المناطق ذات الإمدادات الوفيرة إلى المناطق ذات الطلب المرتفع.

وقد جاء هذا الطرح من قبل البنك الدولي انطلاقاً من أن هناك توقعاً بزيادة ندرة المياه في العالم، وأنه كلما زادت هذه الندرة تعمقت الفجوة بين عرض وطلب المياه على مستوى العالم. لذا تعد سياسة تسعير المياه بأنها: "أداة تكميلية للسياسة المتعلقة بتعزيز الاستخدام المستدام للموارد المالية، وأن سعر المياه هو المبلغ النقدي الهامشي أو الإجمالي الذي يدفعه مستخدم المياه مقابل جميع خدمات المائة⁴.

لذلك اتخذت سياسة تسعير المياه طرقاً عديدة لتحديد التسعيرة المناسبة، أقصاها أن تغطي التسعيرة ليس فقط كلفة التشغيل والصيانة وتوصيل المياه إلى المستخدم والتكاليف الرأسمالية بل يضاف إلى ذلك كلفة استنفاد الموارد والضرر البيئي الناجم عن ذلك، مع الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية المستهلك للمياه، وهذه الطرق تتمثل بما يلي:-

¹- محمد الأمين سديرة، تسعير خدمات المياه ودورها في المحافظة على الثروة المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021، ص 61.

²- دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي تحديات مستقبلية، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، مصر-القاهرة، 2009، ص 115.

³- المصدر نفسه، ص 116.

⁴- عقون شراف وزموري كمال ولفيلف عبد الحق، تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر-دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، حزيران 2017، ص 296.

1. السعر المقطوع وهو مبلغ معين يدفعه المستهلك شهريا نظير استخدامه للمياه، من دون النظر إلى الكمية المستخدمة. وهذا الشكل من التسعيرة يشجع على الإسراف، إذ أنه لا يوجد ما يمنع من الزيادة في الهدر وخاصة في غياب الوعي لدى المستهلكين، وغالبا ما يتم تطبيق هذه التسعيرة في المناطق التي لا يوجد بها عدادات مياه.

2. السعر الثابت لوحدة الاستهلاك وبحسب هذا النوع يتم تحصيل مبلغ معين لقاء كل وحدة حجم من المياه يتم استهلاكها مثلا دولارا لكل متر مكعب، وهذا النوع من التسعيرة يكون أثره محدودا في كبح الاستهلاك، ولا سيما في المجتمعات ذات الدخل العالي.

3. السعر التصاعدي بحسب كمية الاستهلاك حيث يتم تقسيم المستهلكين إلى شرائح بحسب كمية المياه المستهلكة، ويزداد سعر المياه كلما زاد الاستهلاك وهذه الطريقة هي إحدى الطرق الفاعلة في خفض الاستهلاك، خاصة عندما تكون الزيادة كبيرة في سعر المياه مع ازدياد الاستهلاك، مما يحفز المستهلكين على خفض الاستهلاك ليبقى ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض¹. ومن خلال ما تقدم يتضح أن سياسة تسعير المياه مرتكزة على تضمين أسعار المياه مختلف التكاليف المرتبطة بخدمات توفيرها بما فيها الأثار البيئية من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية، تهدف إلى ما يلي:

- تخفيض الطلب على المياه وترشيده من خلال تحميل المستخدمين التكلفة الحقيقية لتوفير المياه، لأن توفير خدمات مائية بأدنى من تكلفتها الحقيقية يشجع الاستخدام المرف.

- استرداد تكلفة توفير خدمات المياه مما يسمح بتوفير الموارد المالية لتغطية تكاليف تشغيل المنشآت المالية وصيانتها وكذا التوسع في تطوير مصادر جديدة للمياه

- التوزيع العادل الموارد المائية بين مختلف القطاعات المستخدمة لها مع الأخذ بنظر الاعتبار الفئات من مستخدمي المياه غير القادرة على تحمل التكاليف الحقيقية لتوفير الخدمات المائية ووضع أسعار مدعومة خاصة². وبذلك يمكن القول ان تسعير المياه هو أداة حيوية لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام وعادل. يعتمد تحديد الأسعار على مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تهدف السياسات المتقدمة إلى تحقيق توازن بين استدامة الموارد وتوفير المياه لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة.

ثالثاً: المياه الافتراضية

لقد طرح مفهوم المياه الافتراضية والذي يعد ابرز طروحات عولمة المياه للمرة الأولى عام 1998 من قبل البروفيسور جون انتوني الان³، وهو مصطلح للإشارة الى الانتقال الجرياني الافتراضي للماء ضمن البضائع الاستهلاكية والتي تنتقل عند المتاجرة بها من مكان الى آخر. ويعني كمية (حجم) الماء العذب المستخدم لإنتاج منتج ما على العموم، مقاسا في المكان الذي أنتج فيه المنتج بالفعل. بمعنى هو الماء المتجسد في إنتاج المواد الغذائية والألياف والسلع غير الغذائية، بما في ذلك الطاقة"، إذ تختلف كمية المياه الافتراضية لمنتج ما تبعا لظروف المكان والزمان من مناخ وأساليب الري المستخدمة يبلغ الحجم العالمي لتدفقات المياه الافتراضية في السلع حوالي 40% من إجمالي استهلاك المياه، وفيما تشكل المنتجات الزراعية 80% من تدفقات هذه المياه،

¹- غيلاني عبدالسلام، حوصصة المياه في الدول النامية: مبادئها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد4، العدد2، تشرين الثاني، الجزائر، 2019، ص14.

²- محمد مداحي، إشكالية تسعير الموارد المائية ومتطلبات الحفاظ عليها في الدول العربية في ظل عولمة المياه، مصدر سبق ذكره، ص96

³- فاطمة بكدي، المصدر نفسه، ص283.

تشكل المنتجات الصناعية 20% منها¹ ويعتمد الترويج النشط لاستيراد المياه الافتراضية في البلدان التي تعاني من ندرة المياه على فكرة أن الدولة يمكنها الحفاظ على مواردها المائية المحلية عن طريق استيراد منتج كثيف الاستخدام للمياه بدلاً من إنتاجه محلياً. وبالتالي فإن استيراد المياه الافتراضية يؤدي إلى توفير وطني للمياه". لذلك تقوم العديد من الدول بتوفير موارد المياه المحلية عن طريق استيراد المنتجات كثيفة الاستخدام للمياه وتصدير السلع الأقل استهلاكاً للمياه.

إذا كان التدفق من مواقع ذات إنتاجية مائية عالية نسبياً (أي السلع ذات البصمة المائية الصغيرة إلى المواقع ذات إنتاجية المياه المنخفضة السلع ذات البصمة العالية) ومثال على ذلك الكويت، يعتمد مواطنوها بنسبة 100% على البائعين الخارجيين في طعامهم. وتعتمد دول الخليج الأخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير على مصادر خارجية لسلعها الزراعية. فضلاً عن ذلك يمكن للتجارة الدولية أن توفر المياه على مستوى العالم عندما يتم تداول سلعة كثيفة الاستهلاك للمياه من منطقة يتم إنتاجها فيها بإنتاجية مياه عالية في انخفاض مدخلات المياه لكل وحدة إنتاج إلى منطقة ذات إنتاجية مياه أقل مدخل مياه مرتفع لكل وحدة إنتاج وبالعكس². لذلك فقد برز العديد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم المياه الافتراضية ومنها:

1. تجارة المياه الافتراضية: يعد هذا المفهوم من الوسائل التي ستزيد كفاءة استخدام المياه على مستوى العالم، إذ يشير إلى أن الدول التي تعاني من ندرة المياه من الممكن أن تقوم باستيراد السلع المنخفضة نسبياً في محتوى المياه الافتراضية لتعظيم قيمة المياه المحدودة التي لديها، وهذه الطريقة تحقق الدولة المستوردة وفراً في المياه الحقيقية لتخفيف الضغط على مواردها المائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام هذا الوفر في أغراض واستخدامات أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، أي تولد قيمة مضاعفة أكبر لكل وحدة مياه.

2. الوفر المائي: يعد هذا الأثر الأكثر إيجابية المترتب على تجارة المياه الافتراضية في الدول المستوردة، ويكون الوفر المائي على المستوى المحلي من خلال استيراد السلع الأكثر استهلاكاً للمياه عن إنتاجها محلياً، وجزءاً بالذکر أن تجارة المياه الافتراضية لا تنطوي على عملية وفر مائي فقط، إذ تنطوي أيضاً على عملية فقد مائي للدول المصدرة، ونحن نعني بالوفر والفقد هنا من الناحية المادية وليس من الناحية الاقتصادية³.

3. ميزان المياه الافتراضية وهو عبارة عن محصلة المياه الافتراضية المتبادلة من خلال فترة معينة أي أنه يساوي الفرق بين ما تحتويه الصادرات والواردات من المياه الافتراضية طبقاً لاحتياجات كل سلعة أو خدمة، فإذا زاد ما تصدره الدولة على ما تستورده من مياه، فإن ذلك يحسب كعجز، وإذا زاد الاستيراد على التصدير يصبح هناك فائض من المياه الافتراضية⁴.

4. البصمة المائية: إذ إن الاستخدام الثاني لمفهوم المياه الافتراضية يكمن في حقيقة أن محتوى المياه الافتراضية لمنتج ما يعكس الأثر البيئي لاستهلاك هذا المنتج، بمعنى آخر فإن معرفة محتوى المياه الافتراضية لمنتج ما يعطي فكرة عن حجم المياه اللازمة لإنتاج مختلف السلع، ومن ثم معرفة أي السلع يكون له تأثير كبير على النظام المائي، وكيف يمكن تحقيق وفر

¹-رانيا سليمان سعد الدين، تأصيل المفاهيمي لمفهوم المياه الافتراضية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع عشر، العدد 18، 20، 2، ص22.

²-اماني عصام محمد، دور تجارة المياه الافتراضية في التحديات المائية في الشرق الأوسط، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، تشرين الأول 2022، مصر القاهرة، ص132.

³-أندرسون، فاي، دي دبليو مودي، وب. ووترز، محررون. 2001. وقائع المؤتمر الدولي المتخصص الذي نظمته رابطة الموارد المائية في أستراليا وجامعة دندي حول العولمة وإدارة المياه: القيمة المتغيرة للمياه. متاح على الإنترنت على الرابط التالي: (<http://www.awra.org/proceedings/dundee01>) (<http://www.awra.org/proceedings/dundee01>).

⁴-عبد الكريم حسن سلومي - المياه الافتراضية ودورها في مجابهة التحديات المائية في الشرق الأوسط، منتدى الحوار المتمدن، على الرابط الإلكتروني التالي: (ahewar.org)

ماني من خلال ذلك والمفهوم الذي يعكس ذلك يعرف بالبصمة المائية ، والبصمة المائية لدولة ما تعرف بأنها " إجمالي حجم المياه اللازمة لإنتاج السلع والخدمات محتوى المياه الافتراضية المستهلكة بواسطة كل فرد من أفراد الدولة، ويمكن حساب البصمة المائية عن أنواع المياه الداخلة ضمن كمية المياه الافتراضية: تقسم المياه الداخلة ضمن حسابات المياه الافتراضية للمنتجات إلى ثلاثة أنواع وهي :

- بصمة المياه الزرقاء: هي مؤشر لاستهلاك المياه المتبخرة والداخلة في إنتاج المنتج والتي لاتعود مرة أخرى .
- بصمة المياه الخضراء: هي مؤشر الاستخدام الادمي للمياه والذي يقيس الاستهلاك المترکز في كل من المياه المترسبة في الأرض التي لا يحدث لها غسيل او جريان والمياه المخزنة بالتربة بصورة مؤقتة في الطبقة السطحية للتربة او في النباتات والمياه التي تنتقل خلال النباتات الى المنتج.
- بصمة المياه الرصاصية: وهي مؤشر لدرجة تلوث المياه العذبة المرتبطة بخطوات إنتاج المنتج وتقاس عن طريق حجم المياه الملوثة الناتجة من عملية الإنتاج بمراحلها كافة¹.

وبناء على ذلك فقد عدت المياه الافتراضية نتاجاً مباشراً للاقتصاد العالمي لاستخدام المياه، فمن خلال النظر إلى استهلاك المياه الافتراضي، يمكن للحكومات قياس مدى اعتمادها على المياه والعكس صحيح أيضاً، كما يمكن ان ينبه قياس المياه الافتراضية الدول إلى وجود اختلال في الميزان التجاري للمياه. ولعل هذا ما أكدته مؤتمر "بيوفيجين 2018 الذي عقد بمدينة الإسكندرية، الذي عد المياه الافتراضية أحد الحلول المثلى لمواجهة قضية ندرة المياه التي طرحها والفقر المائي الذي يخشاه العالم، وان الملايين من الناس ومعظمهم من الأطفال يموتون بسبب الأمراض المرتبطة بعدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لاسيما ان ندرة المياه تؤثر على أكثر من 40% من سكان العالم ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة²، ومن هنا تأتي أهمية المياه الافتراضية ، اذ تتمثل تلك الأهمية بما يلي:

1- ان استخدام تجارة المياه الافتراضية كأداة لتحقيق الكفاءة في استخدام المياه والحد من ندرتها، اذ يمكن تحقيق الكفاءة في استخدام المياه على المستوى العالمي وعن طريق ما يسمى بتجارة المياه الافتراضية . وإذا كانت المياه عنصراً نادراً في دولة ما، واخذ في الاعتبار ان التجارة في المياه الحقيقية مكلفة لدرجة كبيرة، فقد يكون أكثر معقولية استيراد المياه من خلال استيراد الغذاء بدلاً من استخدام عنصر المياه النادر وذي التكلفة المرتفعة في إنتاج كل غذائها السنوي. وفي ضوء ذلك اقترح عدد كبير من الباحثين في مجال التجارة الدولية للأغذية ان يكون التبادل التجاري بين الدول سياسة يمكن بواسطتها التخفيف من ندرة المياه سواء على المستوى المحلي او الإقليمي، وفي نفس الوقت تمكن الدول (خصوصاً اقليم الشرق الأوسط وجنوب افريقيا) من الحصول على واردات الحبوب بأسعار منخفضة (إذ ان المياه الافتراضية الموجودة في الحبوب التي يتم تداولها والإنتاج فيها غالباً ما تكون مدعومة)³.

¹- كنعان عبد الجبار أبو كلل ، المياه الافتراضية والبصمة المائية، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات ،مقال الاللكتروني على الرابط التالي: المياه الافتراضية والبصمة المائية (iraqi-forum2014.com) iraqi forum

²-Boelens, J. V. The Politics and Consequences of Virtual Water Export. Springer Briefs in Global Understanding book series, 2016, p32.

³-Vanham, D. , An assessment of the virtual water balance for agricultural products in EU river basins. Water Resources and Industry, vol 1, 2013, pp49- 59.

2- استخدام مفهوم المياه الافتراضية في تحقيق الأمن الغذائي للدولة: في هذا المجال اشار الى انه يمكن النظر للمياه الافتراضية باعتباره خيارا متاحا لمواجهة التحدي في توفير الأمن الغذائي الذي يرتبط الى حد كبير بالأمن المائي عن طريق تجارة المياه الافتراضية ، اذ يمكن للدولة تحقيق الأمن الغذائي على الرغم من ندرة مواردها المائية المحلية¹.

3- الحد من امكانية حدوث حروب على المياه سواء على المستوى المحلي او الإقليمي والدولي. فعلى حين يرى البعض ان زيادة الطلب على المياه لأغراض مختلفة في ظل محدودية الموارد المائية سوف يؤدي الى صراع على المياه سواء على المستوى المحلي (اي بين القطاعات المستهلكة للمياه من جهة، ومستخدمي كل قطاع من جهة اخرى) داخل الدولة الواحدة او على المستوى الإقليمي او الدولي، اي بين الدول وبعضها، اخذا في الاعتبار ان هناك العديد من الدول التي تحصل على نسبة كبيرة من مياهها من خارج حدودها².

4- حساب ميزان تجارة المياه الافتراضية: تفيد معرفة ميزان تجارة المياه الافتراضية في دولة ما في وضع السياسات الملائمة للاستفادة من هذا المصطلح الجديد، فمفهوم المياه الافتراضية يجب ان يدفع الكثير من الدول التي تعاني من ندرة في مواردها المائية الى اعادة النظر في سياسة التصدير الخاصة بهم، وخصوصا حين يدركون انهم يصدرون مياههم بأثمان رخيصة.

5- إن معرفة المحتوى المائي لمختلف السلع والخدمات يخلق وعياً لدى الأفراد بالأثر البيئي لاستهلاكهم من هذه السلع والخدمات، ومن ثم معرفة أي السلع يكون لها تأثير كبير على النظام المائي وكيف يمكن تحقيق وفر مائي من خلال ذلك³. وبذلك فإن إدراج مفهوم المياه الافتراضية ضمن في السياسة المائية والزراعية والتجارة الخارجية لأي دول يهدف تحقيق ما يلي:

1- زيادة الصادرات من السلع الزراعية الأعلى كفاءة في استخدام المياه.

2- تخفيض المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشربة لاستهلاك المياه، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في زراعتها وربها.

3- الأخذ بمبدأ الميزة النسبية للإنتاج، فضلاً عن الميزة والقدرة التنافسية في إطار العولمة وحرية التجارة الدولية.

4- إدخال قيمة المورد المائي ضمن حسابات التكاليف والعوائد الاقتصادية حالة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات الإنتاجية والتصديرية والاستيرادية. أي عمل توليفة بين قطاعي الزراعة والصناعة وذلك من خلال تعديل التركيب المحصولي القائم بما يتلاءم مع سياسة الدول المائية والإنتاجية والتصديرية⁴.

¹ - إبراهيم منشوي ، المياه الافتراضية خطوة معالجة خطر الشح المالي في منطقة الشرق الأوسط، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، تشرين الاول ، 2014 ، على الرابط الالكتروني التالي: (acrseg.org)

² - ولاء حسين عبد الله محمد . المياه الافتراضية وأثرها على التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية في ضوء محدودية الموارد المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية السياسة والاقتصاد، 2009، ص22

³ - Allen T. "Fortunately there are substitutes for water: otherwise, our hydro-political futures would be impossible". Proceedings of the Conference on Priorities for Water Resources Allocation and Management. Southampton July 1992. <https://www.ircwash.org/sites/default/files/210-93PR-11967.pdf>

⁴ - نور عبد الزهرة شلش العتاي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق-بغداد، 2014، ص103

المبحث الثالث: سبل استفادة العراق من اليات عوامة المياه

تعد قضية المياه من أكبر القضايا مقلقة في العراق، نظراً لما يعانيه من نقص وعجز في الموارد المائية بسبب عدم استدامة الوسائل المستخدمة وابتعادها عن المنطق الصحيح، إلا إذ تفاعل معادلة العرض والطلب على المياه في العراق مع متغيرات عديدة، أبرزها أن العراق مع تمتعه بنهرين كبيرين، إلا أنهما يتشكلان خارج الحدود، ويخضعان للاعتبارات أو التجاذبات الإقليمية والدولية، ومن تلك الأغراض تنموية اقتصادية بحتة بالدول المتشاطئة على الأنهر، إذ تندرج قضايا المياه ضمن «الأجندة الاقتصادية التنموية لتلك البلدان، فضلاً عن استغلالها لقضايا سياسية وإقليمية تمارس عن طريقها بعض الضغوط السياسية والأمنية وحتى الاجتماعية».

وتتفاعل تلك الأمور بالأوضاع الداخلية للطلب على المياه، منها تأثر الأنهر في العراق التي تشكل بحدود (98) بالمئة من إجمالي الطلب المحلي للمياه، بالأوضاع السكانية لاسيما أن عدد السكان الذي يتضاعف بوتيرة هندسية متسارعة مما يتطلب ازدياد معدل الاستهلاك المائي لتعدد الاستخدامات، إذ ازدياد معدل استخدام المياه بأكثر من ضعف معدل تزايد السكان خلال القرن العشرين.

فضلاً عن التغيرات المناخية والبيئية وارتفاع درجات الحرارة قد أثرت على زيادة نسبة التبخر، مما يسبب فقدان نسبة كبيرة من المياه السطحية، والتي أثرت بدورها على قلة الأمطار مما أدى إلى ضعف نسبة المياه المخزن من المياه الجوفية. فضلاً عن الهدر في المياه في الاستخدامات الزراعية باستخدام الطرائق البدائية في الري، كل هذه المعطيات فرضت على ضرورة انتهاج اساليب إدارية أكثر عقلانية وترشيد الاستهلاك وذلك بتبني العراق على الفور بعض السياسات التي اشارت اليها المنظمات الدولية المعنية بالشأن المائي والتي تقع ضمن سياسات عوامة المياه ومنها إدارة الطلب، إدخال اساليب الإدارة المتكاملة، ونظام الحصص المائية وتسعيرها، فضلاً عن خصخصة بعض جوانب هذا القطاع وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذا المورد النادر، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والديمقراطي وبين استهلاك المياه، وابعد من ذلك أصبح استخدام هذا المبدأ بمثابة ركيزة أساسية للحفاظ على ديمومة الحياة

لذا ان تبني الحكومة العراقية بعض سياسات عوامة للمياه يعد الحاجة الملحة لوضع لاستراتيجيات ناجعة في مجال استخدامات المياه، لاسيما اذ عرفنا ان هذه السياسات لا تنحصر داخل حدود الدولة، لأن الصفة الملازمة للأنهار العراقية أنها عابرة للحدود. لذا تعد أحد اهم أوجه عوامة للمياه والتي يمكن للعراق الاستفادة منها هي:

1- الاستعانة بالمنظمات والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي واللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ ونحوها، وكذلك المؤسسات التي تهتم بشكل خاص بقطاع المياه كالمعهد الدولي لإدارة الموارد المائية والشراكة العالمية للمياه، في توفير البيانات والمعلومات لأنها تمتلك الوسائل اللازمة لذلك، وكونها مؤسسات محايدة لا تنحاز إلى طرف أو دولة من الدول المشتركة في الحوض، وتحظى بمقبولية جيدة من قبل المجتمع الدولي، كما يمكن لهذه المنظمات أن تمويل مشاريع إدارة المياه التي تعجز عن تمويلها الحكومات، ويمكن للعراق ودول حوض دجلة والفرات أن تستعين بهذه المؤسسات في الإدارة الشاملة للحوض كما يمكن إشراك الأمم المتحدة في عملية الإدارة من خلال السعي لتنفيذ الأهداف الإنمائية الألفية التي أقرتها الأمم المتحدة، وكما جاء في الهدف السابع كفاءة الاستدامة البيئية" الفقرة ج " تخفيض نسبة الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية"¹.

¹ - Tony Allan, Virtual Water, kings college London.p1, <https://www.kcl.ac.uk/>

2-تشارك وتبادل المعلومات بإشراف دولي من خلال إقامة مركز يختص بإدارة الموارد المائية المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق يعمل على جمع المعلومات والبيانات فيما يخص الاحتياجات المائية للدول الثلاث والظروف المناخية وعدد السكان وتقدير المتطلبات المستقبلية واستخدام نموذج رياضي الحساب الموازنة المائية في كل دولة وحساب الفوائد الناتجة عن التبخر والاعتماد على مقاييس متطورة وموحدة لقياس تدفق المياه وتبادل البيانات المناخية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والتعاون في مجال طرق الري واستخدام التقنيات الحديثة فيها، ومن ثم الاتفاق على تقسيم المياه بين الدول الثلاث حسب متطلبات كل منها¹.

3-وضع الخطط التكاملية والاستفادة من التطور التكنولوجي المتسارع في كافة المجالات من أجل بناء نظام معلوماتي بين تركيا وسوريا والعراق يهدف إلى وضع دراسة تجمع بينها، وتقوم بمسح عام المساحات الأراضي الزراعية، ونوعية تربتها، والمحصول الملائم لكل نوع واحتياجاته المائية، وتوزيع الحصص المائية وفق احتياجات كل دولة².

4- يمكن توجه العراق نحو إقامة مشاريع مائية في مناطق حوض ديبالي عن طريق بناء السدود، والخزانات في المنطقة الحدودية مع إيران بحيث يكون جسم السد مشترك بين العراق وإيران كون المنطقة جبلية، وتحصر بينها الأودية، ودرجة حرارتها معتدلة مقارنة ببقية المناطق في العراق مما يقلل من نسبة التبخر، والتي من الممكن أن تصبح مستجمعات للمياه، كما يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة وتربية الأسماك³.

5-ينبغي على الحكومة العراقية إن تحدد تسعيرة للمياه حسب الاستعمالات بطريقة تجعلها قريبة أو متوازنة مع التكلفة الحقيقية لأنشاء وتشغيل وإدامة مشاريع المياه على كل الأصعدة سواء في المدن والصناعات وفي الزراعة لأن مياه الري المهدورة فعلا تشكل اليوم أكبر كمية والتي من الممكن أن يتم السيطرة عليها بالصيانة والتشغيل الكفوء والتسعيرة الملائمة التي تحد من الهدر سوف يتم توفير كميات كبيرة من المياه ومصراحة تامة إن قلة سعر مياه الري واعفاء المزارع من دفع ثمن مياه الري⁴.

6-أن إيجاد نظام سعري للمياه والتخلي عن المجانية وعدم الرسمية في استهلاك الماء، يمثل أحد البدائل التي تدفع نحو تحسين سياسات الاستهلاك للمياه والدفع باتجاه تحسين نوعية المياه ومنع التلوث والإهمال، وكما أنه سيعمل على ترشيد الاستهلاك وتعظيم العوائد والاستثمارات في قطاع المياه، فالمياه في العراق الان تباع وتشترى بصورة غير رسمية تحت أنواع مختلفة، ففي كل المناطق الحضرية ما يقارب من معظم العوائل تلجأ إلى استخدام المياه المعبأة للشرب، فضلاً عن اعتماد بعض المناطق في استهلاكها على شراء المياه من الصهاريج والذي يستخدم في الاستحمام والتنظيف ... وما إلى ذلك.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار نوعية المياه المشتري وطرائق التخزين سواء من البائع غير الرسمي أم عن طريق الخزن في المنازل فيحتمل هذا الأمر حالات حدوث تسمم جماعي أو انتشار بعض الأمراض الوبائية أو المعوية. ولكن إذا ما أخذنا الأمر بمنظور آخر، سيدفع تفعيل تسعير المياه (نظام الجباية) إلى تحسين خدمات الماء والقدرة على المحاسبة والرقابة من قبل الأهالي. ومن جانب ممكن أن يدفع نظام تسعير المياه إلى تقليل أسعار الأراضي الزراعية الواقعة قرب الأنهر، وتحسين إنتاجية الغلة بفعل

¹- بلاسم جميل خلف وآخرون، اشكالية المياه في العراق وضرورات الإدامة المتكاملة لتنمية الموارد المائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 27، العراق - الكوفة، 2017، ص 105-106.

²- محمود الاشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان- بيروت، 2001ص194

³- فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، الطبعة الاولى، العراق-بغداد، 2010، ص179.

⁴- لؤي ماهر حماد الدليبي وعبدالكريم حسن سلومي الربيعي، المياه والعراق (دراسة بالتحديات والتنمية المستدامة) دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، ص 233.

اندفاع الفلاحين نحو تحسين طرائق الري، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الري، والمحافظة على التربة من الملوحة أو الملوّثات الأخرى¹.

7- كما يمكن أن يساعد التحرك نحو خصخصة إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في معالجة نقص الإيرادات المتولدة محلياً، مما يحد من القدرة على تشغيل خدمات المياه والصرف الصحي الرئيسة، وإعادة هيكلة خدمات الصرف الصحي، والقدرة على التشغيل بكفاءة عالية وتجاوز فرص التبرج أو المساومة السياسية في إدارة قطاع المياه خصوصاً في المناطق التي تشهد شحة في إدارة المياه تقابل باتهامات من قبل السكان المحليين حول تردّي أوضاع الحصص المائية بفعل الفساد أو تلقي الرشاوى أو حتى عدم توافر الكفاءة والإمكانيات العامة في إدارة هذه المنشآت التي تعنى بقضايا المياه².

8- أما فيما يخص المياه الافتراضية فعلى العراق اليوم ان يفكر ملياً في استغلال موضوع المياه الافتراضية في تعاملاته التجارية مستقبلاً وعلى الرغم من ان واردات المياه الافتراضية قد تقلل الضغط على الموارد المائية الوطنية إلا انه يجب الأخذ بعين الاعتبار سياسات الاكتفاء الذاتي والسياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة ولا بد اليوم من رؤية واضحة لمفهوم التجارة بالمياه الافتراضية لغرض تحقيق الامن المائي للبلاد لذلك لا بد من وضع رؤيه واضحه ومتكاملة للتعامل مع مفهوم المياه الافتراضية بين العراق وكافة دول العالم التي يتعامل معها تجارياً³.

9- تطبيق أساليب تجارة المياه الافتراضية ومفهوم البصمة المائية اللازمة لإنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير والذرة من الأمور الملحة للعراق من أجل تأمين الأمن الغذائي للشعب العراقي مستقبلاً. ويعود ذلك الى الازمة المائية التي يشهدها القطر الآن والتي سوف تستفحل في المستقبل والناجمة عن نقص واردات مياه نهري دجلة والفرات بسبب سياسات دول الجوار المتشاطئة معه والمقترنة مع تأثيرات تغير المناخ العالمي التي كانت حصة العراق منها الجفاف المستفحل، يضاف إلى ذلك زيادة عدد النفوس المتوقعة مستقبلاً حيث ان عدد النفوس الحالي (2022) البالغ 42,6 مليون نسمة سوف يُصبح 70,94 مليون في عام (2050) ليصل إلى 89,54 مليون نسمة عام (2070) ، وبذلك لن تكون كميات المياه المتاحة في المستقبل كافية لإنتاج معظم متطلبات الأمن الغذائي سواء كان ذلك من المنتجات الزراعية والحيوانية.

وعلى هذا الأساس يتطلب أن تستند خطط إدارة الموارد المائية المستقبلية في العراق على دراسات علمية بصمة المياه الافتراضية للمحاصيل الغذائية المختلفة من أجل توفير أكبر كمية ممكنة من المياه الافتراضية وتلافي النقص الحاد في مياهه الوطنية من مياه الري السطحية والجوفية (المياه الزرقاء) ومياه الأمطار (المياه الخضراء)، إضافةً إلى العمل الجاد لتوفير أكبر كمية ممكنة من المياه المحلاة ومياه المجاري المكررة (المياه الرمادية)⁴.

10- يتطلب من المعنيين بالتخطيط الزراعي استبعاد كافة المحاصيل ذات البصمة المائية العالية من خطط الزراعة في العراق والعمل على استيراد تلك المحاصيل من الدول الغنية بالمياه، وبالتالي توفير كميات كبيرة من المياه الافتراضية ومنع هدر مثل تلك الكميات من الموارد المائية الوطنية التي يمكن ان تُستغل في مجالات أخرى لتأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي

¹-سلام جبار شهاب، معضلة عرض المياه في العراق وإشكالية إدارة الطلب، مركز البيان للدراسات والتخطيط،

²-كمال عبد كاشم الطائي، مصدر سبق ذكره، ص206

³-انور عبد الزهرة شلش العتاي، مصدر سبق ذكره، ص104.

⁴-كمال عبد كاشم الطائي، أزمة المياه وأثرها في الامن الاقتصادي العراقي(دراسة في الجيوبوليتيك)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء، العراق، 2020، ص208.

المطلوب¹. ولعل في زراعة الرز في العراق أوضح دليل على ذلك، فقد بينت إحدى الدراسات العلمية بأن البصمة المائية لمحصول الأرز في سبع محافظات عراقية عام 2017 بلغت ما مقداره (3072) متر مكعب مياه / طن مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (1325) متر مكعب مياه / طن وذلك من أجل إنتاج ما مجموعه (265,852) طن أي ما يساوي 820 مليون متر مكعب من المياه (الزرقاء) بغياب مطلق للمياه (الخضراء) بسبب ان زراعة الرز في العراق والتي هي من الزراعات الصيفية عندما لا يكون هناك سقوط مطري. وبحساب بسيط فأن هذا يعني الحاجة الى 1,72 مليار متر مكعب من المياه (الزرقاء) لإنتاج نفس الكمية من هذا المحصول في عام 2070 في ضوء زيادة السكان المتوقعة واستمرار نفس النمط الحالي لاستهلاك الرز من قبل السكان، وهذه الكمية من المياه لن تتوفر قطعاً لا نتاج هذا المحصول بالذات في ضوء تضاؤل الموارد المائية للعراق مستقبلاً، خصوصاً أن التوقعات الحالية تشير بأن الإجهاد المائي في العراق سوف يزداد من 3.48 نقطة (إجهاد عالي) في سنة القياس (2013) الى 4.66 نقطة (إجهاد مفرط) في عام (2040). لذا يكون من الضروري والمنطقي تقليل او منع زراعة الرز في العراق تماماً واستيراده من دول أخرى أو حتى شراء مزارع متخصصة بزراعة الأصناف العراقية في دول أخرى، وذلك لكونه يشكل ضغطاً شديداً على مياه الري في فصل الصيف².

11- التركيز على محاصيل استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي بحده الأدنى لسد جزءاً من الاحتياج لها، بحيث تبعد خطر المجاعة في حالات الحروب والاضطرابات السياسية وفي نفس الوقت لا ترهق موارد المياه الوطنية الشحيحة بس، وعلى هذا الأساس يتطلب تشجيع زراعة الحنطة والشعير بسبب بصمتها المائية المعتدلة نسبياً على ان يتم ذلك وفقاً لتقنيات الري الحديثة ونوعي الري التكميلي باستخدام الري بالرش سواءً كان ذلك في المناطق الريفية، وأن يتم استيراد ما يتبقى من هذا الاحتياج من الدول ذات البصمة المائية العالية، مثل كندا والولايات المتحدة وأوكرانيا .

وعد تجارة المياه الافتراضية ركناً أساسياً من سياسات إدارة الموارد المائية والتبادل التجاري لقطر. على ألا تكون حلاً أساسياً وحيداً لمسألة الأمن الغذائي في العراق، إذ يجب التأكيد أيضاً على التخطيط السليم في هذه التجارة للموازنة بين ما يستورده العراق وما ينتجه من المواد الغذائية سواءً كانت نباتية أو حيوانية من أجل عدم اهتزاز قراره السياسي بجعله معتمداً في غذائه على باقي الدول. وبالنظر لارتباط الأمن الغذائي والأمن المائي يجب أن يتم تبني استراتيجية مائية رشيدة يسيطر فيها العراق على كامل ثروته المائية المتاحة متجاوزاً أي تفريط وتبذير، فضلاً عن تنمية هذه الثروة بزيادة الموارد المائية التقليدية بتشجيع الاستهلاك والاستخدام الأمثل لها وكذلك العمل على الحصول على حصة عادلة من مياه نهري دجلة والفرات من جهة وتنمية مصادر المياه غير التقليدية من خلال حصاد مياه الأمطار وتحلية المياه المالحة وتكرير المياه العادمة من الجهة الأخرى³.

خاتمة:

تعد عوامة المياه من أبرز القضايا التي تشهد اهتماماً عالمياً متزايداً نظراً لأهميتها في محاولة إيجاد حلول للمشاكل المائية التي يعاني منها العالم وفي دعم التنمية المستدامة وضمان الأمن المائي العالمي. بالنسبة للعراق كدولة الذي يعاني من تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية، فيمكن الاستفادة من عوامة المياه للمساهمة في تحسين الوضع المائي العراقي من خلال تبني سياسات

¹-UN (World Population Prospects 2019). "Population of Iraq".23 August 2021. Accessed 20 December 2022. <https://statisticstimes.com/demographics/country/iraq-population.php>

²-نصرت ادمو واخرون. تجارة المياه الافتراضية وتحقيق الأمن الغذائي للعراق، المقال منشور في 3 اذار 2023، على الرابط الالكتروني التالي: <https://althakafaaljaded.net/index.php/articles/428-2023-04-03-20-41-42>

³- Ewaid S H, Abed S A, al- Ansari N. "Assessment of Main Cereal Crop Trade Impacts on Water and Land Security in Iraq". MDPI, Agronomy Journal. 2020. 10(1), 98. Published on 9 January 2020 <https://www.mdpi.com/2073-4395/10/1/98>

مائية فعالة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة. فضلاً عن ذلك، يمكن الاستفادة من عوامة المياه عبر تطوير استراتيجيات تركز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية، تعزيز التعاون مع الدول المجاورة في إطار الاتفاقيات الدولية، واعتماد التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة استخدام المياه، مثل استخدام أنظمة الري الذكية التي تساهم في تقليل الفاقد المائي وتحسين الإنتاج الزراعي. تقنيات تحلية المياه، وإعادة استخدام المياه المعالجة يمكن أن تكون أيضاً حلاً فعالاً للمساعدة في تلبية الاحتياجات المائية المتزايدة، عوامة المياه توفر فرصة ثمينة للعراق لتبني حلول مبتكرة ومستدامة لمواجهة تحدياته المائية، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة الى مجموعة من أهمها:

1- إن من أهم الخطوات التي يجب اتباعها للحصول على كفاءة عالية بإدارة الموارد المائية بالبلاد هو تسعيرة للمياه عادلة مع وجود تشريعات مائية لتنظيم استخدام المياه وحمايتها من التلوث بغية تقليل العجز المتزايد للمياه في قطاعات الزراعة والصناعة ومياه الشرب كما أنه بات من الضروري جداً في العراق المراجعة كافة التشريعات القديمة بشأن المياه لأنها فعلاً تحتاج إلى مراجعة لتجعلها مواكبة للتطور الحاصل في وضع موارد المياه وظروف البلد.

2- كما يجب التأكيد على التخطيط السليم في هذه التجارة للموازنة بين ما يستورده العراق وما ينتجه من المواد الغذائية سواءً كانت نباتية أو حيوانية من أجل عدم ارتهاق قراره السياسي يجعله معتمداً في غذائه على باقي الدول. وبالنظر لارتباط الأمن الغذائي والأمن المائي

3- يجب أن يتم تبني استراتيجية مائية رشيدة يسيطر فيها العراق على كامل ثروته المائية المتاحة متجاوزاً أي تفريط وتبذير إضافة الى تنمية هذه الثروة بزيادة الموارد المائية التقليدية بترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل لها.

4- كذلك العمل على الحصول على حصة عادلة من مياه نهر دجلة والفرات من جهة وتنمية مصادر المياه غير التقليدية من خلال حصاد مياه الأمطار وتحلية المياه المالحة وتكرير المياه العادمة من الجهة الأخرى.

المصادر:

❖ المصادر باللغة العربية:

1. إبراهيم منشاوي، المياه الافتراضية خطوة معالجة خطر الشح المالي في منطقة الشرق الأوسط، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، تشرين الأول، 2014، على الرابط الإلكتروني التالي: المركز العربي للبحوث والدراسات: المياه الافتراضية: خطوة لمعالجة خطر الشح المائي في منطقة الشرق الأوسط (acrseg.org)

2. امانى عصام محمد، دور تجارة المياه الافتراضية في التحديات المائية في الشرق الأوسط، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، تشرين الأول 2022، مصر القاهرة.

3. أندرسون، فاي، دي دبليو مودي، وب. ووترز، محررون. 2001. وقائع المؤتمر الدولي المتخصص الذي نظّمته رابطة الموارد المائية في أستراليا وجامعة دندي حول العوامة وإدارة المياه: القيمة المتغيرة للمياه. متاح على الإنترنت على الرابط التالي: </http://www.awra.org/proceedings/dundee01>

4. أنور عبد الزهرة شلش العتاي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق-بغداد، 2014.

5. بلاسم جميل خلف وآخرون، اشكالية المياه في العراق وضرورات الإدامة المتكاملة لتنمية الموارد المائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 27، العراق - الكوفة، 2017.

6. بيومي عطية المشاركة بين القطاعين العام والخاص ادارة الطلب على المياه، تحرير اليسار بارودي وآخرون، الدار العربية للعلوم -بيروت نشر مشترك مع مركز البحوث للتنمية الدولية -كندا، 2006.
7. حداد شفيعة، معضلة ندرة المياه وأثرها على الامن الإنساني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ال عدد19، الجزائر، حزيران 2019.
8. دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي تحديات مستقبلية، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الاولى، مصر- القاهرة، 2009.
9. رانيا سليمان سعد الدين، تأصيل المفاهيمي لمفهوم المياه الافتراضية ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع عشر، العدد 2، 20، 18.
10. رفيق علي صالح، الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (٢٠١٠ - ٢٠٣٠)، المركز العربية لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، جامعة الدول العربية، تموز ٢٠١٤.
11. زوبيدة محسن ومحمد حمزة بن قرينة، التسيير المتكامل للمياه باستعمال نظام المعلومات، تسيير كأداة للتسيير، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2017.
12. ستيفن برينشوري أزمة المياه في العالم، وجوه أخفاق ادارة الموارد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 1998.
13. سلام جبار شهاب، معضلة عرض المياه في العراق وإشكالية إدارة الطلب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق-بغداد، 2023.
14. سلمان محمد احمد، دانييل د. برادلو الأطر التنظيمية لإدارة الموارد المائية دراسة مقارنة، البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية: ٢٠٠٦.
15. صاحب الربيعي الإدارة المتكاملة للموارد المالية، دار الزمان، الطبعة الأولى، سوريا-دمشق، 2002.
16. عبد الكريم حسن سلومي، المياه الافتراضية ودورها في مجابهة التحديات المائية في الشرق الأوسط، منتدى الحوار المتمدن، على الرابط الالكتروني التالي: (ahewar.org)
17. عقون شراف وزموري كمال ولفيلف عبد الحق، تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها بالجزائر-دراسة تحليلية-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، حزيران 2017.
18. غيلاني عبد السلام، خصوصية المياه في الدول النامية: مبادئها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلد4، ال عدد2، تشرين الثاني، الجزائر، 2019.
19. فاطمة بكدي، تجارة المياه الافتراضية : الحدود والابعاد، مجلة الاستراتيجية للتنمية، جامعة الجيلالي، المجلد 10، العدد5، الجزائر، تشرين الاول 2020.
20. فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة، الطبعة الاولى، العراق-بغداد، ٢٠١٠.

21. كاري لين بنقتون، مقدمة لموارد المياه وقضايا البيئة، ترجمة: عبد رب الرسول بن موسى العمران، دار جامعة الملك سعود للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية-الرياض، 2016.
22. كمال عبد كشمير الطائي، أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبوليتيك)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء، العراق، 2020.
23. كنعان عبد الجبار أبو كلل، المياه الافتراضية والبصمة المائية، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، مقال الالكتروني على الرابط التالي: المياه الافتراضية والبصمة المائية - Iraqi forum (iraqi- Virtual water and water footprint – forum2014.com)
24. لؤي ماهر حماد الدليبي وعبد الكريم حسن سلومي الربيعي، المياه والعراق (دراسة بالتحديات والتنمية المستدامة) دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن - عمان.
25. محمد احمد السامرائي، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار الرضوان للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن- عمان، ٢٠١٤.
26. محمد الأمين سديرة، تسعير خدمات المياه ودورها في المحافظة على الثروة المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021.
27. محمد مداحي، إشكالية تسعير الموارد المائية ومتطلبات الحفاظ عليها في الدول العربية في ظل عولمة المياه، مجلة الدراسات الاقتصادية العميقة، المجلد 3، العدد 3، الجزائر، ايلول-2018.
28. محمود الاشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان- بيروت، ٢٠٠١.
29. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا- دمشق، 2021.
30. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) <http://www.fao.org>
31. مهدي صالح حسن وكوثر طه ياسين، أزمة المياه العربية التحديات والاحطار وموقف القانون الدولي منها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة، العراق -بغداد، 2020.
32. نصرت ادمو واخرون، تجارة المياه الافتراضية وتحقيق الأمن الغذائي للعراق، المقال منشور في 3 اذار 2023، على الرابط الالكتروني التالي: <https://althakafaaljadedda.net/index.php/articles/428-2023-04-03-20-41-4>
33. ولاء حسين عبد الله محمد. المياه الافتراضية وأثرها على التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية في ضوء محدودية الموارد المائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية السياسة والاقتصاد، 2009.

❖ المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Falkenmark, M. and Lindh G. Water and economic development, in Gleick p. (Ed.) Water in Crisis, OUP, Oxford, 1993.

2. Ewaid S H, Abed S A, al- Ansari N. "Assessment of Main Cereal Crop Trade Impacts on Water and Land Security in Iraq". MDPI, Agronomy Journal. 2020. 10(1), 98. Published on 9 January 2020.
3. Allen T. "Fortunately there are substitutes for water: otherwise, our hydro-political futures would be impossible". Proceedings of the Conference on Priorities for Water Resources Allocation and Management. Southampton July 1992. <https://www.ircwash.org/sites/default/files/210-93PR-11967>.
4. Arjen Y. Hoekstra and Ashok K. Chapagain , Globalization of Water Sharing the Planet's, First published by Blackwell Publishing Ltd Freshwater Resources, Australia.
5. Boelens, J. V. . The Politics and Consequences of Virtual Water Export. SpringerBriefs in Global Understanding book series,2016.
6. Elizabeth *A. Larson Macalester College, The Political Ecology of Water: Globalization and Transboundary Water Management, Macalester International, Volume 25, The Article ,10 Spring 2010.
7. MARIA F. ZARAGOZA-MARTÍ, THE EFFECTS OF ENVIRONMENTAL GLOBALIZATION ON WATER RESOURCES: IN SEARCH OF THE HUMAN RIGHT TO WATER", Urban Growth and the Circular Economy, WIT Transaction on The Built Environment, Vol 174, 2018 WIT Press.
8. ODI/ Arcadis Euroconsult Transboundary water management as an international public good, Prepared for Ministry of Foreign Affairs, 2001. p89
9. Subhdeep Basu (IWMI), Shilp Verma (IWMI), Syed Ruhul Kuddus (CML) Living with floods Pragmatic approaches to flood-resilient lives and livelihoods in Assam. international Water Management Institute, July 19, 2024, <https://www.iwmi.cgiar.org/blogs/living-with-floods>.
10. Tony Allan, Virtual Water, kings college London.p1, <https://www.kcl.ac.uk/>
11. UN (World Population Prospects 2019). "Population of Iraq".23 August 2021. Accessed 20 December 2022. <https://statisticstimes.com/demographics/country/iraq-population.php>
12. Vanham, D. , An assessment of the virtual water balance for agricultural products in EU river basins. Water Resources and Industry, vol 1, ,2013.
13. Vishal Narain Chanda Gurung Goodrich Jayati Chourey Anjal Prakash, Globalization of Water Governance in South Asia, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business, First published in India,2014.<https://www.mdpi.com/2073-4395/10/1/98>

الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المتدمجة: تحديات اللامركزية المالية ورهانات العدالة المجالية في ضوء قانون المالية لسنة 2026

The New Generation of Integrated Territorial Development Programs: Challenges of Financial Decentralization and the Stakes of Spatial Justice in Light of the 2026 Finance Bill

ط.د. خالد بوعدو (جامعة مراكش، المغرب)

Khaled Bouadou (University of Marrakech, Morocco)

45

Abstract:

The topic of the new generation of integrated territorial development programs holds great importance, as it touches upon the structural challenges of public finance and intersects with the state's priority of achieving spatial justice and consolidating the foundations of the social state.

Through this research, we aim to provide a detailed descriptive and statistical analysis based on a careful reading of the 2026 Finance Bill, with a focus on the mechanisms for implementing the new generation of integrated territorial development programs and on the dialectical relationship between administrative and financial deconcentration, in pursuit of the ultimate goal of achieving spatial justice.

The 2026 Finance Bill comes in an international context marked by geopolitical uncertainty and a slowdown in global growth, while at the national level, there is a continued momentum of major structural reforms — foremost among them, the project of consolidating the foundations of the social state. The High Royal Directives have emphasized that economic development and infrastructure will only be satisfactory if they contribute tangibly to improving the living conditions of citizens across all regions and territories.

From this standpoint, the central issue addressed in this paper concerns the nature of the mechanisms through which the 2026 Finance Bill will contribute to fulfilling the requirements of the new generation of integrated territorial development programs, as well as the role of financial deconcentration and the governance models adopted in addressing the structural challenges of public finance, with the ultimate objective of achieving comprehensive and sustainable spatial justice.

Keywords: New Generation of Territorial Development Programs - 2026 Finance Bill - Integrated Territorial Development - Territorial Equity - Financial Deconcentration - Social State

مستخلص:

يكتسب موضوع الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة أهمية بالغة كونه يلامس التحديات الهيكلية للمالية العمومية و يتقاطع مع أولوية الدولة في تحقيق رهانات العدالة المجالية وتوطيد ركائز الدولة الاجتماعية.

ونسعى من خلال هذا البحث لتقديم تحليل مُفصّل انطلاقاً من قراءة متأنية لقانون المالية لسنة 2026 مع التركيز على آليات تنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة والعلاقة الجدلية الرابطة بين اللاتمرکز الاداري والمالي، والهدف الأسمى المتمثل في تحقيق العدالة المجالية.

و يأتي قانون المالية لسنة 2026 في سياق دولي مطبوع بعدم اليقين الجيوسياسي وتباطؤ النمو العالمي، يقابله على الصعيد الوطني دينامية متواصلة للإصلاحات الهيكلية الكبرى، وعلى رأسها ورش توطيد أسس الدولة الاجتماعية. وقد أكدت التوجهات الملكية السامية على أن التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية لن تكون مُرضية إلا إذا ساهمت بشكل ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين في جميع المناطق والجهات.

من هذا المنطلق، تتمثل الإشكالية المركزية التي سيعالجها المقال في طبيعة الآليات التي سيساهم من خلالها قانون المالية 2026 في تفعيل متطلبات الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، وكذا دور اللاتمرکز المالي والحكامة المعتمدة في مواجهة التحديات الهيكلية للمالية العمومية بهدف الوصول إلى تحقيق عدالة مجالية شاملة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية - قانون مالية 2026 - التنمية الترابية المندمجة - العدالة المجالية - اللاتمرکز المالي - الدولة الاجتماعية

مقدمة:

يشكل قانون المالية لسنة 2026 وثيقة مرجعية في سياق وطني ودولي شديد التعقيد، يتسم بتباطؤ النمو العالمي، وتزايد حدة التوترات الجيوسياسية والتجارية، واستمرار حالة عدم اليقين¹. ورغم هذه الظروف الصعبة، واصل الاقتصاد الوطني مساره الإصلاحية، مُظهراً قدرة كبيرة على الصمود، مدعوماً بدينامية متواصلة للإصلاحات الهيكلية الكبرى التي يقودها الملك محمد السادس².

يهدف هذا القانون إلى ضمان التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية المجالية³ في إطار مسيرة "المغرب الصاعد"⁴. وقد نص القانون على أربع أولويات استراتيجية⁵: توطيد المكتسبات الاقتصادية، ومواصلة توطيد ركائز

¹ وزارة الاقتصاد والمالية. مشروع قانون المالية لسنة 2026: التقرير الاقتصادي والمالي. الرباط، 2025، ص 1، متاح على موقع وزارة الاقتصاد والمالية/ <https://www.finances.gov.ma/ar/لتوجيهكم/Pages/مشروع-قانون-المالية2026.aspx>. (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

² -الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2026، الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025، ص 23. متاح على موقع وزارة الاقتصاد والمالية/ <https://www.finances.gov.ma/ar/لتوجيهكم/Pages/مشروع-قانون-المالية2026.aspx>. (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

³ -وزارة الاقتصاد والمالية. مشروع قانون المالية لسنة 2026: مذكرة تقديم. الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025، ص 12، متاح على موقع وزارة الاقتصاد والمالية/ <https://www.finances.gov.ma/ar/لتوجيهكم/Pages/مشروع-قانون-المالية2026.aspx>. (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

⁴ -عبارة "المغرب الصاعد" جاءت في خطاب الملك محمد السادس أمام أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

⁵ المرجع نفسه، ص 15

الدولة الاجتماعية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

تكتسب الأولوية المتعلقة بالتنمية الترابية أهمية قصوى في إطار المالية العمومية، كونها تستجيب للتوجيهات الملكية التي أكدت أن التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية لن تكون مرضية إلا إذا ساهمت بشكل ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين، في جميع المناطق والجهات، وهذا يفرض إحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية¹.

يتطلب تأطير هذا الموضوع تحديد المفاهيم الرئيسية التي يركز عليها المتمثلة في:

1. الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة (NGPs): يمثل هذا المفهوم تحولاً استراتيجياً من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى مقارنة للتنمية المجالية المندمجة². وهو يركز على أربعة محاور أساسية³: دعم التشغيل عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية وخاصة الصحة والتعليم، واعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية في ظل الإجهاد المائي الذي يعرفه المغرب في السنوات الأخيرة، وإطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج. ويجب أن تتم هذه البرامج وفق مقارنة تصاعديّة عبر الحوار والإشراك المباشر مع الساكنة والفاعلين المحليين لتحديد الأولويات والأثر الملموس.

2. العدالة المجالية: تُعد الرهان الاستراتيجي الذي يجب أن يحكم مختلف السياسات التنموية⁴. ويقصد بها ضمان استفادة جميع المغاربة، على قدم المساواة، من ثمار النمو ومن تكافؤ الفرص في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتجسد في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإيلاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة كالجبال والواحات⁵.

3. اللاتمركز المالي: يُمثل اللاتمركز المالي عنصراً حاسماً في إنجاح اللاتمركز الإداري وتفعيل الجهوية المتقدمة⁶. يتمحور هذا المفهوم حول نقل الصلاحيات والمهام المالية والإدارية وخاصة تلك المرتبطة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية والجهات،

¹ - مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ 26 لثروعه على العرش يوم الأربعاء 29 يوليوز 2025.

² - مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لثروعه على العرش، 29 يوليوز 2025.

³ - الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2026، الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025، ص 62. متاح على موقع وزارة الاقتصاد والمالية/ar/https://www.finances.gov.ma/للتوجهكم/Pages/مشروع-قانون-المالية-2026.aspx (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

⁴ - مقتطف من خطاب الملك محمد السادس يوم الجمعة 10 أكتوبر 2025 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

⁵ - عبد الواحد بلقصرى. «العدالة المجالية ودورها في تحقيق التنمية الترابية». المركز الديمقراطي العربي، 13 شتنبر 2025. متاح على

<https://democraticac.de/?p=106411> (تاريخ الطلاع: 24 أكتوبر 2025).

⁶ - لباح طارق، التدبير اللامتمركز لاعتمادات الميزانية العامة بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 116 ماي يونيو 2017، ص

لضمان التوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية¹. وتُعتبر مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية (القانون رقم 130.13) أبرز ورش هيكلي يدعم اللاتمرکز المالي، حيث يسعى لتعزيز نجاعة الأداء ومحاسبة المؤسسات العمومية على النتائج المحققة². على ضوء الأهمية الاستراتيجية التي يولها قانون المالية لسنة 2026 لورش التنمية الترابية المندمجة كسبيل لتحقيق العدالة المجالية، تبرز الإشكالية المحورية التالية:

إلى أي مدى سيساهم تنفيذ قانون المالية لسنة 2026 في تحقيق التمويل الكافي لتأطير الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؟ وإلى أي حد يمكن لآليات اللاتمرکز المالي والإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك إصلاح القانون التنظيمي للمالية، أن تضمن الالتقائية، والنجاعة، والاستدامة المالية لتلك البرامج، بما يحقق فعلياً رهانات العدالة المجالية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، يمكن الانطلاق من فرضيتين، الأولى تقول أن تحقيق العدالة المجالية، المتجسد في التنزيل الناجح للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، يتوقف بشكل أساسي على تسريع ورش اللاتمرکز المالي، المرتبط بإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي يهدف إلى تكريس منطق الحكامة القائمة على النتائج والمساءلة، وضمان الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير النفقات العمومية، مع توسيع نطاق المراقبة المالية لتشمل المؤسسات العمومية المعنية بالتدخل الترابي، أما الفرضية الثانية المرتبطة أساساً بالتمويل والتحديات الاجتماعية، فسنفترض من خلالها أن تخصيص قانون المالية لسنة 2026 تمويلات كبيرة لتدعيم برامج التنمية الترابية، بما في ذلك الاستثمار العمومي الإجمالي الذي يناهز 380 مليار درهم³، خاصة عبر آليات التمويل المبتكرة ورفع حصة الجماعات الترابية من المداخل الجبائية⁴ يظل رهينا بالتدبير الحذر للمالية العمومية وترشيد النفقات بهدف استدامة هذه المبادرات على المدى المتوسط، في ظل الضغوط المالية الناجمة عن ورش الدولة الاجتماعية كورش تعميم الحماية الاجتماعية وتحديات خفض العجز إلى 3% بحلول 2026⁵.

لمعالجة هذا الموضوع سنعمد مقارنة منهجية علمية تجمع بين المنهج الوصفي لتقديم وصف دقيق ومفصل لمكونات الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة وأولوياتها: دعم التشغيل، تقوية الخدمات، التدبير المائي، التأهيل الترابي. ثم التطرق للإطار المؤسسي والتشريعي المنظم لورش اللاتمرکز المالي وتطورات إصلاح القانون التنظيمي للمالية. كما سنقوم في متن هذا البحث بتحليل العلاقة بين اللاتمرکز الإداري والمالي، ودورهما في تعزيز الحكامة الترابية المندمجة بالاستئناس بالمنهج التحليلي. و سيتم تحليل مدى تحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية القطاعية (كالصحة والتعليم والبنية التحتية) ومقاربة التنمية الترابية، وتقييم أثر التدخلات على العدالة المجالية.

¹ - صالح العكاوي، اللاتمرکز الإداري، آفاق للتنمية و التكامل المجالي، 1 (RDCEC) Revue des Droits de l'Économie et de la Concurrence، عدد 1 (2020). متاح على <https://www.revues.imist.ma/index.php/RDCEC/article/download/23125/12419/60849> ص 168 (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

² - وزارة الاقتصاد والمالية. مشروع قانون المالية لسنة 2026: التقرير الاقتصادي والمالي. الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025، ص 58، متاح على موقع وزارة الاقتصاد والمالية <https://www.finances.gov.ma/ar/لتوجهكم/Pages/مشروع-قانون-المالية2026.aspx>. (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

³ - وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2026: مذكرة تقديم، مرجع سابق، ص. 17

⁴ - المرجع نفسه، ص. 81

⁵ - كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، 2025، ص 17، متاح على موقع وزارة الاقتصاد والمالية <https://www.finances.gov.ma/ar/لتوجهكم/Pages/مشروع-قانون-المالية2026.aspx>. (تاريخ الاطلاع: 24 أكتوبر 2025).

ولاستخدام وتحليل البيانات الرقمية الواردة في مصادر قانون المالية 2026، خصوصاً ما يتعلق بتطور حجم الاستثمارات العمومية المعبأة، وتوقعات عجز الميزانية، ومساهمة الجماعات الترابية في المداخيل، والمخصصات المالية لتمويل البرامج الترابية، كصندوق التنمية الترابية المندمجة، وغيرها من المعطيات التي جاءت بها تقارير وزارة المالية المرتبطة بقانون مالية 2026 سيتم الاهتمام بالتقنيات الإحصائية لتحقيق هذا المبتغى.

فُسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول سيقارب موضوع اللاتمرکز المالي كرافعة لنجاعة الأداء الترابي: تعزيز الحكامة وتعبئة الموارد في ضوء قانون المالية لسنة 2026، سيتناول هذا المبحث الإطار المؤسساتي والمالي، بتحليل إصلاح القانون التنظيمي للمالية كشرط لترسيخ نجاعة الأداء، وآليات تعبئة الموارد المالية، ودور التمويلات المبتكرة في دعم الأوراش الترابية.

أما المبحث الثاني المتعلق بالجيل الجديد من برامج التنمية الترابية ورهان العدالة المجالية: مقارنة وظيفية لتقليص الفوارق، فسيركز هذا المبحث على الأثر الوظيفي للبرامج، بتحليل تنزيل المحاور الأربعة ذات الأولوية للبرامج الترابية، والتركيز على توطین الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم لتعزيز العدالة المجالية، وإشكالية تدبير الموارد المائية في سياق العدالة الترابية.

المبحث الأول: التوجهات الاستراتيجية للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة في ضوء قانون مالية 2026:

إن إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، يمثل أولوية استراتيجية تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية. ويهدف هذا التوجه إلى تدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتجسيد طموح "المغرب الصاعد" الذي يضمن تنمية متوازنة ومستدامة. لتحقيق هذه الغاية، يتمحور المطلب الأول حول ضرورة الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى مقارنة للتنمية المجالية المندمجة، و في المطلب الثاني نستعرض التحديات البنيوية والمؤسسية التي تقوض تحقيق رهان العدالة المجالية المندمجة.

المطلب الأول: التحول من المقاربات التقليدية لتحقيق التنمية الاجتماعية إلى مقارنة للتنمية المجالية المندمجة:

يرصد قانون المالية لسنة 2026 التحول الذي دعت إليه التوجهات الملكية، وهو الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى مقارنة للتنمية المجالية المندمجة¹. والهدف المعلن من هذا الجيل الجديد من البرامج يهدف إلى إحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية. وينبني هذا التوجه على أربعة محاور ذات أولوية²:

¹ -دعي الملك محمد السادس، في الخطاب الذي وجهه للأمة بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربعه على العرش، " إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقارنة للتنمية المجالية المندمجة. هدفنا أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع المناطق والجهات، دون تمييز أو إقصاء "

² -مقتطف من الخطاب الملكي الذي وجهه الملك محمد السادس للأمة بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربعه على العرش بتاريخ 29 يوليو 2025 جاء فيه: "... ولهذه الغاية وجهنا الحكومة لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يركز على تهيئة الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس، تهم على وجه الخصوص:

-أولاً: دعم التشغيل، عبر تهيئة المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛

-ثانياً: تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛

-ثالثاً: اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ؛

أولاً- دعم التشغيل: عبر ترمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار المحلي.

و يُعد دعم التشغيل أولوية قصوى ضمن محاور استراتيجية الدولة في قانون المالية لسنة 2026، ويهدف التوجه العام للحكومة إلى تحقيق نمو مستدام ومنتج لفرص الشغل، مع التركيز على خلق قيمة مضافة. وتُعتبر خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، المعتمدة في فبراير 2025¹، وثيقة مرجعية في هذا الصدد. وتهدف هذه الخارطة إلى إحداث حوالي 1.45 مليون منصب شغل في أفق سنة 2030، والتقليص التدريجي لمعدل البطالة إلى 9%.

كما سيتم تنويع آليات التمويل والاستثمار، و يُعتبر صندوق محمد السادس للاستثمار² أداة رئيسية لتشجيع الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل، حيث يدعم الصندوق المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والمناصب الشغل. ويرتبط دعم التشغيل كذلك بترميم المؤهلات الاقتصادية الجهوية وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي، وهذا هو أحد المحاور الأربعة للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، سيتم تنزيل هذه الاستراتيجية عبر مجموعة من الإجراءات³:

• الإدماج عبر التكوين: سيتم العمل على تعميم التكوين بالتدرج ليشمل حوالي 200000 شاب وشابة خلال الموسمين 2026/2025 و 2026/2027⁴. كما سيتم توسيع شبكة مدارس الفرصة الثانية لمكافحة الهدر المدرسي ورفع عدد المستفيدين.

• تشغيل النساء: تُعد معالجة معيقات ولوج النساء لسوق الشغل أولوية استراتيجية، وذلك عبر تطوير حلول ملائمة لتمكين النساء من الشغل⁵، ورفع من معدل مشاركتهن الاقتصادية.

ثانياً: تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية: خاصة في مجالي التربية والتعليم والرعاية الصحية، بما يكرس العدالة المجالية ويصون كرامة المواطن.

أما بالنسبة لرهان النهوض بالخدمات الاجتماعية الأساسية، فيمثل هذا الرهان أولوية قصوى ضمن استراتيجية الحكومة لتوطيد أسس الدولة الاجتماعية، ويرتكز على تقوية الخدمات الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يكرس العدالة المجالية ويصون كرامة المواطن

– رابعاً: إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها البلاد.

¹ ترد التفاصيل المتعلقة بخارطة الطريق الجديدة للتشغيل في نسخة 2026 من التقرير الاقتصادي والمالي، حيث تم إبراز محاورها وأولوياتها الاستراتيجية. إذ تهدف إلى تحفيز خلق فرص شغل وتعزيز المواءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل ورفع العراقل التي تحد من الإدماج المهني، خصوصاً بالنسبة للنساء اللواتي يظل معدل مشاركتهن في الساكنة النشيطة منخفضاً وفي تراجع مستمر (من 30,4% سنة 1999 إلى 19,1% سنة).

ترتكز هذه الاستراتيجية على عدة محاور أهمها: دعم المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة (TPME) وزيادة الأعمال، وتفعيل السياسات النشيطة للتشغيل والتكوين بالتناوب، وتقوية دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPC)، و دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، سيُخصص لهذا القطاع مجهود مالي يفوق 2 مليار درهم، مع تفعيل آلية جديدة للمساعدة التقنية لدعم استثماراتها وإحداث مناصب الشغل وتحقيق العدالة المجالية.

² بالنسبة لسنة 2026 من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام إلى 380 مليار درهم يمثل فيها صندوق محمد السادس للاستثمار حصة 45 مليار درهم؛ للمزيد من التفاصيل الاضطلاع على:

مشروع قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية، مرجع سابق، ص. 24.

³ - كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2026، مرجع سابق، ص 8 و 9.

⁴ - وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2026: مذكرة تقديم، مرجع سابق، ص. 68.

⁵ - من بين هذه الحلول تمكين النساء من تمويلات خاصة، كمبادرة "عدسة النوع الاجتماعي" Gender Lens تم إطلاقها بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة و"تمويلكوم" والمجموعة المهنية لبنوك المغرب ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، إلى تعزيز التمويل ومواكبة النساء المقاولات وكذلك المقاولات التي تشجع على المساواة بين الجنسين.

فبالنسبة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية: يشكل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتعميم الحماية الاجتماعية ركيزتين أساسيتين في هذه الدينامية خصصت الحكومة ميزانية إجمالية لقطاع الصحة تناهز 42.4 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026، بزيادة تقدر بحوالي 10 مليارات درهم مقارنة بسنة 2025¹.

كما تم تعزيز الموارد البشرية والعرض الصحي بإحداث ما يزيد عن 8000 منصب مالي لقطاع الصحة بزيادة 1500 منصب مقارنة بسنة 2025². وستواصل جهود تأهيل العرض الصحي عبر بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة (مثل ابن سينا بالرباط، وبني ملال، وكلميم، والرشيديّة)، وإعادة بناء وتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، مع استهداف استكمال تأهيل 1400 مركز ضمن المرحلة الأولى، وإطلاق المرحلة الثانية التي تستهدف 1600 مركز صحي إضافي³.

كما تتواصل جهود تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) في إطار توطيد الحماية الاجتماعية، حيث تتحمل الدولة اشتراكات حوالي 11 مليون مواطن من الفئات المعوزة في نظام "أمو تضامن". وبلغ مجموع الإعانات الممنوحة في إطار الدعم الاجتماعي المباشر حوالي 44.6 مليار درهم منذ إنطلاقه (إلى حدود شتنبر 2025)⁴.

أما فيما يخص تحدي التوطين الترابي، تمثل المجموعات الصحية الترابية (GTS)⁵ آلية أساسية لتعزيز حكامه المنظومة الصحية. وقد شُرع في تفعيل المجموعة الصحية الترابية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة كنموذج أولي، مع التخطيط لتعميمها التدريجي.

وفي قطاع التربية والتعليم، يُعتبر الارتقاء بالتعليم مدخلاً أساسياً للشغل المنتج والمؤهل وتأهيل الرأسمال البشري، خصصت الحكومة ميزانية إجمالية لقطاع التربية والتعليم تناهز 97.1 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026، بزيادة إضافية تقدر بحوالي 11.5 مليار درهم مقارنة بالاعتمادات المفتوحة في 2025. من الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح تعميم التعليم الأولي، يستهدف البرنامج إحداث 4800 قسم جديد خلال الموسم 2027/2026، ليصل العدد الإجمالي للأقسام إلى حوالي 40,000 قسم⁶.

أما فيما يتعلق بجودة التعليم والإنصاف، سيتم توسيع نموذج "مدارس الريادة" ليشمل 6.626 مدرسة ابتدائية و 1.286 ثانوية إعدادية خلال الفترة 2026-2028. ويهدف هذا التوسع إلى ضمان الجودة والإنصاف الترابي في التعليم، و محاربة الهدر المدرسي عبر تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي (مثل تحسين خدمات الإيواء والإطعام والنقل المدرسي) لدعم تلميذات الفتيات القرويات وأطفال الأسر المعوزة، خاصة في المناطق الهشة. بالموازاة مع ذلك سيتم إحداث ما يزيد عن 19,344 منصب مالي لقطاع التربية والتعليم.

إن هذا المجهود المالي والمؤسسي، الموجه لدعم التشغيل وتقوية الخدمات الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم بالخصوص، هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية الدولة لخفض الفوارق المجالية وتحقيق تنمية منصفة ومستدامة، على الرغم من التحديات المتعلقة بالحفاظ على التوازنات المالية (كهدف خفض العجز إلى 3% في 2026)

1- كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2026، مرجع سابق، ص 12

2- المرجع السابق، ص 12

3- المرجع نفسه.

4- وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2026: مذكرة تقديم، مرجع سابق، ص 84

5- تم استحداثها بموجب الظهير الشريف رقم 1.23.50 صادر في 9 ذي الحجة 1444 (28 يونيو 2023) بتنفيذ القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، هي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الدولة وللمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية، طبقاً للمادة الرابعة من هذا القانون: تتولى المجموعات الصحية الترابية في حدود مجالها الترابي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة، وقد حددت هذه المدة بالتفصيل جميع جوانب تدخل هذه المجموعات.

6- كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2026، مرجع سابق، ص 13

ثالثًا: اعتماد تدير استباقي ومستدام للموارد المائية في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ:

تُعد مسألة اعتماد تدير استباقي ومستدام للموارد المائية في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ أولوية استراتيجية وضرورة قصوى للمملكة، وهي تشكل الأولوية الثالثة ضمن المحاور الأربعة الكبرى لـ "الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة" في قانون المالية لسنة 2026.

و لمواجهة هذا التحدي الهيكلي المتمثل في موجات الجفاف المتكررة والنقص في المياه الصالحة للشرب، تركز الجهود على استثمارات ضخمة وآليات حكامه مالية وبيئية، تتضمن:

- تم تخصيص تمويلات كبيرة للمشاريع التي تهدف إلى زيادة العرض المائي وتقليل الإجهاد المائي نذكر منها:

- مشروع الري في سهل الغرب: توجد مشاريع مائة قيد التقييم والاستكمال، منها مشروع بناء وتدير شبكة الري في المنطقة الجنوبية الشرقية لسهل الغرب، والذي تُقدر قيمته بحوالي 3 مليارات درهم.

- مشروع تحلية المياه: مشروع تحلية مياه البحر للري في منطقة كلميم واد نون مقدر بتكلفة إجمالية تبلغ 2 مليار درهم.

- إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب من خلال تأمين المواصلة في بناء وتحديث البنيات التحتية المائية، واعتماد تقنيات تحلية مياه البحر، والعمل على الربط بين الأحواض، وبذل مجهود متواصل لمحاربة هدر الماء والرفع من نجاعة استعماله، بما في ذلك إطلاق مشاريع تجريبية لاقتصاد الماء مثل تقنيات الري الموضعي وجمع مياه الأمطار.

هذه التدابير تهدف إلى تعزيز صمود الاقتصاد الوطني أمام التحدي المناخي المزدوج، وتحويل الإجهاد المائي من خطر إلى حافظ لتبني تقنيات حديثة ومستدامة.

رابعًا- إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج: في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، مع ضمان الالتقائية والتوطين المجالي للتدخلات

إن إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج يمثل الأولوية الرابعة ضمن المحاور الاستراتيجية لـ "الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة" في قانون المالية لسنة 2026، ويهدف هذا التحول الهيكلي والاستراتيجي الكبير إلى إحداث نقلة نوعية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، و تظهر الأرقام والإحصائيات المتعلقة بهذا المحور في سياق الآليات المالية، والتمويل الموجه، وحجم المشاريع الكبرى التي تم تحديدها كركائز للتأهيل من خلال:

- إحداث حساب خاص للخزينة لضمان التقائية التمويلات المخصصة لبرامج ومشاريع التنمية الترابية المندمجة

- تعديل الجانب المدين لهذا الحساب لتمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بتمويل هذه البرامج والمشاريع. سيستقبل هذا الحساب المبالغ المدفوعة من طرف الميزانية العامة والجماعات الترابية في إطار اتفاقي، بالإضافة إلى مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية والمنظمات والهيئات الدولية. يهدف التدير الخاص بهذا الحساب إلى تغيير اسم "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" ليصبح "صندوق التنمية الترابية المندمجة". وهذا التغيير يهدف لتوسيع مجال تدخله ليشمل تحمل نفقات برامج ومشاريع التنمية الترابية المندمجة.

سيتم إيلاء عناية خاصة في هذه البرامج لـ المناطق الجبلية والواحات، مع استحضار خصوصياتها وطبيعتها حاجياتها

كما تشمل مشاريع التأهيل الترابي المندمج تسريع تنفيذ الأوراش الكبرى الوطنية التي تعتبر رافعة للتنمية على المستوى الترابي، ومنها:

• البنيات التحتية المهيكلية: ستُعطى الأولوية لـ "تسريع تنفيذ برامج التأهيل الترابي" التي ستشمل تدريجياً مختلف المدن. كمشاريع النقل السككي منها التركيز على تسريع تنفيذ المشاريع السككية، وتحديداً تمديد خط القطار فائق السرعة إلى مدينة مراكش و مواصلة العمل على إنهاء أشغال مشروع ميناء الداخلة الأطلسي وميناء الناظور غرب المتوسط و تعزيز وتوسعة أشغال المطارات الحضرية وتقوية شبكة الطرق السيارة.

كما يشمل التأهيل الترابي المندمج توجيه موارد مالية لتدخلات سريعة لتقليص الفوارق المجالية عبر دعم المقاولات لمواكبة التحول الاقتصادي وخلق فرص الشغل في المناطق الترابية، سيتم تخصيص 2 مليار درهم لتفعيل آلية جديدة للمساعدة التقنية والدعم المالي لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

غير أن التحول من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى نموذج التنمية الترابية المندمجة، والذي يمثل الأولوية الثانية في قانون المالية لسنة 2026، والذي يعد تحولاً هيكلياً واستراتيجياً كبيراً يهدف إلى إحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهذا التحول العميق، الهادف للقطع مع مسار "مغرب يسير بسرعتين"¹، يواجه مجموعة من التحديات والاختلالات الهيكلية والمؤسسية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التحديات المرتبطة بنمط الحكامة والنجاعة في التنفيذ: إذ يتطلب الشروع في هذا الجيل الجديد من البرامج تغييراً ملموساً في العقليات ونمط طريقة العمل، من خلال ترسيخ ثقافة النتائج والابتعاد عن المقاربة القائمة على الإمكانيات، مما يضمن أن يكون لأثر الاستثمارات العمومية وقع مباشر و فعلي وقابل للقياس.

- إشكالية الالتقائية واللامركزية: يكمن هذا التحدي في ضمان الالتقائية والتناغم بين السياسات القطاعية والحاجيات على مستوى المجالات الترابية. فالهوض بالتأهيل الترابي المندمج لا يمكن تحقيقه دون ضمان الالتقائية بين السياسات العمومية القطاعية².

- تفعيل اللامركزية الإداري والمالي: فتجسيد طموح التنمية الترابية المندمجة يتطلب تفعيلها حقيقياً وعاجلاً لللامركزية الإداري والمالي. ويشترط لنجاح هذا الورش نقل الصلاحيات والمهام المرتبطة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية. هذا الالتزام باللامركزية المالي يمثل شرطاً لضمان التوطن المجالي لتدبير السياسات العمومية.

- إصلاح الإطار المؤسسي والتشريعي للمالية العمومية: لدعم النجاعة في التنفيذ واللامركزية المالي، إذ يمثل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية القانون 130.13 ورشاً هيكلياً محورياً. ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز نجاعة أداء المؤسسات العمومية، وضمان الالتقائية والتوطن المجالي لتدبير السياسات العمومية، وإرساء قواعد الحكامة القائمة على النتائج والمساءلة.

كما أن هناك تحديات هيكلية وسوسيو-مجالية مرتبطة أساساً بوجود فوارق مجالية عميقة بين مختلف الوحدات الترابية للمغرب، فرغم المكتسبات المحققة في التنمية، إلا أن الفوارق الاجتماعية والمجالية لا تزال قائمة³، لذلك وجب إيلاء عناية

1 - العبارة: "فلا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين"، جاءت في خطاب الملك محمد السادس يوم 29 يوليوز 2025 بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربعه على العرش

2 - المقصود بالالتقائية في هذا السياق هو ضمان التوافق والانسجام والتناسق بين مختلف التدخلات والبرامج التي تقوم بها الدولة ومختلف الفاعلين وهو من أهداف اللامركزية الإداري و جزء من التحول الهيكلي والاستراتيجي الذي يهدف إلى الانتقال إلى نموذج التنمية الترابية المندمجة.

3 من بين هذه الفوارق الاجتماعية والمجالية نجد الفقر والهشاشة الذي لا تزال ببعض المناطق المغربية وخاصة في الوسط القروي وتمثل هذه الفوارق في: نقص البنيات التحتية والمرافق الأساسية- العزلة خاصة في المناطق الجبلية والواحات - الفوارق في التزويد بالماء الصالح للشرب - الفوارق الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم الذين يعرفان خصائصاً كمياً ونوعياً - ضعف جاذبية الاستثمار مما يساهم في زيادة نسب البطالة - التفاوت الرقمي و الولوج غير المتكافئ إلى البنية التحتية والكفاءات الرقمية- عدم الولوج إلى وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة....

خاصة للمناطق الهشة والمناطق الأكثر هشاشة التي تتسم بخصوصيات طبيعية واقتصادية صعبة، وعلى رأسها مناطق الجبال والواحات (جهة درعة تافيلالت نموذجا).

إضافة إلى التحديات السابقة، يمكن إضافة التحديات البيئية كذلك، فالإجهاد المائي وتغير المناخ و الذي يندرج في سياق وطني ودولي يتسم بتزايد حدة الجفاف و الإجهاد المائي وتغير المناخ. مما يجعل اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية ركناً أساسياً في الجيل الجديد من البرامج¹. وعن مخاطر المناخ على المالية العمومية، فالتقلبات المناخية والجفاف المتكرر تزيد من هشاشة القطاع الفلاحي والمناطق القروية، وهو ما يهدد مسار توطيد التوازنات الماكرو اقتصادية وقد يؤدي إلى ضغوط مالية إضافية.

ولا يجب إغفال التحديات المالية واستدامة التمويل، فإطلاق الجيل الجديد من البرامج يحتاج تعبئة موارد مالية ضخمة² من أجل تسريع إنجاز مختلف الأوراش التنموية المتعلقة بهذا الورش عبر اللجوء مرة أخرى للاقتراض وخطر تزايد المديونية³، و يظل الحجم الكبير للدين العمومي والضغوط المالية الناتجة عن الالتزامات الاجتماعية الكبرى مثل الدعم الاجتماعي تحدياً يهدد استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط و البعيد و سيستمر أثره على الأجيال اللاحقة.

ومن بين هذه التحديات المالية كذلك صعوبة التوفيق بين تمويل هذه الأوراش الترابية والمشاريع الكبرى كالأستثمار العمومي الذي يناهز 380 مليار درهم⁴، وإنجاز البنيات التحتية اللازمة لتنظيم حدث كأس العالم 2030، وبين مواصلة تنزيل أسس الدولة الاجتماعية والحفاظ على توازنات المالية العمومية. مما يطرح إشكالية الموازنة بين الأولويات الكبرى والأوراش الاجتماعية في قانون المالية لسنة 2026.

وباختصار، يمكن القول أن التحول نحو التنمية الترابية المندمجة سيمثل نقلة نوعية مشروطة ليس فقط بالتزام مالي كبير، بل أيضاً بتبني حكمة مرنة وموجهة نحو النتائج، قادرة على تجاوز الاختلالات المجالية المزمنة والتكيف مع الضغوط البيئية والمالية الراهنة.

المطلب الثاني: تحديات العدالة المجالية وأسس الحكامة الترابية

إن التحول نحو نموذج التنمية الترابية المندمجة وإرساء أسس الحكامة الترابية الجيدة⁵، كما تطمح إليه التوجهات الاستراتيجية لقانون المالية لسنة 2026 وأوراش الإصلاح الهيكلي الجارية، يواجه مجموعة من التحديات البنيوية والمؤسسية التي تقوض في نهاية المطاف تحقيق رهان العدالة المجالية.

¹- خصص مشروع قانون المالية لسنة 2026 مبلغ 16.4 مليار درهم لتأمين التزود بالماء الشروب بالمناطق التي تعاني من العجز المائي، كانت هذه الميزانية في السنوات الماضية لا تتجاوز 800 إلى 900 مليون درهم سنوياً.

²- نص مشروع قانون المالية رقم 50.25 لسنة المالية 2026 على إحداث "صندوق التنمية الترابية المندمجة" خصصت له 5 مليارات درهم لكل من نفقات وموارد الصندوق في عام 2026، إضافة إلى 15 مليار درهم كاعتمادات يمكن للأمر بالصرف بالالتزام بها مقدماً خلال السنة المالية 2026 من الاعتمادات التي ستخصص له في السنة المالية 2027.

³- حسب احصائيات وارقام وزارة الاقتصاد و المالية المغربية، تمثل المديونية معدل يقدر ب 67,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025.

⁴- وزارة الاقتصاد والمالية. مشروع قانون المالية لسنة 2026: مذكرة تقديم. مرجع سابق، ص 24.

⁵- تُعرّف الحكامة الترابية على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لأغراض تدبير الشأن العام في مجال ترابي جهوي معين. وتستند على مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتفاعل من خلالها مصالح الأفراد والمجموعات، ويمارسون حقوقهم، وينضبطون بالتزاماتهم ويعملون على تسوية خلافاتهم" المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الحكامة الترابية: رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة. إحالة ذاتية رقم 2019/42. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019 ص 9. متاح على الرابط:

<https://www.cese.ma/media/2020/10/a%E1%84%8B...%D8%A9.pdf>

تنقسم هذه التحديات إلى محاور قانونية مؤسسية ومالية وأخرى تنفيذية:

أولاً: التحديات القانونية والمؤسسية للحكامة الترابية الجديدة

يُعد الإطار القانوني والمؤسسي الحالي للحكامة الترابية دون الطموح المنشود في بداية مسار الجهوية المتقدمة¹. وتتمثل أبرز هذه الاختلالات فيما يلي:

- الغموض في تحديد الاختصاصات: تعوز النصوص التشريعية والتنظيمية الدقة، ولا سيما على مستوى المقتضيات المتعلقة باختصاصات الجماعات الترابية، مما يجعل تحديد نطاق تدخل الفاعلين في المجال الترابي مهمة صعبة.

- غياب التملك الفعلي لآليات التدبير: ضعف تملك الفاعلين في المجالات الترابية والمنتخبين لأساليب التدبير الجديدة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية، والتي تتطلب فهماً حقيقياً لأدوار ومسؤوليات كل فاعل.

- صعوبة ضمان الالتقائية والتنسيق: هناك قصور كبير يتعلق بتملك وتفعل آليات القيادة والإشراف والتنسيق على المستويين الوطني والترابي. ويؤدي غياب إطار مناسب للقيادة والتنسيق إلى التأثير سلباً على جودة المقاربة الاستراتيجية وأجال إعداد وتنفيذ برامج التنمية في بعض الجهات.

- نطاق تطبيق ميثاق اللاتمرکز: يقتصر المرسوم بمثابة ميثاق وطني لـ "اللاتمرکز الإداري" على المصالح التابعة للوزارات ويستثني المؤسسات والمقاولات العمومية، مما يحد من فعالية العمل الحكومي.

- ضعف تفعيل آليات التعاقد: يواجه إعمال آلية التعاقد صعوبات مرتبطة بالوفاء بالالتزامات، لغياب آلية للضمان ينص عليها القانون وقواعد احتراز مقبولة بين الأطراف المتعاقدة (الدولة والجماعات الترابية).

- قصور في التخطيط: لا يتم احترام مبدأ صدارة الجهة في مجال التنمية الجهوية، كما أن برامج التنمية غالباً ما تُبلور دون تنسيق حقيقي بين مختلف المستويات الترابية (الجهة، الإقليم/العمالة، الجماعات).

ثانياً: التحديات المالية والمتعلقة بالموارد المالية

تظل الإشكالية المالية هي التحدي الأبرز الذي يواجه تحقيق العدالة المجالية، نظراً لأن الموارد المتاحة لا تتناسب مع المهام الموكلة للجماعات الترابية:

- محدودية الموارد الذاتية والارتهان للدولة: تتسم الموارد المالية المخصصة للجماعات الترابية بضعف تنوعها وارتباطها بشكل كبير بالدولة. كما أن الميزانيات المتاحة للعمالات والأقاليم متواضعة للغاية.

- غياب رؤية تمويلية واضحة: هناك حاجة ماسة لبلورة رؤية استراتيجية واضحة وموائمة للمتطلبات الجديدة للتنمية الترابية على المدى المتوسط والطويل.

- ضعف تهمين الإمكانيات المحلية: يؤدي ضعف استغلال الإمكانيات الجديدة المتاحة على المستوى الترابي إلى ضعف في تنوع الموارد الذاتية للجهات، بما في ذلك تهمين التراث الجهوي، وتوسيع الوعاء الجبائي.

¹ - رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحكامة الترابية: رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة. إحالة ذاتية رقم 2019/42. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019 ص 21. متاح على الرابط: <https://www.cese.ma/m> dia/2020/10/a%E1%84%8B...%D8%A9.pdf

- التأخر في التمويل: يوجد تأخر في تفعيل الاستفادة من الموارد الإضافية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية، والمخصصة لتمويل التنمية الترابية، مثل "صندوق التأهيل الاجتماعي" و "صندوق التضامن بين الجهات".

ثالثاً- التحديات العملية والتنفيذية:

تواجه الجهود المبذولة للانتقال إلى التنمية المندمجة تحديات عملية تتعلق بالانتقال من المقاربة التقليدية إلى المقاربة الحديثة:

- ثقافة العمل وطبيعة النخب المحلية: تتطلب المقاربة المندمجة تغييراً ملموساً في العقلية وثقافة العمل، عبر ترسيخ ثقافة النتائج والابتعاد عن التركيز على الإمكانيات، لضمان أثر فعلي وقابل للقياس للاستثمارات العمومية.

- الافتقار لنظام معلوماتي موحد: لا يتوفر الفاعلون الترابيون على نظام معلومات موحد ومتكامل وشامل، يتم تقاسمه بين جميع الأطراف المعنية، مما يؤثر سلباً على إعداد وثائق التخطيط الترابي

- جودة الخدمات والموارد البشرية: لا يزال هناك ضعف في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما أن منظومة تدبير الموارد البشرية على المستوى الترابي تتسم بضعف جاذبيتها، مع غياب نظام أساسي خاص بموظفي الإدارة الترابية

- ضعف الديمقراطية التشاركية: هناك ضعف في الأعمال الفعلية لآليات الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة المنصوص عليها في الدستور، حيث لم يتم استكمال الترسنة التشريعية والتنظيمية لتفعيلها بعد.

- المقاربة المنفصلة: يتطلب النجاح القطع مع المقاربة المنفصلة في تدبير البرامج التنموية والعمل على تحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية القطاعية والحاجيات الترابية.

إن مجموع هذه التحديات هي ما يهدد تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في ضمان العدالة المجالية، والتي يجب أن تكفل استفادة جميع المواطنين على قدم المساواة من ثمار النمو وتكافؤ الفرص في مختلف الحقوق. ولتداركها يجب تعزيز الالتمركز واللاتركيز وفق منظور حكامية مجالية مندمجة لضمان التنزيل الأمثل للسياسات العمومية. و تنزيل مبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة. المبحث الثاني: تحديات تنزيل اللاتمركز المالي والإصلاحات الهيكلية الموازية في ضوء قانون المالية لسنة 2026

يتطلب تنزيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى وضبط توازنات المالية العمومية وكذا استكمال الأوراش الاستراتيجية، بما فيها برامج التنمية الترابية الجديدة، إحداث نقلة نوعية في حكامية العمل العمومي من خلال تعزيز آليات القيادة والنجاعة. لذلك، يركز هذا المبحث على تحديات تنزيل اللاتمركز المالي والإصلاحات الهيكلية الموازية، حيث سيتطرق المطلب الأول إلى دور اللاتمركز الإداري والمالي كشرط للنجاعة في ضوء توجهات قانون المالية لسنة 2026، بينما سيسلط المطلب الثاني الضوء على أهمية الإصلاح المؤسساتي للمالية العمومية لتعزيز نجاعة الأداء العمومي والتوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية، أما المطلب الثالث فسيستطرق للآليات المعتمدة لتعبئة الموارد المالية لتحقيق أهداف اللاتمركز المالي.

المطلب الأول: اللاتمركز الإداري والمالي كشرط للنجاعة في ضوء توجهات قانون المالية لسنة 2026

إن اللاتمركز الإداري باعتباره أسلوباً لتنظيم الإدارة لمواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة يُعتبر امتداداً للإدارة المركزية لمصالح الدولة، ويهدف إلى تفعيل السياسة العامة للدولة على المستوى الترابي، والعمل على التوطين الترابي للسياسات العمومية عبر نقل السلط والوسائل من الإدارة المركزية إلى المصالح اللامركزية التابعة لها على

المستوى الترابي، مع تحويل الاعتمادات المالية والبشرية اللازمة¹. ويعتمد على مبادئ أساسية أهمها الإنصاف في تغطية التراب الوطني لتقريب الخدمات، والتفرع في توزيع المهام (عدم تدخل المستوى الأعلى إلا عند عجز المستوى الأدنى)، ووحدة عمل المصالح اللامركزية لتحقيق النجاعة والالتقائية.

وتعتبر الجهة الفضاء الترابي الملائم لبلورة السياسة الوطنية لللاتمركز الإداري، إذ يضطلع والي الجهة بدور محوري باعتباره ممثل السلطة المركزية على المستوى الجهوي، مكلفاً بتنسيق أنشطة المصالح اللامركزية والعمل على حسن سيرها ومراقبتها.

ولا يمكن لللاتمركز الإداري أن يحقق أهدافه في توطين السياسات وتحقيق الالتقائية دون أن يقترن باللاتمركز المالي²، والذي يعرف بدوره تحديات مالية منها إشكالية نقل الوسائل والموارد المالية، حيث يرتبط أحد المبادئ الأساسية لنجاح اللاتمركز الإداري بضرورة اقتران نقل الاختصاصات إلى المصالح اللامركزية بتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المخولة لها من أجل تعزيز النجاعة، فتحويل رؤساء المصالح اللامركزية على الصعيد الجهوي صفة أمر بالصرف جهوي سيمكّنهم من تدبير الاعتمادات المرصودة لهذه المصالح. وهذا يضمن الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية. كما أن تنزيل مبادئ الشفافية والمساءلة ستؤدي إلى تعزيز اللاتمركز المالي. وتعزيز نجاعة الأداء والتوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية. كما يهدف إلى إرساء قواعد الحكامة والانضباط الميزانياتي التي تتوجه بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج. ولن يتحقق هذا المبتغى دون توفير نظام معلوماتي خاص بالحكامة وتتبع تدبير النفقات للتمكن من توزيع أكثر فعالية للنفقات على المستوى الترابي، الذي يرتبط أساساً بمدى تأثيرها الإيجابي على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

فاللاتمركز المالي والإداري هو شرط أساسي لنجاعة تنزيل السياسات العمومية، وخاصة الأوراش الكبرى التي تستوجب تدخلاً من عدة قطاعات. فبدون تحويل الصلاحيات والموارد المالية وإسناد مهمة التدبير المالي بصفتهم أمّرين صرف إلى رؤساء المصالح اللامركزية، ستظل عملية التنمية الترابية المندمجة نظرية، وستفقد القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للحاجيات المحلية. غير أنه تبرز عدة تحديات جوهرية تعيق التنزيل الكامل لللاتمركز المالي نذكر منها:

- تحديات ضعف الموارد المالية: إن التحدي الأكبر الذي يواجه اللاتمركز المالي هو محدودية الموارد المالية المخصصة للجماعات الترابية وضعف استقلاليتها، وهو ما يؤثر مباشرة على قدرتها على تنزيل الأوراش التنموية على أرض الواقع³.
- عدم كفاية الموارد المالية والارتهاان للدولة: تظل الموارد المالية المخصصة للجماعات الترابية غير كافية وتظل مرتبهة بشكل كبير بالدولة⁴. هذا الارتهاان يحد بشكل كبير من قدرة الجماعات الترابية على إعمال مبدأ التدبير الحر.

¹ - الغازي خالد. التنظيم الإداري المغربي. مكناس: مطبعة سجلماسة، 2019، ص 55

² - نقل الاعتمادات والموارد المالية من الإدارة المركزية إلى الوحدات الترابية اللامركزية (الجهات أو الأقاليم) من أجل تمكينها من ممارسة مهامها بفعالية على المستوى الترابي، مع منحها قدراً من الاستقلالية في إدارة هذه الموارد، شريطة الخضوع للمساءلة والمراقبة. وهذا التحول يعمل على تعزيز النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية على المستوى الجهوي والإقليمي، ويجسد جزءاً من الرؤية الاستراتيجية لإصلاح الإدارة وفق ميثاق اللاتمركز الإداري.

A. El Hassan, «La charte nationale de la déconcentration administrative au Maroc à la lumière du paradigme du New Public Management». African Scientific Journal 3 (N 27, décembre 2024)

³ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الحكامة الترابية: رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة. إحالة ذاتية رقم 2019/42. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019. متاح على: <https://www.cese.ma>. ص 7

⁴ - المرجع السابق، ص 7

- غياب الرؤية الاستراتيجية للتمويل: هناك حاجة إلى "بلورة رؤية استراتيجية في مجال تمويل الجماعات الترابية، على المدى المتوسط والطويل"، تكون ملائمة للمتطلبات الجديدة للتنمية الترابية ولاختصاصاتها.
- تأخر تفعيل آليات الدعم الإضافية: يوجد تأخر في تفعيل الاستفادة من الموارد الإضافية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية، وتحديدًا في إطار "صندوق التأهيل الاجتماعي" و "صندوق التضامن بين الجهات". ويجب ضخ الاعتمادات اللازمة في هذين الصندوقين لتمكين الجهات من الوسائل الكفيلة بدعم برامج التأهيل والتنمية.
- نقص الموارد المقترنة بنقل الاختصاصات: يتطلب اللاتمركز المالي تفعيل عملية تحويل الدولة للموارد المالية اللازمة لممارسة الاختصاصات المنقولة للجماعات الترابية. ويُعد نقل الاختصاصات دون توفير الموارد المطلوبة تحدياً يهدد نجاعة التنزيل.

المطلب الثاني: الإصلاح المؤسسي للمالية العمومية

إن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية يُعتبر أولوية قصوى لتعزيز نجاعة الأداء العمومي والتوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية. و يهدف التعديل المقترح إلى توسيع نطاق تطبيق القانون ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصودة أو إعانات الدولة، لضمان نجاعتها وشفافيتها¹. كما يهدف إلى إرساء قاعدة جديدة لضبط الاستدانة متوسطة الأجل (3 سنوات) لتعزيز استدامة المالية العمومية. كما أن تعزيز دور البرمجة الميزانية متعددة السنوات (PBS) يربط المقال بين التوجهات العامة للبرمجة الميزانية 2025-2027 والحفاظ على التوازن المالي، مع استمرار خفض عجز الميزانية تدريجياً. وتُظهر التوقعات استهداف خفض العجز إلى 3% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2026.

يعتبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة للحفاظ على استدامة توازنات المالية العمومية. ويجسد هذا الإصلاح تحولاً عميقاً في نموذج حكمة السياسات العمومية، متجهاً بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج الملموسة.

يهدف إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إلى تطوير السياسة المالية لتكون قادرة على ترجمة السياسات التنموية للمملكة بشكل فعال. وبعد مرور سنوات على تطبيقه، أظهرت الممارسة ضرورة إدخال تعديلات لتعزيز حكمة تدبير المالية العمومية. وتتمحور أبرز أهداف هذا الإصلاح حول:

- إرساء شفافية المالية العمومية وتبسيط مقروئية الميزانية: يهدف الإصلاح إلى تعزيز الشفافية من خلال توضيح البيانات المالية وتسهيل فهمها من قبل المواطنين والمراقبين.
 - تعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي: يتم التركيز على الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق تقييم النتائج، وربط النفقات العمومية بالأهداف المحددة مسبقاً.
 - تقوية دور البرلمان في مراقبة المالية العمومية وتقييم السياسات العمومية: يمنح الإصلاح البرلمان آليات أقوى لممارسة دوره الرقابي على إعداد وتنفيذ قوانين المالية.
- لتحقيق هذه الأهداف، قدمت الحكومة تصوراً يتضمن تعديلات هامة على القانون التنظيمي، من أبرزها:

¹ - أورد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، تفاصيل مقترحات الحكومة لتعديل القانون التنظيمي للمالية، أمام لجنتي المالية بمجلسي البرلمان تزامناً مع الشروع في المناقشة العامة لمشروع قانون مالية العام 2024، للاطلاع على التفاصيل: هسبريس، "لقجع يبسط أبرز مضامين وأهداف «تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية»"، 27 أكتوبر 2023، <https://www.hespress.com/html/1256133-المالية-لقانون-التنظيمي-لقانون-المالية-1256133.html>

- توسيع نطاق تطبيق القانون: سيضمن القانون التنظيمي المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطاً غير تجاري، والتي يناهز عددها 200 مؤسسة، مما يوجب خضوعها للمراقبة البرلمانية. وستخضع ميزانيات هذه المؤسسات لنفس القواعد المالية والميزانية المطبقة على الميزانية العامة للدولة.
- تعزيز استدامة المالية العمومية: ينص الإصلاح المقترح على توسيع نطاق الترخيص البرلماني لتعزيز شفافية تدبير المالية العمومية وترشيد تدبير الموارد المرصودة. كما سيتم إدراج قاعدة ميزانية جديدة تهدف إلى تحديد مسار الاستدانة على المدى المتوسط.
- تقليص آجال إيداع قانون التصفية: سيتم تقليص هذه الآجال لتقديمها للبرلمان قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة الموالية للسنة المالية المعنية، مع إرفاقها بوثائق محاسبية دقيقة.
- يأتي هذا الإصلاح في سياق وطني يسعى إلى توطيد أسس الدولة الاجتماعية وترسيخ مبادئ العدالة المجالية. وهو ينسجم مع متطلبات الدستور الجديد الذي يؤسس لثقافة تسييرية جديدة تروم تقوية ونجاعة أداء التدبير العمومي وتحسين شفافيته. كما يتماشى مع توصيات النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى تجاوز النقائص في التدبير العمومي.
- وقد تم اعتماد مقارنة تشاركية في إعداد هذا الإصلاح، شملت تنسيقاً داخلياً على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، وانفتاحاً على الشركاء من القطاعات الوزارية والمجلس الأعلى للحسابات والبرلمان.
- ومن المتوقع أن يساهم هذا الإصلاح الهيكلي في تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الخاصة، سواء الوطنية أو الأجنبية، والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قوية ومستدامة.

المطلب الثالث: آليات تعبئة الموارد المالية لتحقيق أهداف اللاتمرکز المالي

إن الآليات المالية والتقنية المعتمدة لدعم التنمية الترابية في ضوء قانون مالية 2026 ستمثل في:

- الحسابات الخصوصية للخرينة: (SAT) تم تغيير تسمية "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" إلى "صندوق التنمية الترابية المندمجة"، وتم تحديد مبلغ النفقات المأذون الالتزام بها مقدماً من هذا الصندوق بـ 15 مليار درهم لسنة 2027، مما يعكس طموحاً استثمارياً كبيراً ومُعلنًا.
- دعم الجماعات الترابية: تم رفع حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) لتصل إلى 32%، مما يُعد رافعة مهمة لللاتمرکز المالي.
- التمويل المبتكر وتعبئة العقار: يُسلط المقال الضوء على استمرار الحكومة في اللجوء لآليات التمويل المبتكرة، والتي تعتمد على التدبير النشط للملك الخاص للدولة (تفويت أصول عقارية). وقد تم رصد غلاف مالي يناهز 25 مليار درهم سنوياً (2025 و 2026) من التمويلات المبتكرة لدعم الأوراش. كما تم تعبئة وعاء عقاري ضخم (بما يفوق 1.5 مليون هكتار خلال السنوات الأخيرة) لمواكبة الاستثمارات الكبرى.

إن تعبئة الموارد المالية في إطار لاتمرکز إداري فعال يمثل تحدياً هيكلياً محورياً في إطار تنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، وضمان نجاح ورش الجهوية المتقدمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المسار، تشير التقارير والاحصائيات الصادرة عن مؤسسات الحكامة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي و المندوبية السامية للتخطيط إلى وجود مجموعة من الاختلالات والتحديات المؤسساتية والمالية التي تعوق الوصول إلى النجاعة والعدالة المجالية المطلوبة، من بين هذه الاختلالات نجد عدم اقتران نقل الاختصاصات بموارد مالية ملائمة، فالنجاح الفعلي لسياسة اللاتمرکز الإداري

والتراحي مرهون بضرورة إقران نقل الصلاحيات إلى المصالح اللامركزية بتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المخولة لها. وغالباً ما يؤدي الخروج عن هذا المبدأ إلى عجز الوحدات اللامركزية عن القيام بمهامها.

كما أن تحقيق اللامركزية المالي يتطلب تفعيل الحكامة القائمة على النتائج و حكامه قائمة على النتائج، خاصة من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية لتعزيز نجاعة الأداء والتوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية. إلا أن هذا الورش الهيكلي لا يزال في طور التنزيل، ويواجه تحدي تحويل التدبير الميزانياتي بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج الملموسة. وتظل الموارد المالية الضرورية لتنمية المجالات الترابية وكيفية تخصيصها، رهينة في جانب كبير منها بالسلطة التقديرية للحكومة. هذا الارتهاق يحد من إعمال مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية.

كما أن المرسوم بمثابة ميثاق وطني للامركزية الإداري¹، في صورته الحالية، يقتصر نطاق تطبيقه على المصالح التابعة للوزارات ويستثني المؤسسات والمقاولات العمومية. هذا الإقصاء يحد من التنسيق والالتقائية في التدخلات المالية والبرامج على المستوى الترابي.

وفي غياب آليات التعاون والتنسيق المالي الواضح، لا يحدد المرسوم بمثابة ميثاق وطني للامركزية آليات واضحة لضمان التعاون والتنسيق والتكامل بين المصالح اللامركزية للدولة (التي هي تحت إشراف الوالي) وبين مصالح الإدارات الجهوية.

وبالنسبة للتحديات التي تعرفها تعبئة الموارد وتمويل الجماعات الترابية، فإن محدودية الموارد الذاتية وضعفها المخصصة للجماعات الترابية وضعف تنوعها تجعلها غير كافية للقيام بالمهام الموكلة إليها. هذا الضعف في الموارد الذاتية يجعل الجماعات الترابية مرتبنة بشكل كبير بالدولة. كما يضاف لذلك ضعف تامين الإمكانيات المحلية، إذ هناك ضعف في استغلال الإمكانيات الجديدة المتاحة على المستوى الترابي، مما يؤدي إلى ضعف في تنوع الموارد الذاتية للجهات، بما في ذلك تامين التراث الجهوي وتوسيع الوعاء الجبائي وعلى الرغم من أن قانون المالية لسنة 2026 يتضمن إحداث صندوق التنمية الترابية المندمجة بسقف التزام مقدم قدره 15 مليار درهم لسنة 2027، فإن التأخر في تفعيل الاستفادة من الموارد الإضافية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية، والمخصصة لتمويل التنمية الترابية، مثل صندوق التأهيل الاجتماعي و صندوق التضامن بين الجهات يساهم بشكل كبير في الحد من استدامة تمويل الجماعات الترابية وتفعيل أدوارها، وبالتالي تظهر الحاجة إلى رؤية تمويلية طويلة الأمد في إطار تخطيط استراتيجي لبلورة رؤية واضحة لتمويل الجماعات الترابية على المدى المتوسط والطويل، تكون مواءمة لمتطلبات التنمية الترابية الجديدة.

في ظل الضغوط المالية العامة للدولة وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم للامركزية المالي، خاصة في ظل الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب استعداداً لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030، تبرز الحاجة إلى الحفاظ على التوازنات الميزانية لمواصلة التقليل التدريجي لعجز الميزانية بهدف الوصول به إلى 3% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2026. هذا الهدف يفرض ضغطاً على النفقات العامة، بما في ذلك مخصصات التنمية الترابية، إضافة إلى تحدي تقليص الدين العام لتوفير هوامش مالية جديدة لتمويل الأوراش الاستراتيجية مثل ورش الدولة الاجتماعية، وهو ما يفرض تحدياً مستمراً للحفاظ على استدامة المديونية على المدى المتوسط.

ولتجاوز هذه التحديات وجب الاعتماد على التمويل المبتكر والتصرف في الأصول، تلجأ الحكومة إلى آليات التمويل المبتكرة (مثل التدبير النشط للملك الخاص للدولة وتفويت الأصول العقارية) لتعبئة موارد إضافية (مبالغ ضخمة متوقعة تصل إلى

¹ - مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للامركزية الإداري

25 مليار درهم سنوياً في 2025 و 2026)، وذلك لتخفيف الضغط على الميزانية وتجنب اللجوء المفرط للاقتراض. هذا الاعتماد يشير ضمناً إلى أن الموارد العادية غير كافية لتغطية التكاليف الهيكلية الجديدة.

ختاماً، يمكن القول أن اللاتمرکز المالي يواجه تحديات مزدوجة: اختلالات داخلية في آليات النقل الفعلي للسلطات المالية ومحدودية الموارد الذاتية للجماعات الترابية، بالإضافة إلى ضغوط خارجية مرتبطة بضرورة ضبط التوازنات الكبرى للدولة في سياق يطالب بتمويل أورش تنمية واجتماعية ضخمة.

خاتمة:

يؤكد قانون المالية لسنة 2026 التزام الدولة بالمضي قدماً في مسار التحول الهيكلي والاجتماعي الذي يهدف إلى إرساء مقومات الدولة الاجتماعية. ويتجلى الرهان الأبرز لهذا القانون في إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة التي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

تقوم هذه البرامج الجديدة على مرتكزات استراتيجية أهمها دعم التشغيل عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة، والتدبير المستدام للموارد المائية في ظل الإجهاد المائي المتزايد، إضافة إلى إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج. وتعتمد هذه المقاربة على التخطيط التصاعدي¹ لضمان الاستجابة للحاجيات الفعلية للسكان وتوطين السياسات العمومية.

ومع ذلك، فإن تحقيق رهان العدالة المجالية والنجاعة الترابية يظل معلقاً بشكل وثيق بمدى نجاح تفعيل إشكالية اللاتمرکز المالي، والتي تشكل شرطاً أساسياً للفعالية والمساءلة. وقد تبين أن الإصلاحات الهيكلية الجارية، وعلى رأسها تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، هي القاطرة المؤسسية لتكريس منطق الحكامة القائمة على النتائج وضمان الالتقائية في تدبير النفقات العمومية على المستوى الترابي. كما أن تعبئة الموارد المالية الكافية خاصة عبر آليات التمويل المبتكرة كرفع حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة هي السبيل الوحيد لتحقيق الغايات المرجوة.

غير أن مجموعة من التحديات لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بضعف الموارد الذاتية للجماعات الترابية وارتباطها الكبير بالدولة، وضرورة تفعيل صناديق التمويل المخصصة للتنمية الترابية، مثل صندوق التنمية الترابية المندمجة الذي حل محل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بشكل عاجل لتمويل الأورش المبرمجة. ويتمثل النجاح النهائي للجيل الجديد من البرامج في قدرتها على تجسيد العدالة المجالية فعلياً عبر التحسن الملموس في ولوج السكان، ولا سيما في المناطق الهشة والنائية، إلى خدمات الصحة والتعليم ذات الجودة، وتأمين التزود المستدام بالماء.

إن التحولات الهيكلية التي يقودها قانون المالية لسنة 2026، خصوصاً في مجال التنمية الترابية واللاتمرکز المالي، ستفتح، إذا ما تم تنزيلها على أرض الواقع، آفاقاً واسعة لتقييم الأداء المؤسسي للمالية العمومية اللامركزة، عبر قياس النجاعة الفعلية للنفقات وتأثيرها على استقلالية القرار المالي للمسؤولين الترابيين، وتحديد مدى قدرة هياكل التنسيق الجديدة، مثل المجموعات الصحية الترابية، على تحقيق الالتقائية المالية والبرامجية. ولقياس الأثر المجالي والعدالة الترابية، من الضروري

¹ -للتخطيط التصاعدي (bottom-up) في السياسات و المخططات التنموية هو إطار مهجي يركّز على الفاعلين المحليين (frontline actors) كمحركين رئيسيين لنجاح التنفيذ العملي للسياسات التنموية؛ أي أن الفاعلين المحليين يملكون قدرًا من الصلاحية والمرونة والابتكار لتكييف وتنفيذ البرامج وفقاً للسياق الميداني بدلاً من تطبيق أوامر مركزية جامدة. هذا النهج يعطي أهمية للممارسات اليومية، للشبكات المحلية، للمعرفة الميدانية، ولمسارات التفاوض على الأرض بين الجهات المختلفة، المزيد من المعلومات في المقال التالي:

Sabatier, Paul A. "Top-down and Bottom-up Approaches to Implementation Research: A Critical Analysis and Suggested Synthesis." *Journal of Public Policy* 6, no. 1 (1986): 21–48. <http://www.jstor.org/stable/3998354>

تطوير مؤشرات كمية ونوعية أكثر دقة لقياس التأثير الاجتماعي والبيئي للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية. و ينبغي أن تركز على تحليل معدلات تقليص الفوارق بين الجهات والمجالات (الحضرية/القروية/الجبالية) بشكل دوري، بدلاً من الاقتصار على مؤشرات الإنجاز المالي والمادي.

في ظل تحديات الاستدامة المالية المحلية والإجهاد المائي، يجب تحليل العبء المالي المستقبلي المترتب على برامج التكيف مع التغيرات المناخية والإجهاد المائي، كتمويل مشاريع تحلية المياه وإنجاز السدود على الميزانيات الجهوية والمحلية. وتتمثل الإشكالية هنا في مدى قدرة الجماعات الترابية على تحمل هذه التكاليف الضخمة، وهل يستدعي ذلك إصلاحاً جذرياً للمنظومة الجبائية المحلية لتعزيز الموارد الذاتية وتحريرها من الارتهاق بالدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الحكامة الترابية: رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة. إحالة ذاتية رقم 2019/42. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019. متاح على <https://www.cese.ma> :
- وزارة الاقتصاد والمالية. الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2026. الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025. متاح على <https://www.finances.gov.ma> :
- وزارة الاقتصاد والمالية. كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2026. الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، أكتوبر 2025.
- وزارة الاقتصاد والمالية. مشروع قانون المالية لسنة 2026: التقرير الاقتصادي والمالي. الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025.
- وزارة الاقتصاد والمالية. مشروع قانون المالية لسنة 2026: مذكرة تقديم. الرباط: وزارة الاقتصاد والمالية، 2025.
- بلقصري عبد الواحد. "العدالة المجالية ودورها في تحقيق التنمية الترابية". المركز الديمقراطي العربي. (13 شتنبر 2025). متاح على <https://democraticac.de> :
- العكاوي صالح. "اللاتمركز الإداري، آفاق للتنمية والتكامل المجالي". مجلة قانون الاقتصاد والمنافسة (Revue des Droits de l'Économie et de la Concurrence) 1، عدد 1 (2020):.
- لباح طارق. "التدبير اللاتمركز لاعتمادات الميزانية العامة بالمغرب". المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 116 (ماي-يونيو 2017):.
- الغازي خالد. التنظيم الإداري المغربي. مكناس: مطبعة سجلماسة، 2019.
- ظهير شريف رقم 1.23.50 صادر في 9 ذي الحجة 1444 (28 يونيو 2023) بتنفيذ القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.
- مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري.
- خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربيته على العرش. الرباط، 29 يوليوز 2025.
- خطاب الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة". الرباط، البرلمان، 10 أكتوبر 2025.
- هسبريس. "لقجع يبسط أبرز مضامين وأهداف «تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية»". هسبريس. 27 أكتوبر 2023. متاح على <https://www.hespress.com> :

- Sabatier, Paul A. "Top-down and Bottom-up Approaches to Implementation Research: A Critical Analysis and Suggested Synthesis." *Journal of Public Policy* 6, no. 1 (1986): 21–48. Available at <http://www.jstor.org/stable/3998354>

صراع المعاني في حروب غزة: تحولات الخطاب الرئاسي المصري بين الأيديولوجيا، الدلالة، والبراغماتية
(2008–2023) - نحو إطار تكاملي لتحليل الخطاب متعدد الأبعاد

Struggles over Meaning in the Gaza Wars: Transformations of Egyptian Presidential Discourse between Ideology, Semantics, and Pragmatics (2008–2023) - Towards an Integrated Multi-Dimensional Discourse Analysis Framework

مجاهد فرج (جامعة تونس) - د. إبراهيم العكة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين)

Mujahid Faraj (Université de Tunis) - Dr. Ibrahim Al-Akka (Université nationale An-Najah, Naplouse, Palestine)

Abstract:

This study conducts a critical comparative analysis of Egyptian presidential discourse on the recurrent Gaza wars across three political eras represented by Hosni Mubarak, Mohamed Morsi, and Abdel Fattah al-Sisi.

It starts from the premise that presidential discourse does not merely announce positions or describe events, but deploys linguistic, semantic, and ideological mechanisms to reconstruct key concepts, represent actors, and define Egypt's regional role in managing the Palestinian–Israeli conflict.

The research adopts a qualitative comparative analytical design and a descriptive–analytical method to examine a purposive sample of official presidential speeches directly related to the Gaza wars of 2008–2009, 2012, and 2023.

An integrated analytical framework combines Critical Discourse Analysis, Van Dijk's ideological square, Framing Theory, and the pragmatic perspective of speech acts, enabling the analysis of linguistic and semantic features, actor representation, dominant frames, and the pragmatic functions of discourse in crisis management. Findings show that Egyptian presidential discourse consistently emphasizes Egypt's central role and national security boundaries, while varying across presidencies in the directness of describing aggression, the salience of concepts such as resistance, occupation, and international legitimacy, and the distribution of responsibility among actors.

The study concludes that transformations in discourse are linked to broader shifts in Egypt's domestic political environment and regional positioning, and that presidential discourse functions as a tool for managing conflict and regulating the semantic field available to public opinion, while calling for stronger human-rights-based language and further comparative studies of Arab presidential discourse in conflict contexts.

Keywords: Egyptian presidential discourse; Gaza wars; Critical Discourse Analysis; struggles over meaning; pragmatics .

مستخلص:

قدّم هذا البحث تحليلاً نقدياً مقارناً للخطاب الرئاسي المصري في سياق الحروب المتكررة على غزة عبر ثلاث حقبة سياسية تمثل عهود حسني مبارك، ومحمد مرسي، وعبد الفتاح السيسي. وانطلق من إشكالية مفادها أن الخطاب الرئاسي لا يقتصر على إعلان المواقف أو توصيف الأحداث، بل يوظف آليات لغوية ودلالية وأيديولوجية لإعادة بناء المفاهيم، وتمثيل الفاعلين، وتحديد موقع مصر الإقليمي في إدارة الصراع الفلسطيني-الاحتلال الصهيوني. انتهى البحث إلى البحوث النوعية التحليلية المقارنة، واعتمد المنهج الوصفي-التحليلي في تفكيك عينة لقصدية من الخطابات الرئاسية الرسمية المرتبطة مباشرة بحروب غزة في أعوام 2008-2009، 2012، و2023. واستند إلى إطار تحليلي متكامل يزاوج بين التحليل النقدي للخطاب، والمربع الأيديولوجي لفان دايك، ونظرية التأطير، والمنظور البراغماتي للأفعال الكلامية، بما أتاح تحليل السمات اللغوية والدلالية، وأنماط تمثيل الأطراف، والأطر المهيمنة، والوظائف التداولية للخطاب في سياق إدارة الأزمات. أظهرت النتائج أن الخطاب الرئاسي المصري يؤكد باستمرار مركزية دور مصر وحدود أمنها القومي، مع تباين ملحوظ بين الحقب الثلاث في درجة مباشرة توصيف العدوان، وحضور مفاهيم مثل المقاومة والاحتلال والشرعية الدولية، وتوزيع المسؤولية بين الفاعلين. كما بينت أن تحولات الخطاب ارتبطت بتحوّلات أوسع في البيئة السياسية الداخلية والتموضع الإقليمي لمصر، وأن الخطاب الرئاسي عمل كأداة لإدارة الصراع وضبط المجال الدلالي الممكن أمام الرأي العام، مع توصية بتعميق توظيف اللغة الحقوقية وتشجيع دراسات مقارنة أوسع للخطاب الرئاسي العربي في سياقات الصراع.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الرئاسي المصري؛ حروب غزة؛ التحليل النقدي للخطاب؛ صراع المعاني؛ البراغماتية.

مقدمة:

تعدّ حروب غزة من أكثر الأحداث السياسية-العسكرية كثافةً من حيث التغطية الخطابية والتفاعل الإقليمي والدولي، بالنظر إلى ارتباطها بصراع ممتد يتجاوز البعد العسكري إلى أبعاد سياسية وقانونية وإنسانية وأمنية متشابكة. وقد أفرز هذا التداخل كمّاً واسعاً من المواقف والبيانات والخطابات الرسمية التي تسعى من خلالها الدول الفاعلة في الإقليم إلى تفسير الحدث، وتحديد موقعها منه، والتواصل مع الرأي العام الداخلي والخارجي في لحظات تتسم بارتفاع وتيرة التصعيد وتعدد الضغوط¹.

في هذا السياق، تحتل مصر موقعاً خاصاً في التفاعلات المرتبطة بحروب غزة، بحكم الجوار الجغرافي، والدور التاريخي في إدارة الأزمات، والمشاركة المستمرة في جهود الوساطة ووقف إطلاق النار، فضلاً عن ارتباط قطاع غزة المباشر باعتبارات الأمن القومي المصري. وقد جعل هذا الموقع من الخطاب الرئاسي المصري إحدى القنوات الرئيسة للتعبير عن تموضع الدولة تجاه حروب غزة، سواء في ما يتعلق بعلاقتها بالأطراف الفلسطينية والاحتلال الصهيوني، أو بترتيبات الأمن والتهديّة، أو بالاستجابة للضغوط الإقليمية والدولية².

1. El Damanhoury, K. & Lebovic, J. H., "Covering the Israeli-Palestinian Conflict: A Critical Discourse Analysis of Al Jazeera English and BBC's Reporting on the 2023 Gaza War", *Media, War & Conflict*, Vol. 18, No. 1, 2025, pp. 22-41.

2. حدادي، جلال، وبوصبوع، مصطفى، «السياسة الخارجية المصرية تجاه غزة وتحولات الدور الإقليمي»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مج. 18، ع. 2، 2024، ص ص 55-78.

Bauer, Y., "Resistance, Legitimacy and Political Violence in Asymmetric Conflicts", *Third World Quarterly*, Vol. 42, No. 7, 2021, pp. 1456-1473.

شهدت المدة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2024 ثلاث جولات رئيسية من الحروب على غزة، تزامنت مع ثلاث مراحل سياسية مختلفة في مصر؛ هي: مرحلة ما قبل ثورة 2011، والمرحلة الانتقالية التي أعقبها، ثم المرحلة اللاحقة لعام 2013. وعلى الرغم من اختلاف الظروف السياسية الداخلية والإقليمية المحيطة بكل جولة، ظل الخطاب الرئاسي حاضرًا بوصفه عنصرًا ثابتًا في إدارة العلاقة مع الحدث، من حيث مخاطبة الداخل، والتفاعل مع الأطراف الدولية، وتحديد صورة الدور المصري في كل مرة.¹

ويكتسب السابع من أكتوبر 2023 أهمية خاصة في هذا السياق، بوصفه نقطة تحوّل أعادت الحرب على غزة إلى واجهة الاهتمام الدولي، ووسّعت نطاق التداعيات السياسية والأمنية والإنسانية، وفرضت على الفاعلين الإقليميين، وفي مقدمتهم مصر، إعادة صياغة خطابهم المعلن تجاه ما يجري في القطاع ومحيطه. ويتيح إدراج هذه الجولة ضمن الإطار الزمني للدراسة تتبع ملامح الاستمرارية والتغيّر في الخطاب الرئاسي المصري عبر فترة زمنية ممتدة تشمل ما قبل ثورة 2011 وما بعدها.² ينطلق هذا البحث من أهمية الفهم المنهجي لكيفية حضور حروب غزة في الخطاب الرئاسي المصري عبر هذه الحقب المختلفة، وما يرافق ذلك من تغيّر في السياقات الداخلية والإقليمية، وطبيعة التحديات المطروحة على صانع القرار في كل مرحلة. وتستند الدراسة إلى تحليل عينة مختارة من الخطابات الرئاسية التي تناولت الحروب على غزة خلال أعوام 2008-2009 و2012 و2023، ضمن مقاربة تحليل خطاب نقدية تهدف إلى الكشف عن الكيفية التي تُصاغ بها الأحداث، وتُعرّف بها الأطراف، ويُقدّم من خلالها الدور المصري في كل حقبة، على أن تُعرض مشكلة البحث وأسئلتها وأهدافها بصورة مفصلة في القسم التالي من هذه الورقة.

• إشكالية البحث:

تشكل التحوّلات السياسية التي عرفتها مصر منذ أواخر عهد حسني مبارك مرورًا بفترة حكم محمد مرسي وصولًا إلى مرحلة عبد الفتاح السيسي سياقًا مركزيًا لدراسة تفاعلات الخطاب الرئاسي في أوقات الأزمات الإقليمية، وفي مقدمتها الحروب المتكررة على غزة. فقد رافقت هذه التحوّلات تغيرات جوهرية في موقع مصر الإقليمي، وأنماط تفاعلها مع الصراع الفلسطيني-والاحتلال الصهيوني، وحدود أدوارها السياسية والدبلوماسية والأمنية في الإقليم، ولا سيما في المحطات المفصلية لحروب غزة أعوام 2008-2009، و2012، و2023.

ورغم كثافة الأدبيات التي تناولت حرب غزة من زوايا متعددة، سواء عبر تحليل الخطاب الإعلامي الدولي والعربي أو من خلال دراسات السياسة الخارجية المصرية، فإن معظم هذه الأعمال انشغلت بالمستوى الوصفي أو التحليلي العام، ولم تُنجز دراسة تجمع بين خطابات الرؤساء المصريين الثلاثة في حروب غزة المختلفة ضمن مقاربة نقدية مقارنة تتعامل مع الخطاب الرئاسي ذاته بوصفه متنًا لغويًا-سياسيًا ممتدًا عبر الزمن. وتظل ديناميكيات تحوّل الخطاب الرئاسي المصري تجاه غزة غير مفكّكة تحليليًا على نحو منهجي في الأدبيات العربية المعاصرة.

تكمن الإشكالية البحثية في أن الخطاب الرئاسي المصري لا يقتصر على إعلان المواقف الرسمية أو توصيف الأحداث، بل يوظّف آليات لغوية ودلالية وأيديولوجية في تمثيل الحرب على غزة، وتعريف الفاعلين السياسيين فيها، وإعادة تحديد موقع مصر ودورها الإقليمي، بما في ذلك كيفية استدعاء مفاهيم مثل «الأمن القومي»، و«الشرعية الدولية»، و«الدور المصري»، داخل سياقات سياسية متغيرة. غير أنّ هذه الديناميكيات الخطابية لا تزال غير مفكّكة تحليليًا على نحو كافٍ في الدراسات المقارنة، خصوصًا عند تتبعها عبر حقب رئاسية مختلفة.

¹ Zaher, A., "A Critical Discourse Analysis of News Reports on the Israeli-Palestinian Conflict", Doctoral Dissertation, Nottingham Trent University, 2009

² Atlantic Council, The Gaza War and Its Regional Implications (Policy Brief), Washington, DC, Atlantic Council, 2023.

وعلى الرغم من أن حرب غزة الأخيرة عام 2023، في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر، أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد الإقليمي والدولي، فإن الخطاب الرئاسي المصري المصاحب لها لم يُدرَس بعد ضمن إطار مقارنة يربطها بالحروب السابقة على غزة، ويكشف أوجه الاستمرارية والتغير في تمثيل الحدث وأطرافه عبر الزمن. من هنا تتجلى الفجوة البحثية في غياب دراسة نقدية متكاملة توظف أدوات التحليل النقدي للخطاب، والمرجع الأيديولوجي لفان دايك، ونظرية التأطير، والبعد البراغماتي للأفعال الكلامية، لتحليل الخطابات الرئاسية لكل من حسني مبارك، ومحمد مرسي، وعبد الفتاح السيسي حول حروب غزة، ورصد التحوّلات في البنية الخطابية وتمثيل الصراع ودور مصر الإقليمي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2023.

أسئلة البحث:

ينطلق هذا البحث من سؤال رئيس يسعى إلى تفكيك بنية الخطاب الرئاسي المصري في سياق الحروب المتكررة على غزة، ويتمثل في:

السؤال الرئيسي:

كيف أعاد الخطاب الرئاسي المصري، عبر عهود حسني مبارك، ومحمد مرسي، وعبد الفتاح السيسي، تمثيل حروب غزة، وأطرافها الفاعلة، ودور مصر الإقليمي، خلال الفترات (2008-2009)، و(2012)، و(2023)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما السمات اللغوية والدلالية المهيمنة في الخطاب الرئاسي المصري خلال كل حرب من حروب غزة محل الدراسة؟
2. كيف يُمثّل الفاعلون الرئيسيون في الخطاب الرئاسي المصري (مصر، الفلسطينيون، الاحتلال الصهيوني، المقاومة، المجتمع الدولي) عبر العهود الثلاثة؟
3. ما أطر التأطير (الإنساني، الأمني، الدبلوماسي، الحقوقي) التي يعتمدها كل رئيس في توصيف حرب غزة، وكيف تتغير هذه الأطر عبر الزمن؟
4. كيف تتجلى الاستراتيجيات الأيديولوجية (الإبراز، التحييد، الإخفاء) في الخطاب الرئاسي وفق المربع الأيديولوجي لفان دايك؟
5. ما الوظائف البراغماتية الأساسية للأفعال الكلامية في الخطاب الرئاسي المصري خلال الحروب على غزة (مثل التهذئة، التبرير، الإدانة، الطمأننة، الحشد)؟
6. إلى أي مدى تعكس التحوّلات في الخطاب الرئاسي المصري تحوّلات أوسع في السياسة الإقليمية المصرية ومفهوم الأمن القومي خلال الفترة من 2008 إلى 2023؟

أهداف البحث:

تهدف يهدف هذا البحث الى

1. تقديم تحليل نقدي مقارنة لخطابات الرؤساء المصريين الثلاثة (حسني مبارك، محمد مرسي، عبد الفتاح السيسي) حول حروب غزة في أعوام 2008-2009، 2012، و2023.
2. الكشف عن السمات اللغوية والدلالية والأيديولوجية المهيمنة في الخطاب الرئاسي المصري، وكيفية تمثيل الفاعلين الرئيسيين في الصراع (مصر، الفلسطينيون، الاحتلال الصهيوني، المقاومة، المجتمع الدولي).
3. رصد أطر التأطير المختلفة (الإنساني، الأمني، الدبلوماسي، الحقوقي) التي اعتمدها كل رئيس في توصيف الحرب، وتحليل تحوّلات هذه الأطر عبر الزمن.

4. إبراز الاستراتيجيات الأيديولوجية وفق المربع الأيديولوجي لفان دايك، وتوضيح كيفية الإبراز أو التحييد أو الإخفاء في الخطاب الرئاسي المصري.
5. تحليل الوظائف البراغماتية للأفعال الكلامية في الخطاب الرئاسي المصري، مثل التهذئة، التبرير، الإدانة، الطمأنة، والحشد.
6. سدّ الفجوة البحثية القائمة عبر تقديم دراسة نقدية متكاملة توظّف أدوات التحليل النقدي للخطاب، ونظرية التأطير، والبعاد البراغماتي، لرصد أوجه الاستمرارية والتغيّر في الخطاب الرئاسي المصري تجاه غزة.

• أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية:

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من كونه يسعى إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بتحليل الخطاب السياسي العربي، عبر تقديم دراسة مقارنة وطولية للخطاب الرئاسي المصري في أوقات الأزمات. وتتميز هذه المقاربة بدمج أدوات متعددة من التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis – CDA)، وتمثيل الفاعلين، ونظرية التأطير، والمنظور البراغماتي للأفعال الكلامية، بما يوفّر إطارًا تكامليًا قادرًا على كشف البنى الأيديولوجية والدلالية والوظائف التداولية للخطاب السياسي. ومن خلال هذا الدمج، يقدّم البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات العربية والدولية، إذ يربط بين التحليل النصي والدلالي والبراغماتي في دراسة الخطاب الرسمي العربي في سياقات الصراع.

ب- الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية في تطوير نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (Multi-Dimensional Discourse Construct – MDDC)، الذي يدمج بين أربعة أبعاد رئيسية: النصي-الأيديولوجي (CDA)، الدلالي-الثقافي (النسبية اللغوية)، البراغماتي-السياسي (نظرية الأفعال الكلامية)، والإطار (نظرية التأطير وصراع المعاني). هذا النموذج يوفّر عدسة تحليلية جديدة لفهم الخطاب الرئاسي المصري، ليس بوصفه انعكاسًا للسياسة فقط، بل باعتباره ممارسة لغوية-سياسية تُنتج المعنى وتعيد تشكيله في سياق الأزمات. وبهذا، يقدّم البحث مساهمة نظرية أصيلة يمكن توظيفها في دراسات لاحقة حول الخطاب السياسي العربي في أزمات مشابهة.

الإطار المفاهيمي وتعريف المصطلحات الرئيسة في الدراسة الأيديولوجية:

تُعرّف الأيديولوجيا بوصفها منظومة من الأفكار والقيم والتصوّرات التي تُوجّه الخطاب السياسي وتحدّد أنماط تمثيل الواقع والفاعلين داخله. وفي إطار هذه الدراسة، يُحلّل الخطاب الرئاسي المصري للكشف عن البنية الأيديولوجية الكامنة فيه، وكيف تُستخدم اللغة لإعادة إنتاج علاقات القوة، وتبرير السياسات، وإعادة تعريف مفاهيم مركزية مثل «المقاومة» و«الأمن القومي» تبعًا للسياق السياسي السائد¹.

الخطاب السياسي:

يقصد بالخطاب السياسي الاستخدام المنظّم للغة من قِبل الفاعلين السياسيين للتعبير عن المواقف، وتبرير السياسات، وبناء التصوّرات العامة حول القضايا محل الصراع. ويُنظر إلى الخطاب في هذه الدراسة بوصفه ممارسة لغوية-سياسية فاعلة، لا تكتفي بوصف الواقع، بل تسهم في إنتاجه وإعادة تشكيله.

¹ Van Dijk, T. A., *Ideology: A Multidisciplinary Approach*, London, SAGE Publications, 1998.

الخطاب الرئاسي المصري:

يشير إلى مجموع الخطب والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن رئيس جمهورية مصر العربية في مناسبات داخلية أو خارجية. ويُقصد به في هذه الدراسة الخطاب الصادر عن رؤساء مصر (حسني مبارك، محمد مرسي، عبد الفتاح السيسي) في سياق الحروب على غزة، كما ورد في المصادر الرسمية الموثقة.¹

حروب غزة:

تشير إلى جولات العدوان الصهيوني الرئيسة على قطاع غزة في أعوام 2008–2009، 2012، و2023–2024، والتي شكّلت أزمات إقليمية كبرى ذات أبعاد سياسية وأمنية وإنسانية، وأثارت تفاعلات خطابية مكثفة على المستوى الرسمي المصري.²

التحليل النقدي للخطاب: (Critical Discourse Analysis – CDA):

هو مقارنة تحليلية متعددة التخصصات تنظر إلى اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية تُسهم في إنتاج علاقات السلطة والأيدولوجيا. ويُستخدم في هذه الدراسة لتفكيك الخطاب الرئاسي المصري، والكشف عن الآليات اللغوية والدلالية التي تُبنى من خلالها المواقف السياسية وتُعاد صياغة المعنى في سياق الأزمات.³

تمثيل الفاعلين:

يقصد به الكيفية التي يُقدّم بها الفاعلون الرئيسيون داخل الخطاب، مثل مصر، الفلسطينيين، الاحتلال الصهيوني، المقاومة، والمجتمع الدولي. ويُستخدم هذا المفهوم لتحليل بناء صورة «الذات» و«الأخر»، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الخطاب الرئاسي المصري.⁴

التأطير (Framing)

يشير التأطير إلى الطريقة التي يُقدّم بها الحدث داخل أطر تفسيرية محددة (أمنية، إنسانية، دبلوماسية، قانونية)، بما يؤثر في فهمه وتقييمه. ويُستخدم نظرية التأطير في هذه الدراسة لتحليل الكيفية التي صاغ بها الخطاب الرئاسي المصري حروب غزة، وحدّد من خلالها طبيعة الأزمة ومسارات التعامل معها.⁵

الأمن القومي

هو مفهوم يشير إلى حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. وفي الخطاب الرئاسي المصري حول غزة، يُستخدم الأمن القومي بوصفه إطارًا دلاليًا مهمًا لتبرير المواقف الرسمية، وضبط حدود الفعل السياسي والدبلوماسي المصري تجاه الصراع. (Hadadi & Bousboua, 2024).

¹Amer, M., "Critical Discourse Analysis of War Reporting in the International Press: The Case of the Gaza War of 2008–2009", Palgrave Communications, Vol. 3, 2017, Article 170–187.

²Atlantic Council, The Gaza War and Its Regional Implications (Policy Brief), Washington, DC, Atlantic Council, 2023.

³Fairclough, N., Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language, London, Longman, 1995.

⁴Wodak, R., & Meyer, M., Methods of Critical Discourse Analysis, London, SAGE Publications, 2001.

⁵El Damanhoury, K., & Lebovic, J. H., "Covering the Israeli–Palestinian Conflict: A Critical Discourse Analysis of Al Jazeera English and BBC's Reporting on the 2023 Gaza War", Media, War & Conflict, Vol. 18, No. 1, 2025, pp. 22–

الشرعية الدولية

مصطلح يُستخدم للإشارة إلى القوانين والقرارات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد المواقف من النزاعات المسلحة. ويُحلّل في هذه الدراسة بوصفه موردًا خطابيًا يُستدعى لإضفاء طابع قانوني وأخلاقي على السياسات والمواقف الرسمية المصرية.¹

المقاومة

في السياق الفلسطيني، تشير إلى أشكال الفعل السياسي أو المسلح ضد الاحتلال الصهيوني. وتُحلّل في الخطاب الرئاسي المصري بوصفها مفهومًا متحوّلًا دلاليًا، قد يُقدّم باعتباره فعلًا مشروعًا، أو يُعاد تأطيره بوصفه تهديدًا آمنًا، تبعًا للسياق السياسي والإقليمي.²

البراغماتية (المنظور التداولي)

تركز البراغماتية على دراسة العلاقة بين القول وسياقه، أي ما ينجزه المتكلم بخطابه في موقف تواصل محدد. وتُستخدم في هذه الدراسة لفهم الوظائف التداولية للخطاب الرئاسي المصري في لحظات الأزمات، مثل التهدئة، الحشد، التبرير، أو إدارة التوقعات السياسية.³

الأفعال الكلامية البراغماتية

يقصد بها الأفعال التي يحققها الخطاب عبر اللغة، مثل إعلان موقف، الإدانة، الطمأننة، الالتزام، أو الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وتُستخدم هذه الأفعال في الدراسة بوصفها مؤشرات على الدور العملي للخطاب الرئاسي في إدارة أزمات حروب غزة.⁴

صراع المعاني

يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على التنافس بين تمثيلات دلالية وأيديولوجية مختلفة للحدث والفاعلين داخل الخطاب الرئاسي، حيث تتجاوز أو تتصادم قراءات أمنية، إنسانية، قانونية، ومقاومية لحروب غزة، بما يعكس طبيعة الخطاب السياسي بوصفه مجالًا لإنتاج المعنى وضبطه.

نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC)

يشير إلى الإطار التحليلي التكاملية الذي تقترحه الدراسة، والذي يدمج بين التحليل النقدي للخطاب، والنسبية اللغوية بوصفها عدسة تفسيرية دلالية، والمنظور البراغماتي للأفعال الكلامية، ونظرية التأطير، بهدف تحليل الخطاب الرئاسي المصري في سياق حروب غزة بوصفه ممارسة لغوية-سياسية متعددة الأبعاد.

الدراسات السابقة:

حظي الخطاب السياسي المتعلق بالصراع الفلسطيني-والاحتلال الصهيوني باهتمام متزايد في الأدبيات العربية والأجنبية، ولا سيما في إطار التحليل النقدي للخطاب الذي ينظر إلى اللغة بوصفها ممارسة اجتماعية-سياسية تُنتج المعنى وتعيد تشكيل علاقات القوة. وقد جاء عرض الدراسات السابقة هنا وفق ترتيب زمني من الأقدم إلى الأحدث، بما يُظهر تطور الأدبيات وتحول المقاربات عبر الزمن.

¹ Shalakany, A., "The Promise of Solid Ground: Arab Territorial Disputes and the Discourse of International Law", *Leiden Journal of International Law*, Vol. 21, No. 3, 2008, pp. 473–510.

² Bauer, Y., "Resistance, Legitimacy and Political Violence in Asymmetric Conflicts", *Third World Quarterly*, Vol. 42, No. 7, 2021, pp. 1456–1473.

³ Fairclough, N., *Language and Power*, 2nd Edition, London, Routledge, 2010.

⁴ Searle, J. R., *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*, Cambridge, Cambridge University Press, 1969.

ركزت دراسات مبكرة على تحليل الأبعاد الأيديولوجية للخطاب المصاحب لحروب غزة، مبيّنة كيف تُعاد صياغة مفاهيم مثل الشرعية، والفاعلية، والضحية عبر البنى اللغوية والسردية. (Fairclough, 1995; Van Dijk, 1998) في هذا السياق، قدّم Müller (2015) تحليلاً معمّماً للخطاب السياسي المصاحب لحرب غزة 2008–2009، مستخدماً أدوات التحليل النقدي للخطاب لدى Fairclough و Van Dijk، وأظهر كيف تُبنى الأيديولوجيا عبر النصوص السياسية في سياقات الصراع، دون أن يتناول الخطاب الرئاسي المصري بوصفه حالة مستقلة. وضمن الإطار نفسه، حلّل Amer (2017) تغطية الصحافة الدولية لحرب غزة، كاشفاً عن آليات الحضور والغياب التي تُبرز الفاعلية للاحتلال الصهيوني مقابل تمهيش الفلسطينيين، وهو ما يقدّم مدخلاً منهجياً لفهم استراتيجيات التمثيل الخطابية التي يعتمدها هذا البحث. كما تناول Bauer (2021) الخطاب السياسي العربي في سياق المقاومة، مبيّناً كيف تُستخدم اللغة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية، وهو ما يتقاطع مع اهتمام هذا البحث بوظيفة الخطاب في إدارة الشرعية خلال الأزمات.

وفي اتجاه آخر، انصرفت مجموعة من الدراسات إلى تحليل الخطاب الإعلامي والسياسي حول غزة وفلسطين، مع التركيز على دور الفاعلين الإقليميين والدوليين. فقد درس Hadadi و Bousboua (2024) دور مصر كوسيط إقليمي في أزمات غزة، مبرزين تأثير العوامل الداخلية والإقليمية على هذا الدور، إلا أن مقاربتهم تعاملت مع الخطاب بوصفه انعكاساً للسياسة أكثر من كونه أداة لغوية فاعلة في إنتاج المعنى. كما قدّم El Damanhoury و Lebovic (2025) تحليلاً مقارناً لتغطية BBC و Al Jazeera English للحرب غزة باستخدام CDA، وأظهروا اختلافات جوهرية في تمثيل الفلسطينيين واستخدام مفردات قانونية مثل «الإبادة»، غير أن تركيزهم ظل منصباً على الخطاب الإعلامي دون تناول الخطاب الرئاسي الرسمي.

وعلى المستوى النظري والمنهجي، شكّلت أعمال Fairclough (1995, 2015) و Van Dijk (1998, 2006) و Meyer و Wodak (2016) الأساس المرجعي لتحليل الخطاب السياسي في سياقات الصراع، مؤكدة أن الخطاب ليس انعكاساً محايداً للواقع، بل ساحة لإنتاج السلطة وصراع المعاني. وقد أتاح هذا التراكم النظري تطوير نماذج تحليلية متعددة الأبعاد، مثل نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC) (Amer, 2017)، الذي يدمج بين الأبعاد النصية والدلالية والبراغماتية في تحليل الخطاب السياسي.

وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى سد الفجوة البحثية عبر تحليل مقارن وطولي للخطاب الرئاسي المصري باستخدام نموذج MDDC، بما يكشف ديناميات التمثيل، والتحوّل، والوظيفة البراغماتية للخطاب عبر عهود مبارك ومرسي والسياسي.

الإطار النظري للبحث

مدخل عام للإطار النظري

ينطلق هذا البحث من افتراض أساسي مفاده أن الخطاب الرئاسي ليس مجرد وسيلة لنقل المواقف أو توصيف الأحداث، بل هو ممارسة لغوية-سياسية فاعلة تُنتج المعنى، وتعيد تشكيل الواقع، وتؤدي دوراً محورياً في إدارة الأزمات وبناء الشرعية السياسية. وفي سياق الحروب على غزة، يكتسب الخطاب الرئاسي المصري أهمية خاصة بوصفه خطاب دولة مركزية إقليمياً، يتقاطع فيه البعد الأمني، والدبلوماسي، والإنساني، والقانوني، ضمن صراع دلالي محتدم حول توصيف الحدث وتمثيل الفاعلين وتحديد الأدوار.

ولفهم هذا الخطاب بوصفه ساحة لصراع المعاني، يعتمد البحث على إطار نظري تكاملي يدمج بين التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis – CDA)، وفرضية النسبية اللغوية (Sapir-Whorf Hypothesis)، والمنظور البراغماتي للأفعال الكلامية (Speech Act Theory – Searle, 1969)، ونظرية التأطير (Framing Theory)، ضمن نموذج تحليلي واحد هو نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (Multi-Dimensional Discourse Construct – MDDC).

تحليل الخطاب النقدي (CDA)

يُعد تحليل الخطاب النقدي أحد أهم المقاربات النظرية لدراسة العلاقة بين اللغة والسلطة والأيدولوجيا. ينطلق هذا المنهج من تصور الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية لا تعكس الواقع فحسب، بل تُسهم في إنتاجه وإعادة إنتاجه، عبر آليات لغوية تبدو في ظاهرها محايدة، لكنها مشبعة بقيم أيديولوجية وتموضعات سلطوية.¹

يسمح CDA بتفكيك كيفية تمثيل الذات (الدولة/الرئيس)، وتمثيل الآخر (الفلسطينيين، الاحتلال الصهيوني، المقاومة، المجتمع الدولي)، وتوزيع المسؤولية واللوم، وإعادة إنتاج مفاهيم مثل الأمن القومي والشرعية والاستقرار.

النسبية اللغوية كعدسة تفسيرية دلالية

تُستخدم فرضية النسبية اللغوية (Sapir-Whorf Hypothesis) كعدسة تفسيرية تساعد على فهم التحولات الدلالية للمفاهيم السياسية داخل الخطاب. تفترض هذه المقاربة أن اللغة لا تعكس الواقع بشكل محايد، بل تسهم في تشكيل إدراكه وتأطير معانيه داخل سياقات ثقافية وسياسية محددة. وفي سياق الخطاب الرئاسي المصري حول غزة، تتيح هذه الفرضية تحليل كيفية إعادة تعريف مفاهيم مثل «المقاومة»، «العدوان»، «الإرهاب»، و«التهدئة»، وضبط المجال الدلالي الممكن أمام الجمهور.

المنظور البراغماتي ونظرية الأفعال الكلامية

يركز المنظور البراغماتي على ما ينجزه المتكلم عبر اللغة في سياق معيّن، وليس فقط على المعنى الحرفي للجمل. ووفق نظرية الأفعال الكلامية²، يُستخدم الخطاب الرئاسي للاحتواء، التبرير، الالتزام، التطمين، أو الدعوة للفعل، بما يجعله أداة عملية لإدارة الأزمة.

صراع المعاني ونظرية التأطير

يُستخدم مفهوم «صراع المعاني» بوصفه تطويراً نقدياً لفكرة التأطير³ حيث لا يُنظر إلى الأطر بوصفها ثابتة، بل بوصفها متنافسة ومتغيرة داخل الخطاب الواحد وعبر الزمن. يشير هذا المفهوم إلى التنافس بين تمثيلات مختلفة للحدث (إنساني، أممي، قانوني، مقاومي) داخل الخطاب الرئاسي، مع إبراز بعضها وتهميش بعضها الآخر.

نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC)

يجمع النموذج بين أربعة أبعاد:

- النصي-الأيدولوجي (CDA) لكشف علاقات السلطة والتمثيل.
- الدلالي-الثقافي (Sapir-Whorf Hypothesis) لتحليل تحولات المعنى.
- البراغماتي-السياسي (Speech Act Theory) لفهم وظيفة الخطاب.
- الإطارية (Framing/Conflict of Meanings) لتحليل بناء الحدث وصراع المعاني.

¹ Fairclough, N., Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language, London, Longman, 1995.

² Van Dijk, T. A., Ideology: A Multidisciplinary Approach, London, SAGE Publications, 1998.

³ Entman, R. M., "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm", Journal of Communication, Vol. 43, No. 4, 1993, pp. 51-58.

هو نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC)، الذي يجمع بين:

الوظيفة التحليلية	الإطار النظري	البعد
كشف علاقات السلطة والتمثيل	تحليل الخطاب النقدي	النصي-الأيدولوجي
تحليل تحولات المعنى	النسبية اللغوية	الدلالي-الثقافي
فهم وظيفة الخطاب	الأفعال الكلامية	البراغماتي-السياسي
تحليل بناء الحدث	التأطير / صراع المعاني	الإطار

يتيح هذا النموذج تحليل الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة بوصفه ممارسة لغوية-سياسية مركبة، تتفاعل فيها اللغة مع السلطة والسياق لإنتاج المعنى وضبط المجال الدلالي الممكن.

خلاصة الإطار النظري:

يوقر هذا الإطار التكاملي أساساً تحليلياً صلباً لفهم الخطاب الرئاسي المصري في سياق حروب غزة، بوصفه ساحة لصراع المعاني، وأداة لإدارة الأزمات، وآلية لإعادة إنتاج السلطة والشرعية. وبذلك يشكّل هذا الإطار الجسر المهمي الذي تنتقل عبره الدراسة من التحليل النظري إلى التطبيق العملي على الخطابات المختارة، بما يعزز صلاحيتها للنشر الأكاديمي.

الأصالة والإضافة العلمية (Novelty & Contribution)

الأصالة (Originality)

• سد فجوة بحثية واضحة تتعلق بغياب دراسات نقدية مقارنة تتناول الخطاب الرئاسي المصري عبر الحقب المختلفة في سياق حروب غزة.

• تطوير إطار تحليلي قابل للتكرار في دراسة الخطاب السياسي العربي في سياقات الأزمات، من خلال نموذج MDDC الذي يدمج بين الأبعاد النصية والدلالية والبراغماتية ضمن بنية واحدة متماسكة.

• إبراز الدور الفاعل للغة في إعادة إنتاج السلطة والشرعية السياسية وتشكيل الوعي الجمعي، بما يتجاوز القراءات الوصفية.

• جمع خطابات ثلاثة رؤساء مصريين في سياق حروب غزة ضمن إطار تحليلي واحد، بما يسمح برصد أنماط الاستمرارية والتغير في تمثيل الحدث والفاعلين ودور مصر الإقليمي عبر فترة زمنية ممتدة (2008-2023).

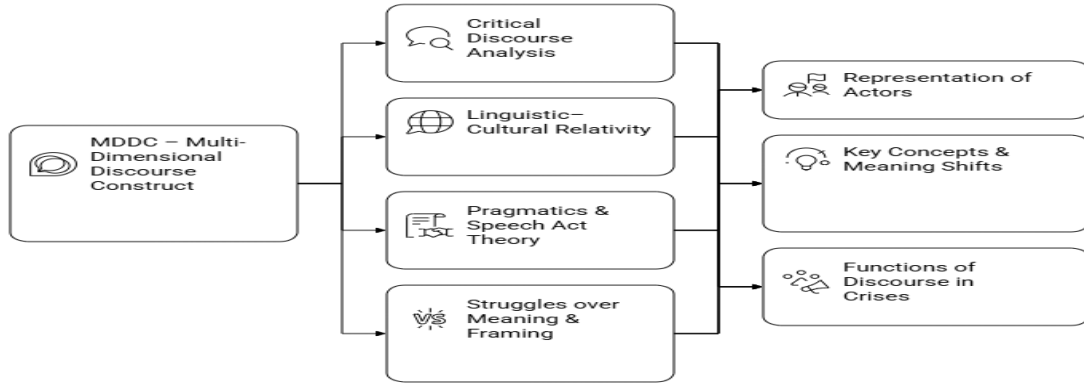
ثانياً: الإضافة العلمية (Contribution)

تتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في تقديم مقارنة تحليلية نقدية متكاملة للخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة، تتجاوز الطروحات الوصفية أو التحليلات السياسية التقليدية، وتتعامل مع الخطاب بوصفه ممارسة لغوية-سياسية فاعلة تُنتج المعنى وتعيد تشكيله في سياق أزمات ممتدة. فعلى خلاف معظم الدراسات السابقة التي ركّزت إمّا على الخطاب الإعلامي الدولي أو على تحليل السياسة الخارجية المصرية بمعزل عن اللغة، يقدم هذا البحث تحليلاً مقارناً طويلاً للخطاب الرئاسي نفسه عبر ثلاث حقب سياسية مختلفة.

على المستوى النظري، تتمثل الإضافة في تفعيل النسبية اللغوية كعدسة تفسيرية داخل تحليل الخطاب السياسي، بما يسمح بفهم التحولات الدلالية للمفاهيم المركزية مثل «المقاومة»، و«الأمن القومي»، و«الشرعية الدولية» في ارتباطها بالسياق السلطوي والسياسي الذي أنتجت فيه، وربط هذا البعد الدلالي بأدوات التحليل النقدي للخطاب، والتأطير، والأفعال الكلامية ضمن نموذج واحد متكامل.

أما على المستوى التطبيقي، فيقدّم البحث نموذجًا تحليليًا قابلاً للتوظيف في دراسات لاحقة تتناول الخطاب الرئاسي أو الرسمي في سياقات الصراع والأزمات الإقليمية، سواء في الحالة المصرية أو في حالات عربية أخرى، ويتيح اختبار انتقال أو اختلاف أنماط تمثيل الفاعلين والأطر التفسيرية عبر أنظمة سياسية وسياقات زمنية متعددة

نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات



الشكل (1). (نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد (MDDC) لتحليل الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة. يدمج النموذج أربعة أبعاد نظرية رئيسة: التحليل النقدي للخطاب، النسبية اللغوية-الثقافية، البراغماتية/الأفعال الكلامية، وصراع المعاني/التأطير؛ ويطبّقها على ثلاثة محاور تحليلية هي: تمثيل الفاعلين، وتحولات المفاهيم المركزية، ووظائف الخطاب في سياق الأزمات.

Figure (1). The Multi-Dimensional Discourse Construct (MDDC) for analyzing Egyptian presidential discourse on the Gaza wars. The model integrates four theoretical dimensions—CDA, linguistic-cultural relativity, pragmatics/speech acts, and struggles over meaning/framing—and applies them to three analytic foci: representation of actors, key concept shifts, and crisis discourse functions. See:

خلاصة:

يسهم هذا البحث في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات، من خلال ربط التحليل اللغوي النقدي بالتحويلات السياسية البنيوية في مصر، وتقديم قراءة تفسيرية معمّقة لدور الخطاب الرئاسي في إدارة الصراع الفلسطيني-والاحتلال الصهيوني، ليس بوصفه أداة تواصل فحسب، بل كآلية لإنتاج المعنى وضبط المجال الدلالي الممكن أمام الرأي العام. وبذلك يقدّم البحث إسهامًا مزدوجًا: تنظيريًا عبر تطوير نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC)، وتطبيقيًا عبر اختبارها على حالة حروب غزة بوصفها نموذجًا كثيفًا لصراع المعاني في الخطاب السياسي العربي.

المنهجية:

نوع البحث ومنهجه:

يندرج هذا البحث ضمن البحوث النوعية التحليلية المقارنة ذات البعد الطولي، إذ يهدف إلى تحليل الخطاب الرئاسي المصري بوصفه ممارسة لغوية-سياسية تُنتج المعنى وتعيد تشكيل المواقف في سياق الأزمات الإقليمية. ويتبع البحث تحولات الخطاب عبر ثلاث محطات زمنية مفصلية تمثل عهودًا رئاسية مختلفة: حرب غزة 2008-2009 في عهد حسني مبارك، وعدوان غزة 2012 في عهد محمد مرسي، وحرب غزة 2023 في عهد عبد الفتاح السيسي. وتُعد المقاربة النوعية الأنسب لتحليل الخطاب

السياسي في سياقات الصراع، لارتكازها على الفهم التفسيري العميق للنص والسياق والدلالة، وهو ما تؤكد أدبيات التحليل النقدي للخطاب السياسي.¹

الإطار التحليلي المعتمد:

يعتمد البحث إطارًا تحليليًا تكامليًا يجمع بين التحليل النقدي للخطاب (CDA)، والمربع الأيديولوجي لفان دايك، والنسبية اللغوية، والمنظور البراغماتي، ومفهوم صراع المعاني، وذلك ضمن نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC)، بما يتيح تحليل الأبعاد النصية-الأيديولوجية، والدلالية-الثقافية، والبراغماتية-السياسية للخطاب الرئاسي بصورة منسجمة.²

مجتمع البحث وعينته:

يتكوّن مجتمع البحث من مجمل الخطابات الرئاسية المصرية الرسمية التي تناولت الحروب على غزة خلال الفترات الزمنية المحددة. وقد اختيرت عينة قصدية (Purposive Sampling) مكوّنة من ثمانية عشر خطابًا رئاسيًا محوريًا، بواقع ستة خطابات لكل رئيس، على أن تكون رسمية ومعلّنة ومتاحة في مصادر موثوقة، ومرتبطة مباشرة بسياق الحرب، ومعبّرة عن لحظات مفصلية في صراع المعاني الخطابية حول توصيف الحدث وتمثيل الفاعلين ودور مصر الإقليمي.³

أداة البحث وإجراءات التحليل:

تتمثل أداة البحث الرئيسة في التحليل النصي-الخطابي النوعي، حيث جُمعت الخطابات المختارة وفُرِغت نصيًا اعتمادًا على مصادر رسمية، ثم خضعت لعملية ترميز مفتوح لتحديد الوحدات اللغوية والدلالية المرتبطة بأسئلة البحث، تلاها تجميع الرموز في فئات تحليلية أعلى مستوى وفق أبعاد نموذج MDDC. ونُظِّمت نتائج التحليل في جداول تحليلية موحّدة تضم رموزًا وفئات وأمثلة نصية مختصرة، تلاها تحليل تفسيري نصي يبرز أنماط الاستمرارية والتغيّر في الخطاب الرئاسي بين عهود مبارك ومرسي والسياسي، بما ينسجم مع التقاليد المنهجية في دراسات التحليل النقدي للخطاب السياسي.⁴

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على تحليل الخطاب الرئاسي المصري الرسمي المتعلق بحروب غزة خلال أعوام 2008-2009، و2012، و2023، دون التوسّع في الخطاب الإعلامي أو الشعبي. ويعتمد البحث مقارنة نوعية نقدية تفسيرية لا تهدف إلى التعميم الإحصائي، بل إلى الفهم المعمق لكيفية إنتاج المعنى في الخطاب السياسي في سياقات الصراع والأزمات. وتفتح هذه الحدود المجال أمام دراسات لاحقة تتناول الخطاب الإعلامي والشعبي، بما يكمل الصورة الكلية لدور اللغة في إدارة الأزمات.

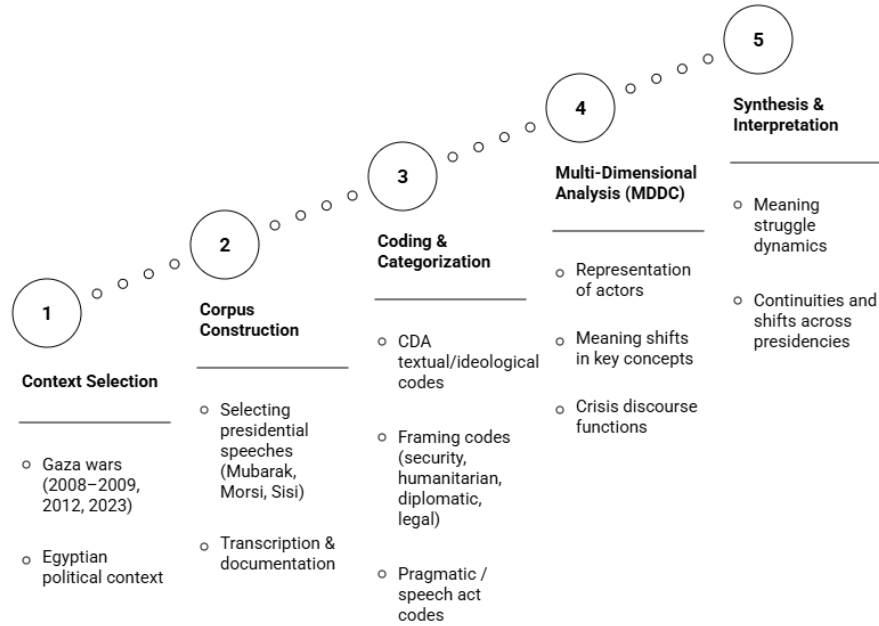
¹ Van Dijk, T. A., "Politics, Ideology and Discourse", in K. Brown (ed.), Encyclopedia of Language and Linguistics (2nd ed.), Oxford, Elsevier, 2006, pp. 728-740.

² Amer, M., "Critical Discourse Analysis of War Reporting in the International Press: The Case of the Gaza War of 2008-2009", Palgrave Communications, Vol. 3, 2017, Article 170-187.

³ حدادي، جلال، وبوصبوعه، مصطفى، «السياسة الخارجية المصرية تجاه غزة وتحولات الدور الإقليمي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، مج. 2، 2024، ص 55-78.

⁴ Fairclough, N., Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language (2nd ed.), London, Routledge, 2015

(Procedural Model) «نموذج» مسار التحليل



يوضح الشكل (2) نموذج المسار الإجرائي لتحليل الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة، مبيّنًا المراحل المنهجية المتتابعة التي اتبعتها الدراسة. يبدأ النموذج بتحديد السياق السياسي-الزمني للحروب وربطه بالسياق الداخلي المصري، ثم بناء المتن الخطابي من خلال اختيار الخطابات الرئاسية الرسمية وتفريغها وتوثيقها.

تلي ذلك مرحلة الترميز والتصنيف التي شملت المستويات النصية والأيدولوجية وأطر التأطير والوظائف البراغماتية، قبل تطبيق نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC) لتحليل تمثيل الفاعلين، وتحولات المعاني، ووظائف الخطاب في إدارة الأزمات. ويختتم المسار بمرحلة التركيب والتفسير التي تهدف إلى كشف ديناميات صراع المعاني ورصد أوجه الاستمرارية والتغير عبر العهود الرئاسية المختلفة.

تحليل الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة:

يعالج هذا الفصل تحولات الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة عبر ثلاث حقبة سياسية مختلفة: حسني مبارك (حرب 2008–2009)، محمد مرسي (حرب 2012)، وعبد الفتاح السيسي (حرب 2023)، وذلك بالاستناد إلى نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC)، الذي يفترض أن الخطاب في سياقات الصراع لا يكتفي بوصف الحدث، بل يعيد إنتاج معناه سياسيًا وأيدولوجيًا عبر تفاعل الأبعاد النصية والدلالية والإطارية والبراغماتية.

ويرتكز التحليل على ثلاثة مستويات مترابطة:

1. الأطر الخطابية المهيمنة،

2. التحولات الدلالية في المفاهيم المركزية،

3. مستويات حضور هذه الأطر ووظائفها السياسية.

وتُعرض النتائج بشكل مكثف في الجداول (1–3)، بينما أُدرجت الجداول التفصيلية الخاصة بالترميز في الملاحق.

1- الأطر الخطابية وتحولات تمثيل الحرب والفاعلين:

يقدم الجدول (1) مستخلصا للفروق الرئيسية في تمثيل الفلسطينيين، وتوصيف الحرب، وموقع مصر، وحضور مفردات القانون الدولي في الخطاب الرئاسي عبر الحقب الثلاثة، بما يسمح برصد التحول الأيديولوجي في دور «الوسيط» المصري.

جدول (1): الفروق الرئيسية في الأطر الخطابية في الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة

عبد الفتاح السيسي	محمد مرسي	حسني مبارك	البعد التحليلي
ضحية عقاب جماعي ومحاولة تهجير دون شرعنة واضحة للمقاومة المسلحة	شعب صامد وفاعل تحرري/مقاومة مشروعة	ضحية لأزمة إنسانية عامة	تمثيل الفلسطينيين
حرب/إبادة ومحاولة تصفية القضية وتهجير السكان	عدوان على غزة وشعبها	أحداث عنف/أزمة يجب احتواؤها	توصيف الحرب/العدوان
وسيط أممي-إنساني يحمي الأمن القومي ويمنع التهجير	وسيط متحاز أخلاقياً وسياسياً لغزة	وسيط حيادي يحافظ على الاستقرار	موقع ودور مصر
حضور متصاعد (إبادة، تجويع، عقاب جماعي، جرائم حرب)	حضور انتقائي (عدوان، مسؤولية الاحتلال الصهيوني)	شبه غائب؛ لغة أخلاقية عامة	حضور مفردات القانون الدولي
إنساني-أممي-دبلوماسي مع تصاعد الإطار الحقوقي	تحرري-حقوقى مع إنساني-دبلوماسي	إنساني-أممي-دبلوماسي	الإطار الخطابى المهيمن

يُظهر الجدول (1) أن الخطاب الرئاسي المصري يحافظ شكلياً على دور الوساطة في جميع الحقب، غير أن مضمون هذا الدور يتغير جذرياً. ففي خطاب مبارك، يُقدم الفلسطينيون بوصفهم ضحايا لأزمة إنسانية عامة، وتُوظف الحرب بلغة محايدة تُفرغها من بعدها السياسي والقانوني، في سياق يركّز على ضبط الاستقرار الإقليمي. أما في خطاب مرسي، فيشهد الخطاب تحولاً نوعياً؛ إذ يُعاد تمثيل الفلسطينيين كفاعل تحرري، وتُستعمل الحرب صراحة عدواناً، مع إعادة تعريف دور مصر كوسيط متحاز أخلاقياً لغزة. وفي خطاب السيسي، يُعاد تمثيل الفلسطينيين بوصفهم ضحايا عقاب جماعي ومحاولة تهجير، مع تأكيد دور مصر كوسيط أممي-إنساني، وتوسيع استخدام مفردات القانون الدولي.

تكشف هذه التحولات أن ثبات موقع الوساطة يخفي تحولات أيديولوجية عميقة، تعكس تغير بنية السلطة والسياق السياسي في كل حقبة.

2. التحولات الدلالية في المفاهيم المركزية:

يركّز الجدول (2) على التحولات الدلالية في المفاهيم المفتاحية التي شكّلت نواة الخطاب الرئاسي حول حروب غزة.

جدول (2): تحولات الدلالات في المفاهيم المركزية داخل الخطاب الرئاسي المصري

عبد الفتاح السيسي	محمد مرسي	حسني مبارك	المفهوم/المصطلح
يُشار إليها بحذر عبر مصطلحات بديلة (الأطراف/الفصائل)	مقاومة مشروعة وصمود للشعب الفلسطيني	شبه غائبة؛ يُستعاض عنها بتعابير عامة	المقاومة
حماية الحدود ومنع التهجير وربط غزة بالأمن الداخلي	حماية مصر وغزة ضمن خطاب ثوري-عربي	استقرار الحدود ومنع الفوضى الإقليمية	الأمن القومي

الشريعة الدولية	حضور عام وغير مفصّل	تُستدعى لنزع الشرعية عن العدوان	تُستدعى بكثافة وربطها بجرائم الحرب والإبادة
العدوان/الحرب	«أعمال عنف» أو «أحداث»	«عدوان الاحتلال الصهيوني على غزة»	«حرب»، «إبادة»، «عقاب جماعي»، «تهجير قسري»
دور مصر القومي	وسيط تاريخي لضبط الاستقرار	قيادة سياسية داعمة لغزة	وسيط أممي-إنساني وحارس للأمن القومي

يتضح من الجدول (2) أن المفاهيم نفسها تُعاد صياغتها دلاليًا وفقًا لموقع النظام السياسي. ففي خطاب مبارك، تُفَرِّغ المقاومة من معناها السياسي، ويُعاد تعريف الأمن القومي بمنطق الاستقرار، بينما تُقدّم الحرب بلغة محايدة. في خطاب مرسي، تُستعاد المقاومة كمفهوم شرعي، ويتسع مفهوم الأمن القومي ليشمل غزة، في انسجام مع خطاب ثوري عربي. أما في خطاب السيسي، فتُدار دلالة المقاومة بحذر، ويُعاد تعريف الأمن القومي في إطار منع التهجير وحماية الحدود، مع تصاعد لافِت في استدعاء الشريعة الدولية.

تعكس هذه التحولات أن اللغة ليست أداة وصف، بل وسيلة لإعادة تعريف الواقع السياسي وحدود الفعل الممكن.

3. مستويات حضور الأطر الخطابية وصراع المعاني

يقدم الجدول (3) قراءة مقارنة لمستويات حضور الأطر الخطابية الرئيسة في الخطاب الرئاسي المصري.

جدول (3): مستويات ودلالات حضور الأطر الخطابية في الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة

الإطار الخطابية	حسني مبارك	محمد مرسي	عبد الفتاح السيسي
الإطار الإنساني	حضور مرتفع - تركيز على المعاناة دون مساءلة	حضور متوسط - مدمج بالخطاب التحرري	حضور مرتفع جدًا - تأطير الحرب ككارثة إنسانية ومنع التهجير
الإطار الأممي	حضور مرتفع - ربط غزة بالاستقرار الإقليمي	حضور منخفض	حضور مرتفع جدًا - أمن قومي وحدود ومنع التهجير
الإطار التحرري/المقاومة	حضور ضعيف جدًا	حضور مرتفع - شرعنة المقاومة	حضور محدود - تجنّب الشرعنة المباشرة
الإطار الدبلوماسي	حضور مرتفع - وساطة حيادية	حضور متوسط - وساطة منحازة أخلاقيًا	حضور متوسط - وساطة مؤسسية أمنية-إنسانية
الإطار القانوني-الحقوقي	حضور ضعيف	حضور محدود	حضور مرتفع - إبادة وجرائم حرب وعقاب جماعي

يُظهر الجدول (3) أن الإطار الإنساني يحضر بقوة في جميع الحقب، لكنه يؤدي وظائف مختلفة؛ إذ يُستخدم عند مبارك لتجريد الحرب من بعدها السياسي، وعند مرسي لدعم خطاب تحرري، وعند السيسي لتأطير الحرب ككارثة إنسانية تبرّر خطاب منع التهجير. كما يتضح صعود الإطار الأمني في خطاب مبارك والسيسي مقابل تراجع في خطاب مرسي، في حين يبلغ الإطار التحرري ذروته في خطاب مرسي فقط. أما الإطار القانوني-الحقوقي، فينتقل من الهامش إلى المركز في خطاب السيسي. يعكس هذا التوزيع صراعًا مستمرًا على تعريف معنى الحرب: أزمة إنسانية، تهديد أممي، قضية تحرر، أم جريمة دولية.

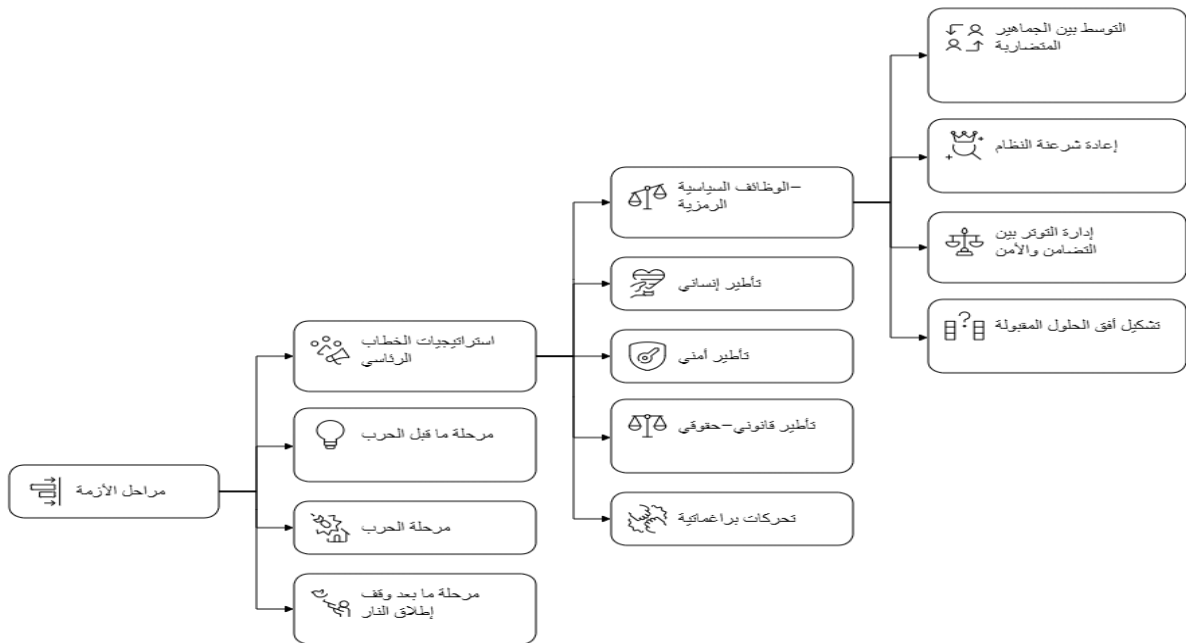
4. تكامل الأبعاد وتحليل الخطاب بوصفه ممارسة سياسية:

تكشف قراءة الجداول الثلاثة مجتمعة أن الخطاب الرئاسي المصري يعيد إنتاج المعنى عبر تفاعل الأبعاد النصية والدلالية والإطارية والبراغماتية. ففي عهد مبارك، ينتج هذا التفاعل خطاب حياد مسؤول يركّز على الاستقرار. وفي عهد مرسي، يُعاد

تركيب الأبعاد لصالح خطاب تحرري يعيد تعريف دور مصر والقضية الفلسطينية. أما في عهد السيسي، فيُعاد وزن هذه الأبعاد بما يسمح بالتوفيق بين خطاب الأمن القومي، والتنديد القانوني بالحرب، دون تبني خطاب مقاومة صريح. تؤكد هذه النتائج أن الخطاب الرئاسي ليس انعكاسًا محايدًا للأحداث، بل ممارسة سياسية فاعلة تُعيد تشكيل معنى الحرب وحدود الموقف الرسمي منها.

تُظهر نتائج هذا الفصل أن الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة يتسم بالدينامية والتغير تبعًا للسياق السياسي، حيث يُعاد تعريف الحرب، والفاعلين، ودور مصر عبر صراع مستمر بين الأطر الإنسانية والأمنية والتحررية والحقوقية. وانطلاقًا من هذه النتائج، تنتقل الدراسة في الخاتمة إلى مناقشة الدلالات العامة لهذه التحولات، وحدود الخطاب الرسمي في التأثير على مسار القضية الفلسطينية، إضافة إلى إبراز إسهامات الدراسة وأفاق البحث المستقبلية

نموذج استراتيجيات الخطاب الرئاسي في إدارة أزمات غزة



يوضّح الشكل (3) نموذج استراتيجيات الخطاب الرئاسي المصري في إدارة أزمات غزة، مبيّنًا كيفية تكيّف الخطاب مع مراحل الأزمة المختلفة (ما قبل الحرب، أثناءها، وما بعد وقف إطلاق النار). ويكشف النموذج أن الخطاب الرئاسي يوظّف حزمة متغيرة من الاستراتيجيات الإنسانية والأمنية والحقوقية والبراغماتية، تبعًا لحدة الأزمة وسياقها، بهدف إدارة صراع المعاني، والحفاظ على دور الوساطة، وبناء الشرعية، وضبط أفق الحلول السياسية الممكنة.

النتائج الرئيسة للبحث:

توصل البحث، من خلال تحليل الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة عبر الحقب الثلاثة (حسني مبارك، محمد مرسي، عبد الفتاح السيسي)، إلى مجموعة من النتائج الرئيسة التي تكشف عن تحولات بنيوية في الأطر الخطابية والدلالات السياسية، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. ثبات دور الوساطة وتحول مضمونه الأيديولوجي:

حافظ الخطاب الرئاسي المصري على توصيف مصر بوصفها «وسيطًا» في حروب غزة، غير أن مضمون هذا الدور شهد

تحولات واضحة؛ إذ انتقل من وساطة حيادية-إدارية تهدف إلى احتواء الأزمة في خطاب مبارك، إلى وساطة منحازة أخلاقياً وسياسياً لغزة في خطاب مرسي، ثم إلى وساطة أمنية-إنسانية في خطاب السيسي، تركز على منع التهجير وحماية الأمن القومي.

2. تحول توصيف الحرب وتمثيل الفاعل الفلسطيني:

تغير توصيف الحرب من «أحداث عنف» أو «أزمة» في خطاب مبارك، إلى «عدوان الاحتلال الصهيوني» في خطاب مرسي، ثم إلى «حرب» و«إبادة» و«محاولة تصفية القضية» في خطاب السيسي. وبالتوازي، تغير تمثيل الفلسطينيين من ضحايا منزوعي الفاعلية، إلى شعب مقاوم وفاعل تحرري، ثم إلى ضحايا تهجير وعقاب جماعي، مع تحييد نسي لخاطبات المقاومة المسلحة.

3. مرونة مفهوم الأمن القومي:

أعيد إنتاج مفهوم الأمن القومي خطابياً بما يتلاءم مع السياق السياسي لكل حقبة؛ إذ ارتبط في خطاب مبارك بضبط الحدود والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، واتسع في خطاب مرسي ليشمل الدفاع عن غزة ضمن تصور عربي-ثوري، بينما أعيد تعريفه في خطاب السيسي بوصفه قضية داخلية مرتبطة مباشرة بالحدود وسيناء ومنع التهجير.

4. تصاعد الإطار القانوني-الحقوقي:

شهد حضور مفردات القانون الدولي تحولاً تدريجياً؛ فقد كان شبه غائب في خطاب مبارك، وحاضراً بشكل انتقائي في خطاب مرسي، ثم تصاعد بقوة في خطاب السيسي من خلال توصيف الحرب باعتبارها «إبادة» و«جرائم حرب» و«عقاباً جماعياً»، بما يعكس توظيفاً خطابياً متقدماً للشرعية الدولية.

5. اختلاف الوظيفة البراغماتية للخطاب:

أدى الخطاب الرئاسي وظائف مختلفة باختلاف الحقب؛ إذ خدم خطاب مبارك وظيفة الاحتواء وضبط الغضب، بينما أدى خطاب مرسي وظيفة التعبئة الرمزية وتعزيز الشرعية الثورية، في حين ركز خطاب السيسي على الضبط الأمني-السياسي وشرعنة دور الدولة في إدارة الأزمة ومنع التهجير.

مناقشة النتائج:

تنسجم نتائج البحث مع الأدبيات النقدية في تحليل الخطاب السياسي التي ترى أن الخطاب في سياقات الصراع لا يعكس الواقع فحسب، بل يسهم في إعادة إنتاجه دلاليًا بما يخدم علاقات القوة وتوازنات الشرعية. فقد شكّل الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة ساحة صراع رمزي على تعريف طبيعة الحرب، والفاعل الفلسطيني، ودور مصر الإقليمي.

في حقبة مبارك، أسهم الخطاب الإنساني-الأمني في تفرغ الصراع من أبعاده السياسية والقانونية، وإعادة تعريفه كأزمة إنسانية قابلة للإدارة عبر الوساطة. أما في حقبة مرسي، فقد مثل الخطاب التحرري-الحقوقي قطيعة نسبية مع هذا المنطق، من خلال تسمية العدوان وشرعنة المقاومة، في انسجام واضح مع السياق الثوري الداخلي. وفي المقابل، أعاد خطاب السيسي إنتاج مركزية الأمن القومي، لكنه دمجه بإطار قانوني-حقوقي مكثف، ما أتاح الجمع بين خطاب إنساني ناقد للحرب وخطاب أممي متحفظ تجاه المقاومة المسلحة.

وبذلك، تعالج نتائج البحث فجوة واضحة في الأدبيات، تتمثل في غياب التحليل المقارن والطولي للخطاب الرئاسي المصري عبر الحقب المختلفة. كما تؤكد النتائج صلاحية نموذج الخطاب المتعدد الأبعاد في الأزمات (MDDC) في تفسير كيفية تفاعل الأبعاد النصية والدلالية والإطارية والبراغماتية داخل الخطاب السياسي. ويُظهر التحليل أن التحول الخطابي لا يعني

بالضرورة تحولاً جوهرياً في السياسة، بل قد يشكّل إعادة صياغة لغوية لإدارة التوازنات نفسها بأدوات جديدة، وهو ما يؤكد أن الخطاب الرئاسي يعمل بوصفه آلية لإدارة الشرعية أكثر من كونه انعكاساً مباشراً للسياسة الخارجية.

التوصيات:

1. تطوير الدراسات الخطابية المقارنة:

توسيع نطاق الأبحاث المستقبلية ليشمل خطابات مؤسسات الدولة المختلفة، مع إجراء مقارنات بين الخطاب الرئاسي المصري وخطابات قادة دول عربية أخرى لرصد أوجه التشابه والاختلاف في تمثيل المقاومة، والأمن القومي، والشرعية الدولية.

2. دمج التحليل الخطابي بالتحليل السياسي:

اعتماد مقاربات تربط بين تحليل الخطاب والتحولات السياسية والقرارات الفعلية، بما يجعل نتائج الدراسات أكثر فائدة في تفسير سلوك الدولة وإدارة الأزمات، وفي فهم علاقات القوة والهيمنة الأيديولوجية في الخطاب السياسي.

3. تعزيز تحليل توظيف القانون الدولي واللغة الحقوقية:

تفكيك استخدام مفردات القانون الدولي والمواثيق الحقوقية في الخطاب الرسمي بوصفها أدوات سياسية لإدارة الشرعية وبناء الصورة الدولية، مع الدعوة إلى تعميق حضور اللغة الحقوقية ومفاهيم المحاسبة الدولية في الخطاب المتعلق بالقضية الفلسطينية.

4. تعزيز البعد الإعلامي والجماهيري في الدراسات المقبلة:

دعم الأبحاث التي تحلل الخطاب الإعلامي الموازي للخطاب الرئاسي، مع دراسة أثره في تشكيل الرأي العام الداخلي والإقليمي، بما في ذلك تحليل ردود الفعل الجماهيرية على منصات التواصل الاجتماعي لفهم استجابات الجمهور للخطاب الرسمي.

5. توسيع المقارنة الإقليمية وتطبيق النتائج عملياً:

دراسة خطابات رسمية في دول عربية أخرى واجهت أزمات مشابهة، مع الاستفادة من نتائج البحث في تصميم برامج تدريبية للدبلوماسيين والمتحدثين الرسميين وصنّاع القرار، لتعزيز وعيهم بأدوار اللغة والخطاب في إدارة الأزمات وصناعة الشرعية السياسية.

6. توظيف أدوات التحليل الرقمي المتقدمة:

تشجيع الباحثين على استخدام تقنيات حديثة مثل التنقيب النصي، والتحليل الدلالي الآلي، ونماذج معالجة اللغة الطبيعية في دراسة الخطاب السياسي، بما يعزّز دقة النتائج و يتيح التعامل مع مجموعات نصية (corpora) واسعة ومتعددة المصادر، ويسهم في الكشف عن الأنماط الدلالية والخطابية التي قد لا تظهر بالتحليل التقليدي.

7. إدماج النتائج في البرامج التعليمية والتدريبية:

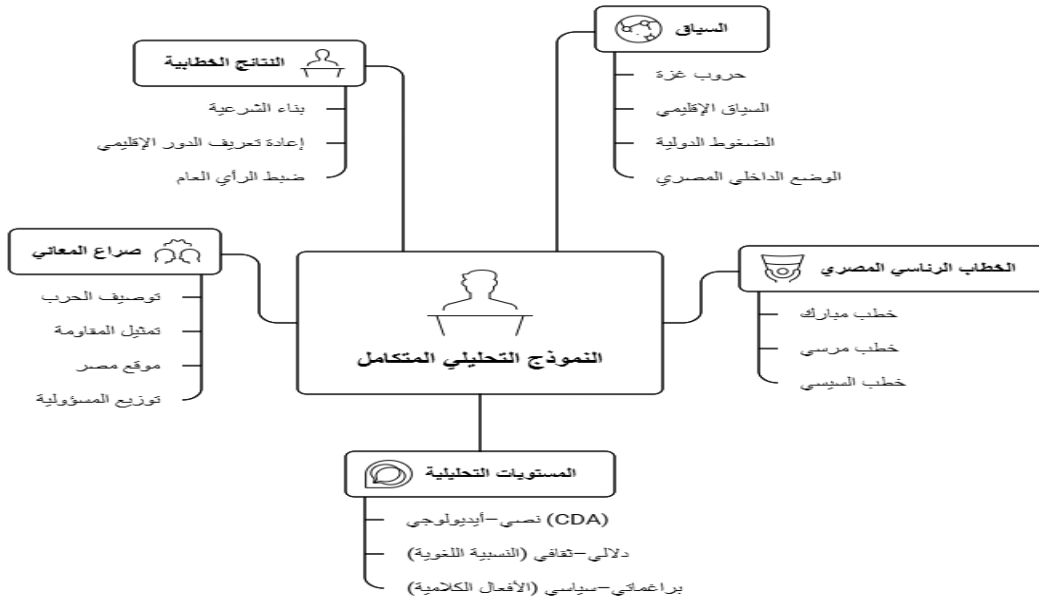
الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في تطوير مناهج وبرامج تعليمية وتدريبية في مجالات الإعلام، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية، بما يسهم في بناء جيل قادر على قراءة الخطاب السياسي نقدياً وفهم أبعاده الأيديولوجية والقيمية.

خاتمة:

خلص البحث إلى أن الخطاب الرئاسي المصري حول حروب غزة يُعد خطاباً ديناميكياً يعكس تحولات السياق السياسي بقدر ما يسهم في إعادة إنتاجه. فقد حافظ هذا الخطاب على ثوابت شكلية، مثل دور الوساطة، لكنه أعاد تعريف مضامينها ودلالاتها بما يتوافق مع أولويات النظام الحاكم في كل حقبة. ويُظهر التحليل أن غزة لم تكن حاضرة في الخطاب الرئاسي بوصفها ساحة مواجهة عسكرية فحسب، بل بوصفها مجالاً لإعادة تعريف مفاهيم مركزية مثل المقاومة، والأمن القومي، والشرعية الدولية، ودور الدولة الإقليمي.

ويؤكد البحث أن تحليل الخطاب السياسي في سياقات الصراع يظل مدخلاً أساسياً لفهم حدود الفعل السياسي الممكن، وطبيعة العلاقة المعقدة بين اللغة والسلطة في السياق العربي. كما يفتح المجال أمام دراسات أوسع تستكشف كيف يمكن للخطاب السياسي أن يشكل ليس فقط سرديات الصراع، بل أيضاً مسارات الحلول الممكنة في المنطقة، بما يعزز حضور البعد الإنساني والقانوني، ويتيح توظيف أدوات التحليل الرقمي المتقدمة في دراسة الخطاب، فضلاً عن إدماج نتائج هذه الدراسات في البرامج التعليمية والتدريبية لإعداد جيل قادر على قراءة الخطاب السياسي نقدياً وفهم أبعاده الأيديولوجية والقيمية.

النموذج التحليلي المتكامل لصراع المعاني في الخطاب الرئاسي المصري



المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Amer, M. (2017). Critical discourse analysis of war reporting in the international press: The case of the Gaza war of 2008–2009. Palgrave Communications, 3, Article 170–187.
2. Amer, M. (2017). Egyptian presidents' speeches in times of crisis: A critical discourse analysis. Journal of Language and Politics, 16(3), 1–18.
3. Bauer, Y. (2021). Resistance, legitimacy and political violence in asymmetric conflicts. Third World Quarterly, 42(7), 1456–1473.

4. El Damanhoury, K., & Lebovic, J. H. (2025). Covering the Israeli–Palestinian conflict: A critical discourse analysis of Al Jazeera English and BBC’s reporting on the 2023 Gaza war. *Media, War & Conflict*, 18(1), 22–41.
5. Fairclough, N. (1995). *Critical discourse analysis: The critical study of language*. London: Longman.
6. Fairclough, N. (2010). *Critical discourse analysis: The critical study of language* (2nd ed.). London: Routledge.
7. Searle, J. R. (1969). *Speech acts: An essay in the philosophy of language*. Cambridge: Cambridge University Press.
8. Van Dijk, T. A. (1998). *Ideology: A multidisciplinary approach*. London: SAGE Publications.
9. Van Dijk, T. A. (2006). Politics, ideology and discourse. In K. Brown (Ed.), *Encyclopedia of language and linguistics* (2nd ed., pp. 728–740). Oxford: Elsevier.
10. Wodak, R. (2001). *Methods of critical discourse analysis*. London: SAGE Publications.
11. Wodak, R. (2009). *The discourse of politics in action: Politics as usual*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
12. Zaher, A. (2009). *A critical discourse analysis of news reports on the Israeli–Palestinian conflict* (Doctoral dissertation). Nottingham Trent University. **ثانيًا: تقارير سياسات وأطروحات حديثة.**
1. Arab Center for Research and Policy Studies. (2023). *Egypt and the war on Gaza: Two discourses, one policy*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
2. Atlantic Council. (2023). *The Gaza war and its regional implications* (Policy brief). Washington, DC: Atlantic Council.
3. De Morais, S. (2024). *How media shapes perceptions of Gaza 2023–2024: A critical discourse and framing analysis of U.S. news outlets* (Master’s thesis). Columbia University.
4. Alajmi, F. (2025). *The media coverage of the Israel–Gaza war: A comparative critical discourse analysis of CNN and Al Jazeera* (Master’s thesis). Syracuse University.

ثالثًا: المراجع العربية

1. عامر، محمد. (2017). *تحليل الخطاب السياسي: مدخل نقدي*. القاهرة: دار الفكر العربي.
2. مازيد، أحمد. (2014). *الخطاب السياسي العربي: تحليل لغوي نقدي*. القاهرة: دار الكتب الأكاديمية.
3. عبد العاطي، محمد. (2016). *اللغة والسلطة في الخطاب السياسي العربي*. عمان: دار المسيرة.
4. الشناوي، محمود. (2018). *الخطاب الرئاسي وإعادة إنتاج الشرعية السياسية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. حدادي، جلال، وبوصبوعه، مصطفى. (2024). *السياسة الخارجية المصرية تجاه غزة وتحولات الدور الإقليمي*. *المجلة العربية للعلوم السياسية*, 18(2), 55–78.

نظريات العلاقات الدولية وتفسير الحرب الروسية الأوكرانية: من التفسير التقليدي إلى المتجدد

International Relations Theories and the Interpretation of the Russian-Ukrainian War: From Traditional to Renewed Explanations

د. ليلى الإدريسي العزوزي (جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب)

Leila El Idrissi El Azzouzi (Mohammed V University in Rabat, Morocco)

مستخلص:

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية من النزاعات الكبرى التي تركت أثرا عميقة على النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، مما أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم. في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تفسير هذه الحرب من خلال النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، والتي قد تواجه تحديات في فهم بعض جوانب النزاع، مثل التحولات الجيوسياسية السريعة، وتأثير التكنولوجيا، والعوامل الثقافية والاجتماعية. لذا، تبرز الحاجة إلى تطوير وتطبيق نظريات جديدة قادرة على تقديم تفسيرات أكثر شمولية للصراعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية الأوكرانية؛ العلاقات الدولية؛ النظريات المتجددة؛ التكامل النظري؛ الأمن.

Abstract:

The Russia-Ukraine war is considered one of the major conflicts that has left profound impacts on the international system in the twenty-first century, leading to a reshaping of political and economic alliances worldwide. Within this context, this study aims to explore how this war can be interpreted through traditional theories of international relations, which may face challenges in understanding certain aspects of the conflict, such as rapid geopolitical shifts, technological impacts, and cultural and social factors. Therefore, there is a need to develop and apply new theories capable of providing more comprehensive explanations for contemporary conflicts.

Keywords: Russia-Ukraine War; International Relations; Renewed Theories; Theoretical Integration; Security

مقدمة:

شهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تغيرات جوهرية بسبب الصراعات الكبرى، وكان أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 24 فبراير 2022. ويعود الصراع إلى انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، عندما أعلنت أوكرانيا استقلالها عن موسكو وسعت إلى توثيق علاقاتها مع الغرب، مما أثار مخاوف روسيا بشأن توسع النفوذ الغربي على حدودها. وتصاعدت التوترات بشكل أكبر مع الثورة الأوكرانية عام 2014¹، وما تلاها من ضم موسكو لشبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا²، مما أدى إلى اندلاع صراع مسلح في إقليم دونباس. في عام 2022، أدى التدخل العسكري الروسي الضخم إلى تصعيد الصراع، وإعادة تشكيل التحالفات السياسية والاقتصادية الدولية، مع ما يترتب على ذلك من آثار عميقة على الأمن الأوروبي والنظام العالمي.

وتثير الحرب إشكاليات نظرية في العلاقات الدولية مع تقاطع الأبعاد العسكرية والجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. وللحرب ثلاثة أبعاد مهمة متداخلة: العسكرية، والاقتصادية، والسياسية. و أعادت تشكيل التحالفات السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، كما يعكس هذا الصراع عوامل متعددة ومعقدة تتجاوز الأبعاد العسكرية، حيث تتداخل فيه عوامل جيوسياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية، مما يشكل تحدياً أمام التفسير الشامل لنظريات العلاقات الدولية التقليدية مثل الواقعية والليبرالية³، إذ تشكل هذه الأخيرة أدوات تحليلية مهمة لفهم الصراعات الدولية. ومع ذلك، فقد أثرت تساؤلات حول قدرتهم على تفسير الحروب والصراعات المعاصرة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، وخاصة في ظل المتغيرات الجيوسياسية الحديثة، إلا أن تعقيد الحرب الروسية الأوكرانية يوضح الحاجة الملحة لتطوير نظريات تشمل العوامل المتقاطعة مثل التكنولوجية والأيدولوجية، والجهات الفاعلة من غير الدول.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق للصراعات الدولية الحديثة من خلال إطار نظري يفسر طبيعة هذه الصراعات، وخاصة في سياق التحول السريع في النظام الدولي. وتساهم الدراسة أيضاً في تحليل تأثير الحرب على العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للقوى الكبرى، مع التركيز على مستقبل الأمن الأوروبي والعالمي. ويساعد هذا التنبؤ بالاتجاهات الجيوسياسية المستقبلية وتأثيرها على استقرار النظام الدولي.

تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية، إلى أي مدى تستطيع النظريات التقليدية أن تفسر الحرب الروسية الأوكرانية بشكل ملائم؟ هل من الضروري التوصل إلى تفسيرات جديدة تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والثقافية والهوياتية؟ وهل من الممكن دمج النظريات التقليدية والجديدة لتقديم تفسير شامل؟

ترتكز الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن النظريات التقليدية تقدم تفسيراً جزئياً لهذا الصراع، بينما يمكن للنظريات الجديدة أن تقدم تفسيراً أكثر شمولاً. من خلال دمج النظريات التقليدية والناشئة، وجمع العوامل العسكرية وغير العسكرية، فقد يساعد ذلك أيضاً في تفسير الحرب بشكل أكثر دقة.

¹ بول دانيري، ترجمة بزن الحاج، أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية [Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Brutal War]، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2022، ص 378.

² نوار جليل هاشم وآخرون، الاقتراب الكبير روسيا في الشرق الأوسط [The Great Approach: Russia in the Middle East] دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020، ص 58.

³ يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية [Theories in International Relations]، منتدى المعرفة، 2013، ص 134.

لتفكيك إشكالية البحث، تم الاستناد إلى المنهج التاريخي لفهم السياقات التاريخية التي سبقت ورافقت النزاع، والمنهج الوصفي لدراسة العوامل المؤثرة في تطور الحرب وأبعادها المختلفة، والاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة النظريات التقليدية والمتجددة في تفسير الحرب الروسية الأوكرانية.

تم تقسيم الدراسة إلى محورين، تناولنا في المحور الأول النظريات التقليدية في العلاقات الدولية: تفسير الحرب الروسية الأوكرانية بين القوة والمصالح والتعاون، بينما تم تخصيص المحور الثاني لإسهام النظريات المتجددة في دراسة الحرب الروسية الأوكرانية وإمكانية تكاملها مع النظريات التقليدية.

المحور الأول: النظريات التقليدية في العلاقات الدولية: تفسير الحرب الروسية الأوكرانية بين القوة والمصالح والتعاون

أولاً: النظريات القائمة على القوة والمصالح الوطنية (الواقعية، توازن القوى والمباريات)

تعتمد الواقعية على نظرية مفادها أن الدول هي الجهات الفاعلة الأساسية ووحدات التحليل في نظام دولي فوضوي. وبحسب هذه النظرية، فإن كافة الدول تمتلك قدرات عسكرية هجومية، تجعلها تشكل تهديدا لبعضها البعض.

وفقا للنظرية الواقعية، تسعى الدول إلى إنشاء مناطق نفوذ أو مناطق عازلة لتعزيز أمنها. تاريخيا، سعت كافة القوى العظمى بما في روسيا، إلى السيطرة على المناطق المجاورة من خلال الحفاظ على العلاقات التي تخدم مصالحها. بالنسبة لمورغنثاو (Hans Morgenthau)، فإن المصلحة لا تنفصل عن مفهوم القوة، الذي يعني أي شكل من أشكال السيطرة الكاملة على جميع العلاقات الاجتماعية.¹

ولذلك تعتبر روسيا أن أوكرانيا تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي بينها وبين أوروبا باعتبارها بالغة الأهمية في مجالها الحيوي، واعتبرت موسكو انضمام أوكرانيا لحلف الشمال الأطلسي (الناتو)، و إرسال قوات هجومية إليها خطوة خطيرة للغاية على الأمن القومي والنفوذ الروسيين. و من هذا المنظور، فإن التدخل الروسي في أوكرانيا يشكل جزءا من سياسة أوسع نطاقا تهدف إلى حماية مجالها الجيوسياسي وضمان بقاء نظامها السياسي في مواجهة التحديات الغربية.

وقد ظهرت نظريتان فيما يتصل بالجوانب الأمنية للنظام الدولي؛ تؤكد الواقعية الدفاعية على أهمية الجوانب الدفاعية في تحقيق أمن النظام الوطني والدولي.² وهو ما يختلف عن الواقعية الهجومية، التي تفترض أن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها بشكل مستمر. وترى الواقعية الدفاعية أن الدول تميل إلى اتخاذ تدابير احترازية للحفاظ على أمنها ولكنها تسعى إلى الهيمنة أو إثارة التوتر. ترى الواقعية الدفاعية أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إنشاء مؤسسات أمنية قادرة على تجنب السلوكيات الخطيرة التي يقترحها الواقعيون الهجوميون.³

وفي سياق الحرب الروسية الأوكرانية، تُفسر الواقعية الدفاعية التدخل الروسي على أنه رد فعل على توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو حدود روسيا، وتعتبر موسكو هذا التوسع تهديداً مباشراً لأمنها القومي، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات عسكرية لتعديل التوازن الإقليمي. كما تبرر الواقعية الدفاعية التحركات الروسية على أنها وسيلة لحماية النفوذ الإقليمي

¹ رايح خليفي، الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية) [Realism in International Relations: A Theoretical Study] مجلة الفكر القانوني والسياسي العدد 1، 2017، ص 27.

² علي زياد علي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية [Theoretical Foundations in International Politics]. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص 207.

³ الوليد أبو حنيفة، دور البرايغم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية والادوار السياسية [The Role of Realist Epistemological Paradigm in Analyzing International Politics]، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 89.

ضد ما تعتبره روسيا تدخلات غربية تهدف إلى تقليص دورها وتأثيرها¹. يتجلى ذلك من خلال نشر القوات الروسية على حدود أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، حيث اعتبرت موسكو هذه الخطوات دفاعية لمواجهة التغيرات التي تهدد وضعها الجيوسياسي.

على الرغم من قدرتها على تفسير بعض الجوانب الأمنية والسياسية للنزاع، تواجه الواقعية الدفاعية صعوبات في تحليل العوامل غير العسكرية، مثل الهوية الوطنية الأوكرانية، والدور الاقتصادي، والأبعاد الثقافية التي ساهمت في تصعيد النزاع. لذا يرى ميرشايمر (Mearsheimer) أن كل دولة ملزمة باستخدام جميع الوسائل المتاحة لضمان بقائها.

من منظور توازن القوى والمباريات، يعتبر الصراع العنصر الأساسي في العلاقات الدولية، وليس مجرد استثناء. فالصراع لا ينشأ فقط من اختلاف المصالح القومية، بل يتجلى بشكل أكبر في سعي كل دولة لتعزيز قوتها القومية على حساب الدول الأخرى². لقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تغييرات جذرية في توازن القوى على الساحة الدولية، حيث شهدت العلاقات بين الشرق والغرب تصاعداً في التوتر، مما يذكرنا بأجواء الحرب الباردة³. فتتعازز التحالفات القديمة ويظهر اصطفااف دولي جديد بين القوى الداعمة لروسيا وتلك التي تقف مع الغرب. وفي هذا السياق، تبرز العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسية في الصراع الذي فرضته الدول الغربية على روسيا، حيث كانت تهدف إلى تقويض قدرتها على مواصلة الحرب. ومع ذلك، أدت هذه العقوبات إلى تعميق الانقسامات بين الشرق والغرب، وكشفت عن تداخل الاقتصاد العالمي وتأثيره على العلاقات الدولية.

وفي المقابل، وفقاً لتصنيفات المباريات، يمكن اعتبار الأزمة الأوكرانية مباراة مختلطة تجمع بين العناصر الثنائية والجماعية من حيث الأطراف المشاركة. على المستوى السياسي، كانت المواجهة بين روسيا وأوكرانيا، مع مشاركة محدودة من بيلاروسيا من جهة، وأوكرانيا ودول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو" من جهة أخرى في عام 2021. ولكن عندما تحولت المباراة على صراع عسكري، أصبحت ثنائية بين روسيا وأوكرانيا مما جعلها مباراة غير متكافئة نظراً للاختلاف الكبير في القدرات العسكرية بين الطرفين، بالإضافة إلى عدم رغبة دول حلف الناتو على الدخول في حرب مع روسيا. وبالتالي، فإن هذه المباراة تتميز بكونها مختلطة على مستويين، من حيث الأطراف، حيث تجمع بين الثنائية والجماعية⁴، ومن حيث الطبيعة، حيث تمنح بين الدبلوماسية والحرب.

ثانياً: النظريات القائمة على التعاون والأفكار والهيكل الاقتصادي

تظهر الحرب الروسية الأوكرانية أيضاً حدود النظريات الليبرالية التي تعتمد على دور الدول في المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل لتحقيق الاستقرار والسلام. فالاستجابة السريعة للغرب من خلال فرض عقوبات على روسيا وتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا توضح أن المصالح الوطنية والمنافسة بين القوى الكبرى لا تزال العوامل الحاسمة في تحديد سياسات الدول، بدلاً من التعاون الدولي.

¹ فؤاد حسين أحمد شرهان، مستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة الجامعة اليمنية العدد السادس، 2021، ص 164.

² شوقي عرجون، نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 03، 2021، ص 733.

³ ريتشارد ليدل، ترجمة وشرح جهاد عودة وعبد المنعم عدلي، توازن القوى في العلاقات الدولية [Balance of Power in International Relations]، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2000، ص 137.

⁴ مروة فكري، مدخل إلى العلاقات الدولية... أزمة العولمة وأفاق العالمية [Introduction to International Relations: The Crisis of Globalization and Global Prospects]، دار الكتاب المصري، 2021، ص 235.

إن النظريات الليبرالية التي تؤكد على أهمية دور منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها في ضمان العدالة الدولية وحل النزاعات¹، لم تتمكن من تفسير سبب الاستجابة السريعة والموحدة بشكل ملحوظ للتدخل الروسي في أوكرانيا، والتي تمثلت في تنفيذ سلسلة واسعة وغير مسبقة من العقوبات على النظام الروسي شملت جميع المجالات السياسية والمالية والرياضية والاتصالية، دون انتظار ردود فعل من الأمم المتحدة وأجهزتها التنفيذية. ورغم أن المؤسسات الدولية لا تستطيع حل تضارب المصالح الأساسية أو منع القوى العظمى من التصرف وفقا لرغباتها، إلا أنها يمكن أن تسهم في تسهيل استجابات جماعية أكثر فعالية عندما تتماشى مع مصالح الدولة في الغالب.

تؤكد النظرية الليبرالية على أهمية المؤسسات الدولية والعلاقات الاقتصادية في إدارة النزاعات بشكل فعال، وفقا لما طرحه كيوهان (Keohane) سنة 1984، تعتبر العقوبات الاقتصادية مثل تلك المفروضة على روسيا، أداة ضغط قوية²، رغم محدودية تأثيرها على المدى القصير. من ناحية أخرى، يبرز دويل (Michael Doyle) تأثير الديمقراطية في اتخاذ القرارات السياسية، حيث تميل الدول الديمقراطية إلى اعتماد أساليب سلمية لحل النزاعات. كما يرى الليبراليون أن الانخراط في المنظمات الدولية يلعب دورا محوريا في احتواء الأزمات وتقليل احتمالات التصعيد العسكري.

قدمت الماركسية تفسيراً مختلفاً للصراع الدولي، حيث ترى أن الرأسمالية هي السبب الرئيسي وراء هذا الصراع، وأنها تحدد سلوك الدول، وتعتبر الماركسية أن الحرب تعكس صراعاً أوسع بين الرأسمالية الغربية ومناهضتها، وهو ما يتجلى في جهود روسيا لمقاومة الهيمنة الاقتصادية الغربية من خلال تقليل الاعتماد على الدولار والنظام المالي الغربي. كما تسعى روسيا إلى السيطرة على ممرات الطاقة الاستراتيجية، ومنع أوكرانيا من أن تصبح منصة اقتصادية للغرب، وتبرز أهمية الموارد الطبيعية، مثل الغاز والنفط³، في تشكيل مواقف الدول تجاه الحرب.

تركز الماركسية على الاقتصاد كقوة دافعة للصراعات الدولية، وتسلب الضوء على الصراع الطبقي والهيمنة الاقتصادية⁴، مما يبرز الأبعاد الاقتصادية في الحرب الروسية الأوكرانية. حيث تتجاوز الماركسية في تفسيرها الجوانب القانونية التقليدية وتعتبر أوكرانيا منطقة استراتيجية لنقل الطاقة، مثل الغاز والنفط إلى أوروبا، مما يجعلها مركزاً للتنافس الاقتصادي. تسعى روسيا من هذا المنطلق إلى الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية في مواجهة النفوذ الغربي الرأسمالي، الذي يهدف إلى تقليل اعتماد أوروبا على الطاقة الأوكرانية وتعزيز الهيمنة الاقتصادية الغربية.

المحور الثاني: إسهام النظريات المتجددة في دراسة الحرب الروسية الأوكرانية وإمكانية تكاملها مع النظريات التقليدية

أولاً: أبعاد النظريات المتجددة في العلاقات الدولية لتحليل الحرب الروسية الأوكرانية

تعتبر الواقعية الجديدة، المعروفة أيضاً بالواقعية البنوية، تطوراً للنظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية، التي وضع أسسها كينيث والتز (Kenneth Walter) في كتابه "نظرية السياسة الدولية" عام 1979. تركز الواقعية الجديدة على

¹ بشير زين العابدين، النظريات الأمنية وتطبيقاتها في العالم العربي [Security Theories and Their Applications in the Arab World]، مركز شارك، 2023، ص 71.

² أحمد حسين، الأبعاد الاستراتيجية لصعود الدب الروسي [Strategic Dimensions of Russia's Rise]، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017، ص 24.

³ محمد لكربي، الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطافي: السياق والتداعيات، آفاق استراتيجية العدد 8، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، (2023): ص 65.

⁴ نوره كطاف هيدان، النظرية الماركسية: الأسس والتقييم، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 5، 2020، ص 411.

هيكل النظام الدولي كعامل رئيسي يؤثر في سلوك الدول، بدلا من التركيز على الطبيعة البشرية أو دوافع القادة كما في الواقعية التقليدية .

تستند الواقعية الجديدة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية:

- الفوضى الدولية : يعتبر النظام الدولي فوضوي بطبيعته، حيث تفتقر العلاقات بين الدول إلى سلطة مركزية تُنظمها¹. وهذا يدفع الدول إلى اتخاذ خطوات استباقية لحماية مصالحها، كما يتضح من سلوك روسيا تجاه توسع حلف الناتو، الذي تعتبره تهديدا وجوديا لأمنها القومي.
 - توازن القوى: تسعى الدول الكبرى، مثل روسيا إلى الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، من خلال منع أوكرانيا من الانضمام إلى الناتو، في محاولة لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي.
 - معضلة الأمن: يؤدي غياب الثقة بين الدول إلى سباق التسلح وتصعيد النزاعات، كما تراه روسيا في تعزيز القدرات العسكرية لأوكرانيا بدعم من الغرب.
 - القطبية الدولية: تعكس الحرب الروسية الأوكرانية التحولات في النظام الدولي، حيث تسعى لتحدي الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية².
- أما نظرية التعقد (Complexity Theory) فهي إطار تحليلي يُستخدم لفهم الظواهر الديناميكية التي تتسم بالتفاعل بين مجموعة من العوامل غير الخطية. في مجال العلاقات الدولية، تُساعد هذه النظرية في تحليل النزاعات المعقدة، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والسياسية مع الديناميكيات السياسية والعسكرية.

تستند نظرية التعقد على عدة مرتكزات رئيسية، منها:

- التفاعل بين العوامل المتعددة: فالحرب ليست مجرد صراع بين دولتين، بل تتأثر بعوامل سياسية واقتصادية وتاريخية وثقافية. كما أن التدخلات الدولية، مثل العقوبات الاقتصادية والدعم العسكري لأوكرانيا³، تُضيف طبقات جديدة من التعقيد إلى النزاع.
 - عدم القدرة على التنبؤ: النزاعات الكبرى لا تتبع مسارا خطيا، بل تتطور بطرق غير متوقعة بين الفاعلين الدوليين .
 - التكيف والتغير المستمر: تقوم الأطراف المتنازعة بتعديل استراتيجياتها بشكل مستمر استجابة للتطورات العسكرية والدبلوماسية. فروسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى القوى الغربية، تُعدل سياساتها وفقا للظروف المتغيرة.
 - التأثيرات المتشابهة: تتجاوز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية حدود الدولتين لتؤثر على الاقتصاد العالمي، والأمن الغذائي، وأسعار الطاقة، مما يجعل النزاع جزءا من شبكة معقدة من العلاقات الدولية.
- في ظل هذه التفاعلات المعقدة التي تتميز بها النزاعات الدولية الحديثة، تعتبر نظرية التعقد إطارا أساسيا لفهم الديناميكيات غير الخطية التي تشكل مسار الصراعات، حيث يظهر أن النزاع الروسي الأوكراني ليس مجرد مواجهة عسكرية،

¹ Bilal Karabulut, International Relations « Theories, Concepts, and Organizations, (Published by Lexington Books, 2024), p 135.

² حسن محمد سليم، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى [American Hegemony and the Future of Great Powers] مكتبة جزيرة الورد، 2014، ص 85.

³ رسلان علاء الدين، حرب أوكرانيا تحليل المسار التاريخي للأزمة دراسة لموازن القوى العسكرية والقوة الناعمة (تحليل الجوانب الاستراتيجية والتكتيكية للصراع) تحليل استشرافي لمستقبل النزاع [Ukraine War: Historical Analysis of the Crisis – A Study of Military Balance and]، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2023، ص 191.

بل هو ظاهرة ديناميكية تتأثر بعوامل متعددة مما يتطلب تحليلاً شاملاً يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا.

في هذا السياق، تطبق نظرية التعقد بشكل واضح على الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تبرز شبكة العلاقات المتشابكة بين العوامل الدولية المختلفة. يكشف النزاع عن تأثير المصالح الاقتصادية والتحالفات السياسية، والتغيرات الجيوسياسية على مسار الحرب، مع التدخلات الدولية التي تضيف طبقات جديدة من التعقيد مثل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا والدعم العسكري لأوكرانيا.

تؤكد نظرية التعقد أن العلاقات الدولية ليست خطية¹، بل تعتمد على تفاعل ديناميكي بين عناصر متعددة، كما يتضح في الحرب الروسية الأوكرانية. فالفواعل في هذه الحرب لا يقتصر على روسيا وأوكرانيا فقط، بل تشمل أيضاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، بالإضافة إلى منظمات مثل الناتو.

كما أن عدم القدرة على التنبؤ بنتائج الحرب يعود إلى تأثير العوامل غير الخطية، مثل الدعم الغربي لأوكرانيا وتراجع الاقتصاد الروسي. علاوة على ذلك، لم تؤثر العقوبات الاقتصادية على قدرة روسيا العسكرية فحسب، بل أدت أيضاً إلى تغيير سياسات الطاقة الأوروبية، مما زاد من تعقيد الأزمة. كم تبرز الحرب أهمية التكنولوجيا، مثل الطائرات المسيّرة والحروب السيبرانية والذكاء الاصطناعي²، والتي ساهمت في جعل ساحة المعركة أكثر تعقيداً وأقل خضوعاً للقواعد التقليدية. كما أن الدور المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية: مثل شركات الأسلحة، جماعات القرصنة الإلكترونية، ومنصات الإعلام الرقمي التي تساهم في إعادة تشكيل بيئة الحرب بطرق لم تكن تقليدية في النزاعات السابقة.

تعتبر نظرية اتخاذ القرار من النظريات الحيوية في سياقات الحرب والطوارئ، حيث تتطلب هذه الحالات اتخاذ مجموعة من القرارات والبدائل قبل الوصول للجوء إلى الخيار الأكثر صعوبة. وهو إعلان الحرب. وقد اتبع صانعو القرار السياسي في روسيا هذا النهج، حيث اعتبروا الحرب خياراً استراتيجياً لتحقيق الهيمنة الروسية في النظام الدولي.

يعرف اتخاذ القرار بأنه عملية الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة، والتي تتسم بعدم اليقين في نتائجها. بمعنى آخر، هو الأسلوب الرشيد الذي يعتمد عليه صانع القرار من خلال دراسة وتحليل الخيارات المتاحة والتي تؤثر داخلياً وخارجياً بهدف الوصول إلى الاختيار السليم³.

تهدف نظرية اتخاذ القرار إلى فهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وهو عنصر أساسي في تفسير السياسة الخارجية للدول. كما تساعد هذه النظرية في إدراك كيفية تفاعل الأنظمة القومية مع بعضها البعض ومع الواقع السياسي الدولي⁴، مما يوفر فهماً معمقاً لآليات اتخاذ القرار في مواجهة المواقف السياسية المختلفة. وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة، نظراً لأن قرارات الدول لم تعد تقتصر على الشأن الداخلي فقط، بل امتدت إلى المجال الخارجي، مما يستدعي التمييز بين القرارات الداخلية والخارجية وتأثير كل منهما على السياسة الدولية.

¹ حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا، ملفات: الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 2022، ص 25.

² Nicolae Sfectu, Electronic Warfare and Artificial Intelligence, MultiMedia Publishing, 2024, p 24.

³ هديل محمد القضاة، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي [The Russian - Ukrainian War and the Future of the International System]، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2024، ص 26.

⁴ عبد القادر محمد فهبي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية [Partial and General Theories in International Relations]، دار الشروق للتوزيع والنشر، 2010، ص 79.

تتجلى أهمية هذه النظرية في اتخاذ القرارات الحاسمة، خاصة فيما يتعلق بالحرب الروسية على أوكرانيا، حيث يحمل هذا القرار السياسي تداعيات عميقة على الأصدقاء السياسية والاقتصادية والدولية. فرغم ما تسببه الحروب من خسائر فادحة، اعتبرت القيادة الروسية هذا الخيار الأنسب لإعادة تأكيد نفوذ روسيا على الساحة الدولية. وتركز نظرية صنع القرار على كيفية اتخاذ القادة للقرارات في أوقات الأزمات، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب الروسية الأوكرانية من خلال:

- القرارات الاستراتيجية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، التي استندت إلى تصورات تاريخية وأمنية تعكس رؤية موسكو لمكانتها في النظام الدولي.
 - تأثير مستشاري الدولة ودوائر النفوذ الداخلية في تحديد مسار الحرب وآليات التعامل مع المستجدات العسكرية والسياسية.
 - الخيارات الغربية التي تمحورت حول دعم أوكرانيا دون التدخل العسكري المباشر¹، وهو نهج يعكس توازناً دقيقاً بين المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول الغربية.
- تعد نظرية الأمننة (Securitization Theory) واحدة من أبرز الأطر النظرية في مجال العلاقات الدولية، وقد تم تطويرها على يد باحثين مثل أولي ويفر (Ole Weaver) وباري بوزان (Barry Buzan) ضمن مدرسة كوبنهاغن². تُركز هذه النظرية على كيفية تحويل القضايا العادية إلى قضايا أمنية من خلال الخطاب السياسي.

وفقاً لهذه النظرية، عندما يتم تصنيف قضية معينة كتهديد وجودي، يصبح من الممكن تبرير اتخاذ إجراءات استثنائية، مثل استخدام القوة العسكرية أو فرض قيود صارمة. في سياق الحرب الروسية الأوكرانية، استخدمت روسيا نظرية الأمننة لتبرير تدخلها العسكري، حيث صورت توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية كتهديد مباشر لأمنها القومي³، وقد ركز الخطاب الروسي على أن انضمام أوكرانيا إلى الناتو سيؤدي إلى نشر قوات عسكرية غربية على حدودها، مما دفع موسكو إلى اتخاذ إجراءات وقائية. كما استخدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خطاباً يبرز التهديدات الثقافية والسياسية التي تواجهها روسيا، مثل فقدان النفوذ في المنطقة.

من جهة أخرى، تم تأطير التدخل الروسي من قبل الجانب الأوكراني والدول الغربية كتهديد وجودي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها الوطنية. حيث استخدمت الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، خطاباً يُبرز التهديدات الروسية للسيادة الأوكرانية والقيم الديمقراطية⁴، مما يُبرر العقوبات الاقتصادية والمساعدات العسكرية لأوكرانيا.

تركز النظرية البنائية على أهمية الهوية الوطنية والسرديات التاريخية في تشكيل العلاقات الدولية. فروسيا تعتبر أوكرانيا جزءاً من تراثها الحضاري والتاريخي، بينما تسعى أوكرانيا لتعزيز استقلالها وهويتها الوطنية. وقد أسهم الخطاب الإعلامي والدعاية السياسية بشكل كبير في تأجيج الصراع وإعادة تشكيل الرأي العام على المستويين المحلي والعالمي. وبعد عام 2014،

¹ خليل عزيمة، «النظرية الماركسية: الأسس والتقييم سيناريوهات الأزمة الروسية - الأوكرانية، وتداعياتها، تقدير موقف»، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2022، 5، تاريخ الاطلاع 2ماي 2025، www.dimensionscenter.net.

² عبد القادر دندن، الأمن والدراسات الأمنية في عالم متغير منطلقات معرفية ونظرية لفهم البيئة الأمنية الدولية [Security Studies in a Changing World: Epistemological and Theoretical Foundations]، مركز الكتاب الأكاديمي، 2024، ص 65.

³ عادل الديوي، الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية - دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية [Strategic Perception of the United States: A Study in Geopolitical Principles]، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 478.

⁴ أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 16، (2022): ص 432.

شهدت الهوية الأوكرانية تحولا نحو الغرب، مما زاد من حدة التوترات وفقا للبنائية، فإن العلاقات الدولية ليست ثابتة، بل هي علاقات اجتماعية¹، تتشكل من خلال التفاعل بين الدول، إذ تتغير التصورات بناء على الخطاب السياسي والهوية الوطنية. تتميز النظرية البنائية بتركيزها على الهوية والمعايير والثقافة والأفكار واللغة والمعرفة والإيديولوجيا، خلال فترة حكم فيكتور يانوكوفيتش (Victor Yanukovych)، كان هناك تقارب ملحوظ بين روسيا وأوكرانيا، مما أثر سلبا على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وهكذا لعبت هوية النخبة والقيادة السياسية دورا محوريا في تشكيل المصالح الخارجية لأوكرانيا. فقد اعتبر (Victor Yanukovych)، الذي ينحدر من أصول روسية، أن تعزيز العلاقات مع روسيا يمثل مصلحة لأوكرانيا، ورأى أن توسيع التقارب على الأصدقاء التجارية والاقتصادية والسياسية والثقافية هو ما تحتاجه بلاده. على النقيض، اعتبرت حكومة زيلينسكي (Volodymyr Zelensky) أن التقارب مع الاتحاد الأوروبي والشراكة معه، بالإضافة إلى الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي (الناتو) والغاء اللغة الروسية والانفصال عن هيمنة موسكو، يشكل جوهر مصالح أوكرانيا. وبالتالي، تغيرت العلاقات والمصالح بناء على أفكار وهويات ومعتقدات صانعي القرار، مما أدى في النهاية إلى تدمير البنية التحتية لأوكرانيا وتشريد شعبيها².

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية مثالا واضحا على الحروب الهجينة، حيث اعتمدت روسيا على مجموعة من الأدوات العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، يشمل هذا النهج الحرب السيبرانية، والدعاية الإعلامية، والضغط الاقتصادي، والتدخل العسكري غير المباشر، مما ساهم في تعقيد المشهد الجيوسياسي في المنطقة.

منذ بداية الأزمة، عملت روسيا على تنفيذ استراتيجيتها الجديدة بهدف تحقيق توازن دولي، حيث كان ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014 والتدخل في شرق أوكرانيا من خلال دعم الفصائل الموالية لها من أبرز الخطوات التي عززت نفوذها الإقليمي³، لم يكن هذا التدخل مجرد تحرك عسكري، بل جاء في إطار رؤية جيواستراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل ميزان القوى في أوروبا الشرقية.

استخدمت روسيا الطاقة كأداة ضغط رئيسية ضد الغرب، حيث استغلت إمدادات النفط والغاز كوسيلة للتأثير، مما ساعدها على إضعاف التطلعات الغربية لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية، ونشر الدرع الصاروخي، والتهديد المستمر لروسيا في مجال أمنها القومي. كما سعت روسيا إلى تبني استراتيجية طاقية واضحة تهدف إلى رفع أسعار توريدات النفط والغاز إلى دول أوروبا، حيث شكلت أوكرانيا البوابة الرئيسية لتحقيق روسيا عددا من الأهداف الاستراتيجية⁴. وتوجد أبعاد متعددة دفعت روسيا للتدخل في الأزمة الأوكرانية، تشمل الجوانب التاريخية والسياسية والاستراتيجية، والتي تم تناولها في الفصول السابقة، وتظهر سعي روسيا لاستعادة هيبتها الإقليمية والدولية على حد سواء.

¹ فوزي أشن، الدين في نظريات العلاقات الدولية: النظرية البنائية نموذجا، مجلة شؤون استراتيجية العدد 17، مارس 2021، ص 94.

² محمود عبد العزيز، تأويلات الفاعلين.. نحو مقارنة بنائية لفهم الحرب الروسية - الأوكرانية، تحليلات- قضايا عالمية، مجلة السياسة الدولية، 2022/03/27، تاريخ الاطلاع عليه 2 ماي 2025، <https://www.siyassa.org/eg/Nwes/18266.aspx>.

³ أسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا - الخيارات والرهانات- [The Russian Model of Hybrid Warfare in Ukraine: Options and Stakes]، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص 249.

⁴ غزلان محمود عبد العزيز، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أجندة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2030، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية المجلد التاسع، العدد 18، 2024، ص 105.

ثانيا: تكامل النظريات التقليدية والمتجددة لفهم شامل للحرب الروسية الأوكرانية

يمكن أن يسهم الجمع بين النظريات التقليدية والمتجددة في تقديم فهما أعمق وشامل لأسباب الحرب ومساراتها. حيث تعزز النظريات المتجددة التفسيرات التي تقدمها المقاربات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية، من خلال توسيع نطاق التحليل ليشمل العوامل غير العسكرية. على سبيل المثال: تفسر الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة دوافع روسيا في الحرب الأوكرانية من خلال التركيز على القوة والردع وتوازن المصالح الجيوسياسية. بينما تمثل الحرب الهجينة استراتيجية معاصرة تجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية والتكتيكات غير النظامية لتعزيز النفوذ السياسي وإثارة الاضطرابات في نظام مستقر¹، كما تساهم الأدوات غير التقليدية مثل الهجمات السيبرانية والتضليل الإعلامي في تعزيز مصالحها دون الحاجة إلى المواجهة المباشرة.

يجسد الدمج بين هذه النظريات أن الأمن القومي لم يعد مقصورا على القوة العسكرية فحسب، بل يتطلب فهما أعمق للديناميكيات الدولية المعاصرة التي تشمل أدوات غير تقليدية للصراع، كما تبرز أن الحرب الروسية الأوكرانية ليست مجرد نزاع تقليدي على الأرض، بل هي تفاعل معقد بين المصالح الجيوسياسية، حيث تتداخل الفوضى الدولية والأساليب غير التقليدية للصراع². إنها مواجهة شاملة تمتد إلى مجالات الاقتصادية والسياسة والتكنولوجيا.

يمكن تحليل الحرب الروسية الأوكرانية من خلال دمج النظريتين، حيث تقدم هذه الرؤية المتكاملة بعدين: الأول يتعلق بالجانب المؤسسي والدبلوماسي، والثاني يتناول تأثير الهوية والخطاب السياسي، بحيث تتكامل عناصر كل نظرية لتشكيل تفسير شامل لا يعتمد فقط على القوة المادية أو المؤسسات، بل يأخذ في الاعتبار أيضا الهوية والتصورات السياسية أيضا.

في هذا السياق يجب إيجاد نقاط التقاء بينهما:

■ المزج بين الهوية الوطنية والتفاعل المؤسسي: وفقا للبنائية، تعتبر الهوية الوطنية عنصرا جوهريا في تشكيل العلاقات الدولية، كما أن متغير الهوية ضروري لتفسير التغيرات التي تحدث في بنية وطبيعة السياسة الدولية³. من جهة أخرى، تضيف الليبرالية دور المؤسسات في إدارة الصراعات. لذا، يمكن تفسير تحركات روسيا تجاه أوكرانيا ليس فقط كصراع هوياتي يتعلق بالإرث التاريخي، بل أيضا كنتيجة لتفاعل مع المؤسسات الدولية التي تحدد إطار العلاقات العالمية⁴، (مثل العقوبات الاقتصادية، وقرارات الأمم المتحدة). تسعى أوكرانيا لتعزيز استقلالها السياسي والثقافي من خلال التقارب مع الغرب، معتبرة أن هذا الخيار يعكس سيادتها الوطنية.

■ العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على التصورات السياسية: تعتبر الليبرالية العقوبات الاقتصادية أداة ردع غير عسكرية، لكنها ليست مجرد إجراءات مادية، بل تؤثر على الخطاب السياسي في كل من روسيا وأوكرانيا. فقد تستخدم روسيا العقوبات لتعزيز السرد القومي، وتصوير الصراع كأنه مواجهة مع الغرب، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الهوية الروسية في سياق الصراع.

¹ أسماء حداد، الاستراتيجية الروسية في إدارة الأزمات الأوكرانية: "تحليل نموذج الحرب الهجينة" [The Russian Strategy in Managing the Ukrainian Crisis: An Analysis of the Hybrid Warfare Model], أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 36.

² علي زيد علي وعلي حسين فهمي، تكتيكات الحروب الحديثة الامن السيبراني والحروب المعززة والهجينة [Modern Warfare Tactics: CyberSecurity, Enhanced and Hybrid Wars]، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2023، ص 264.

³ محمد الطاهر عديلة، «الامن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي»، مجلة أبحاث قانونية وسياسية المجلد 05، العدد 02، (2020): ص 21.

⁴ عمار حسين ياسين وباسم غناوي علوان، «الحوارات النظرية في العلاقات الدولية دراسة مقارنة في إطار النظريات المعاصرة»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية السنة الرابعة، العدد 18، 2022، ص 309.

وهذا يعكس تطبيقاً للبنائية داخل النظام الدولي للعقوبات. في السياق ذاته، تسهم العقوبات في دعم الاقتصاد الأوكراني عبر التمويل الغربي، مما يخلق بعداً مؤسستياً ليبرالياً، لكنه يؤثر أيضاً على تشكيل الهوية الأوكرانية ككيان مستقل سياسياً وثقافياً.

■ دور المؤسسات الدولية في بناء التصورات: ترى النظرية الليبرالية أن المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والناو تعمل على إدارة النزاعات، في المقابل، تبرز النظرية البنائية فكرة أن هذه المؤسسات لا تقتصر على العمل وفق قواعد ثابتة، بل تساهم أيضاً في إعادة تشكيل التصورات لدى الدول المتنازعة. على سبيل المثال، إن دعم الناو لأوكرانيا لا يعتبر مجرد إجراء مؤسسي، بل يعزز السرد السياسي الأوكراني حول الهوية الغربية والانفصال عن النفوذ الروسي.

تعد الحرب الروسية الأوكرانية واحدة من أكثر النزاعات الجيوسياسية تعقيداً في العصر الحديث، ويمكن تحليلها من خلال دمج ثلاث نظريات تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والأمنية والتفاعلية للنزاع. تتناول النظريات التقليدية، مثل الماركسية، العوامل الاقتصادية والاستراتيجية التي تؤثر على قرارات الدول، حيث تعتبر الحرب جزءاً من التنافس الإمبريالي على الموارد والأسواق العالمية، خاصة في قطاع الطاقة.

من ناحية أخرى، تقدم النظريات الحديثة، مثل نظرية التعقد، إطاراً لفهم الحرب كشبكة من التفاعلات غير المتوقعة بين الدول الكبرى، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية والدعم العسكري والحروب السيبرانية.

أما نظرية الأمانة (Sécurization)، فتجمع بين النظريتين التقليدية والمتجددة من خلال تحليل كيفية استخدام الخطاب السياسي لتأطير الحرب كتهديد وجودي، مما يبرر الإجراءات المتخذة من قبل مختلف الأطراف. على سبيل المثال، صورت روسيا توسع حلف الناو كتهديد لأمنها القومي¹، بينما اعتبرت أوكرانيا التدخل الروسي خطراً مباشراً على سيادتها، مما دفع الغرب إلى تقديم الدعم لها.

يساهم هذا الدمج بين النظريات التقليدية والمتجددة في تقديم رؤية أعمق للصراع، حيث يجمع بين التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والفهم الديناميكي الحديث للتفاعلات المعقدة، بالإضافة إلى الدور الحاسم للخطاب الأمني في تشكيل السياسات الدولية. بهذه الطريقة، يمكن تفسير الحرب ليس فقط كصراع عسكري، بل أيضاً كتحول جيوسياسي معقد.

خاتمة:

تسلط الحرب الروسية الأوكرانية الضوء على تعقيد العلاقات الدولية، حيث تتداخل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية مع التغيرات التكنولوجية والهوية الوطنية، مما يخلق واقعا ديناميكياً يصعب تفسيره من خلال نظرية واحدة فقط. كما تساهم هذه الحرب في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، حيث يتعزز النفوذ الغربي في مواجهة محاولات روسيا والصين لموازنة الهيمنة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التفاعلات السياسية والاقتصادية إلى ظهور تحالفات إقليمية والدولية جديدة، وتسريع سباق التسلح والتنافس العسكري والتكنولوجي، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار على الساحة الدولية. ومع تصاعد النزاعات القومية والانفصالية، يصبح من الضروري إعادة تقييم النظام العالمي واتجاهاته المستقبلية.

¹ رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود [Russian National Security: Between Opportunities and Constraints]، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 99.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- أحمد جلال محمود عبده، «السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 16، 2022.
- أحمد حسين، الأبعاد الاستراتيجية لصعود الدب الروسي [Strategic Dimensions of Russia's Rise] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017.
- أسماء حداد، "الاستراتيجية الروسية في إدارة الأزمات الأوكرانية: تحليل نموذج الحرب الهجينة" [The Russian Strategy in Managing the Ukrainian Crisis: An Analysis of the Hybrid Warfare Model] (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018-2019).
- بشير زين العابدين، النظريات الأمنية وتطبيقاتها في العالم العربي [Security Theories and Their Applications in the Arab World] (مركز شارك، 2023).
- بول دانييري، ترجمة زين الحاج، أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية [Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Brutal War] (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2022).
- حسم البقيعي، هل تفسر النظرية الواقعية الحرب الروسية الأوكرانية؟ [Does Realism Explain the Russian-Ukrainian War?] مركز ربح للدراسات الاستراتيجية، 6 ماي 2024، تاريخ الاطلاع 18 يناير 2025/01، <https://rcssegyp.com/17614>.
- حسن محمد سليم، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى [American Hegemony and the Future of Great Powers] (مكتبة جزيرة الورد، 2014).
- حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا، ملفات: الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 2022).
- رابع خليفي، الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نظرية) [Realism in International Relations: A Theoretical Study] مجلة الفكر القانوني والسياسي العدد 1 (2017).
- رسلان علاء الدين، حرب أوكرانيا تحليل المسار التاريخي للأزمة دراسة لموازن القوى العسكرية والقوة الناعمة (تحليل الجوانب الاستراتيجية والتكتيكية للصراع) تحليل استشرافي لمستقبل النزاع [Ukraine War: Historical Analysis of the Crisis – A Study of Military Balance and Soft Power (Strategic and Tactical Aspects of the Conflict) – A Prospective Analysis of the War's Future]، (دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2023).
- رسول محفوظ، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود [Russian National Security: Between Opportunities and Constraints] (مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).
- ريتشارد ليدل، ترجمة وشرح جهاد عودة وعبد المنعم عدلي، توازن القوى في العلاقات الدولية [Balance of Power in International Relations] (دار كنوز للنشر والتوزيع، 2000).

- عادل الديوي، الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية - دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية [Strategic Perception of the United States: A Study in Geopolitical Principles] (دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015).
- عبد القادر دندن، الأمن والدراسات الأمنية في عالم متغير منطلقات معرفية ونظرية لفهم البيئة الأمنية الدولية [Security Studies in a Changing World: Epistemological and Theoretical Foundations] (مركز الكتاب الأكاديمي، 2024).
- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية [Partial and General Theories in International Relations] (دار الشروق للتوزيع والنشر، 2010).
- عبيد الحلبي، «توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين»، مجلة شؤون استراتيجية العدد 11، (2022).
- علي زياد علي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية [Theoretical Foundations in International Politics] (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017).
- علي زيد علي وعلي حسين فهمي، تكتيكات الحروب الحديثة الامن السيبراني والحروب المعززة والمهجينة [Modern Warfare Tactics: CyberSecurity, Enhanced and Hybrid Wars] (العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2023).
- عمار حسين ياسين وباسم غناوي علوان، «الحوارات النظرية في العلاقات الدولية دراسة مقارنة في إطار النظريات المعاصرة»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية السنة الرابعة، العدد 18 (2022).
- غزلان محمود عبد العزيز، «تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أجندة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2030».
- فؤاد حسين أحمد شرهان، «مستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية»، مجلة الجامعة اليمنية العدد السادس، (2021).
- فوزي أشن، «الدين في نظريات العلاقات الدولية: النظرية البنائية نموذجاً»، مجلة شؤون استراتيجية العدد 17، مارس 2021.
- محمد الطاهر عديلة، «الامن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي»، مجلة أبحاث قانونية وسياسية المجلد 05، العدد 02، (2020).
- محمد لكربي، «الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطافي: السياق والتداعيات»، آفاق استراتيجية العدد 8، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء، (2023).
- مروة فكري، مدخل إلى العلاقات الدولية... أزمة العولمة وآفاق العالمية [Introduction to International Relations: The Crisis of Globalization and Global Prospects] (دار الكتاب المصري، 2021).
- نائلة العابد، «تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية»، مجلة المعيار مجلد 27، العدد 1 (2023).
- نوار جليل هاشم وآخرون، الاقتراب الكبير روسيا في الشرق الأوسط [The Great Approach: Russia in the Middle East] (دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020).
- نوره كطاف هيدان، «النظرية الماركسية: الأسس والتقييم»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد 5، (2020).

- هديل محمد القضاة، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي [The Russian - Ukrainian War and the Future of the International System] (دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2024).
- الواليد أبو حنيفة، دور البراغم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية والادوار السياسية [The Role of Realist Epistemological Paradigm in Analyzing International Politics] (مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).
- يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية [Theories in International Relations] (منتدى المعرفة، 2013).
ثانيا - المراجع باللغة الإنجليزية:
- Bilal Karabulut, International Relations « Theories, Concepts, and Organizations, (Published by Lexington Books, 2024)
- Nicolae Sfetcu, Electronic Warfare and Artificial Intelligence,) Multi Media Publishing, 2024).



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي